الجامعـــــــة الإســـلاميـة بغـــزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــــــــــــة الآداب
قسم اللغة العربيـــــــــــــــــة

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Arts
Master of Arabic language


# التَّوْجِيهاتُ النَّحْوِيَّةُ لِلشَّواهِدِ القُرْآنِيَّةِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيّ حتى نهاية التوابع

## دِراسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

# The Grammatical Orientations of the Qurani Citations in "Altatheel Waltakmeel" Book by Abo Hayyan the Andalusian
## A Descriptive and Analytical Study


إِعدادُ الباحِثَةِ

حنين محمد عمر أبو سمعان

إِشرافُ

| | |
|---|---|
| الأستاذ الدكتور | الدكتور |
| محمود محمد العامودي | أحمد إبراهيم الجدبة |
| أستاذ النحو والصرف | أستاذ النحو والصرف |


قُدمَت هَذه الرسالة اِستِكمالًا لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْماجِستِيرِ
فِي اللغة العربية بِكُليةِ الآداب فِي الْجامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزةَ

جمادى ثان/ ١٤٣٩هـ – مارس/ ٢٠١٨م

## إقرار

**أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:**

# التَّوْجِيهَاتُ النَّحْوِيَّةُ لِلشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيّ حتى نهاية التوابع
# دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

## The Grammatical Orientations of the Qurani Citations in "Altatheel Waltakmeel" book by Abo Hayyan the Andalusian
## A Descriptive and Analytical Study

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

| | | |
|---|---|---|
| Student's name: | | اسم الطالبة: |
| Signature: | | التوقيع: |
| Date: | | التاريخ: |

# نتيجة الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم


الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150


الرقم: Ref: ج س غ/35/ 2018/04/07م

التاريخ: Date:

## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **حنين محمد عمر ابو سمعان** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ قسم **اللغة العربية**

وموضوعها:

**التوجيهات النحوية للشواهد القرآنية في التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي حتى نهاية التوابع - دراسة وصفية تحليلية**

**The Grammatical Orientations of the Qurani Citations in Altatheel Waltakmeel" Book by Abo Hayyan the Andalusian Until the End of the Grammatical Subjoined A Descriptive and Analytical Study**

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **السبت** 21 **رجب** 1439هـ الموافق 2018/04/07م الساعة **الحادية عشرة صباحاً**، في قاعة **اجتماعات كلية الآداب**، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

| | |
|---|---|
| **أ. د. محمود محمد العامودي** | **مشرفاً ورئيساً** ..... |
| **د. أحمد إبراهيم الجدبة** | **مشرفاً** ..... |
| **د. أسامة خالد حماد** | **مناقشاً داخلياً** ..... |
| **د. نصر أحمد عبد العال** | **مناقشاً خارجياً** ..... |

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

**واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.**

والله ولي التوفيق،،،

**عميد البحث العلمي والدراسات العليا**

**أ. د. مازن إسماعيل هنية**


+97082644400 +97082644800 public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps iugaza iugaza mediaiug iugaza
P.O Box 108, Rimal,Gaza,Palestine ص.ب 108 الرمال . غزة . فلسطين

عزتي

رقم: 3106439 المواد المصاحبة :

التاريخ: 8/5/2018 م

**الموضوع/ مطابقة مواصفات النسخة الإلكترونية**

بعد الإطلاع على الأسطوانات التي تحتوي على رسالة الطالب/ جهينة محمد أبو كعابنة

رقم جامعي: 220142716 كلية: الآداب قسم: اللغة العربية

**فإننا نحيطكم علماً بأنها مطابقة للمواصفات المطلوبة المبينة أدناه:**

32

جميع فصول الرسالة في ملف (WORD) واحد وليست ملفات متفرقة.

تحتوي الأسطوانة على ملف (PDF + WORD).

مطابقة التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

مطابقة النص في الصفحة الورقية مع النص في الصفحة الإلكترونية لجميع صفحات الرسالة.

***ملاحظة: ستقوم عمادة المكتبات بنشر الرسالة العلمية كاملة (PDF) على موقع المكتبة.***

والله ولي التوفيق،

**توقيع الطالب** .....

تم استلام نسخة الكترونية م. هاني الصوص

**توقيع المكتبة المركزية** .....

Central Library

## مُلخّص الدراسة باللُّغة العربيّة

الحمد لله رب العالمين، والصلّاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تناولتْ هذه الدراسةُ التوجيهات النحوية للشواهد القرآنية في التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي حتى نهاية التوابع، حيث جاءتْ هذه الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

وقد اشتملت المقدمة على أهمية الدراسة وسبب اختيار البحث، وأهداف الدراسة، ومنهج الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحثة، إضافةً إلى الدراسات السابقة.

أما التمهيد فقد اشتمل على حياة أبي حيان الأندلسيّ، وكتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وموقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته. وتحدثتُ في الفصل الأول عن الشواهد القرآنية للمسائل النحوية في التذييل والتكميل، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات، المبحث الثاني: مسائل في المنصوبات، المبحث الثالث: مسائل في المجرورات وتوابع النحو.

أما الفصل الثاني فتحدثت عن المذهب النحوي لأبي حيان، فاحتوى على أربعة مباحث، الأول: موافقات أبي حيان للبصريين، والثاني: موافقات أبي حيان للكوفيين، والثالث: مصطلحات أبي حيان وإعراباته ومع من يعد نفسه، والرابع: موقف أبي حيان من القراءات القرآنية.

وخاتمة اشتملتْ على أهم التوصيات والنتائج، ثم ثبت المصادر والمراجع، وملحق بالفهارس.

**وأرجو من الله التوفيقَ والسداد.**

# Abstract

All praise is to Allah, the Lord of the worlds and peace and blessings on the Prophet Mohammed.

This study discusses the grammatical directives of the Quranic verses in the book of Abi Hayyan Andalusi Al-Tathiel Wa Atakmiel till the end of Atawabia. This study consists of a preface, an introductory chapter, two chapters, and a conclusion.

The preface included the importance of the study and the reason for choosing the topic, the objectives of the study, the research methodology, and the difficulties the researcher faced, as well as the review of literature.

The introductory chapter included the life of Abi Hayyan Andalusi, and his book Al-Tathiel Wa Atakmiel fi Sharh Al-Tasheel, and the attitude of grammarians from using the Ouranic verses and its different recitation readings for citation. The first chapter deals with the Quranic citations for grammatical issues in Al-Tathiel Wa Atakmiel. It included three sections, the first section: issues in the introduction to grammar and nominatives. The second section discusses issues related to accusatives while the third section illustrates issues in genitives.

The second chapter consists of four sections; the firstis about Abu Hayyan's approbations with the grammarians of Basra; the second: Abu Hayyan's approbations with grammarians of Kufa, the third; the terms of Abu Hayyan and his syntax and inflections, the fourth section is the attitude of Abu Hayyan from the different Quranic recitation readings .

The conclusion contains the most important recommendations and findings, and then sources and references, and appendixes and indexes.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

**[التوبة:105]**

## الإهداء

تتراقص العبارات، وننسج خيوط الأمل لنكون الإبداع..

تتشابك الأيادي، وتتخاطب العقول لنرسم أجمل الأمنيات..

يتهادى الطير فرحًا ببهجة النجاح، ويعزف لحن التفوق على أوتار الحياة..

- ☒ إلى سر وجودي، وعبق أزهاري، من استنشقت من عبيرها أمنياتي إليك يا نبع الحنان أهدي عباراتي، فأدام الله عليكِ الصحةَ والعافية، ورزقك سعادة الدارين، **إليك أمي**..
- ☒ من ترانيم حروفي أسطر بضع كلماتي، إلى من يعجز قلمي عن وصفه، سر نجاحي، أدامك الله حبًا لا ينتهي سندًا كظلي، حاميني من عثرات الزمان، ارفع رأسك عاليا، أطال الله في عمركَ وبارك لكَ فيه، ورزقك حسن الختام، **إليك أبي**..
- ☒ إلى إخوتي الكرام، دمتم لي عونا..
- ☒ إلى أخواتي الفاضلات، دمتم سر سعادتي..
- ☒ إلى أحبّائي وصديقاتي وكلّ من دعا لي الخير...

**إليهم جميعًا ... أهدي بحثي هذا**

## شكر وعرفان

لقد منَّ اللهُ عليَّ بهبةٍ عظيمة، أنْ أكرَمني بإشرافِ أستاذيْنِ عظيمين من جهابذة اللغة العربية في الجامعة الإسلاميّة على رسالتي، فلقد كانا خير عونٍ لإنجاز هذا البحث، ولم يبخلا بعلمهما في سبيل إخراج هذه الرسالة وحثهما لي على الجدِّ والمثابرة.

بدايةً أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري وواسع امتناني لفضيلة **الأستاذ الدكتور: محمود محمد العامودي**، عميد كلية الآداب السابق، فقد أسبل عليَّ بعلمه الغزير لِما قدّمه من إرشاداتٍ وتوجيهاتٍ قوية لإنجاز هذا البحث، فأدامه الله ذخرًا وعونًا للباحثين عن الدر المكنون.

كما وأتقدم بعظيم عرفاني واحترامي **للدكتور أحمد إبراهيم الجدبة**، صاحب المكانة العلميّة، والتواضع الجم، والخلق الرفيع، لتفضُّله بالإشراف على رسالتي، وتقديمه التوجيه والنصح السديد وإثراء رسالتي من غزير علمه، فله مني كل الشكر والامتنان.

**الباحثة/ حنين أبو سمعان**

## شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

انطلاقًا من قوله تعالى، أتقدم بجزيل الشكر لأستاذيّ الكريمين، **الدكتور: أسامة خالد حماد، أستاذ النحو والصرف ورئيس قسم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، والدكتور: نصر عبد العال، أستاذ النحو والصرف بجامعة الأقصى.** على ما تفضّلا به من التكرم بمناقشة رسالتي.

والشكر موصولٌ للجامعة الإسلامية، ولكلية الآداب، ولقسم اللغة العربية وأساتذته الأجلّاء، وأخص بالذكر أ. د جهاد العرجا، وأ. د محمد البع، وأ. د يوسف رزقة، وأ. د محمد علوان، ود. خضر أبو جحجوح، و د. يوسف عاشور، ود. باسم البابلي، ود. يوسف الكحلوت، ود. إبراهيم بخيت، ود. كمال غنيم، ود. فوزي فياض، كما ولا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر إلى موظفي مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة.

# قائمة المحتويات


**إقرار**..... ب

**نتيجة الحكم** ..... ت

**مُلخّص الدراسة باللُغة العربيّة** ..... ث

**Abstract** ..... ث

**آية قرآنية**..... ح

**الإهداء** ..... خ

**شكر وعرفان** ..... د

**شكر وتقدير** ..... ذ

**قائمة المحتويات** ..... ر

**المقدمة** ..... ١

**أولًا:** أهمية الموضوع:..... ١

**ثانيًا:** سبب اختيار الموضوع :..... ٢

**ثالثًا:** الصعوبات التي واجهت هذا البحث : ..... ٢

**رابعًا:** الدراسات السابقة :..... ٢

**خامسًا:** أهداف الدراسة:..... ٢

**سادسًا:** منهج الدراسة:..... ٢

**سابعًا:** خطة البحث..... ٣

**التمهيد: ترجمة أبي حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) وكتابه "التذييل والتكميل"**..... ٤

التعريف بأبي حيان ..... ٥

اسمه ونسبه ولقبه ..... ٥

مولده ..... ٥

نشأته وثقافته..... ٥

مكانته العلمية..... ٥

صفاته وأخلاقه..... ٦

شيوخه..... ٧

تلاميذه..... ٩
مؤلفاته..... ١٠
وفاته..... ١١
كتاب التذييل والتكميل وموضوعه..... ١٢
تقسيمات الكتاب..... ١٢
سبب تأليفه..... ١٣
منهج أبي حيان في كتاب التذييل..... ١٣
**موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته**..... ١٧
الشاهد لغة..... ١٧
الشاهد اصطلاحًا ..... ١٧
الشواهد القرآنية ..... ١٧
القراءات القرآنية..... ١٨
**الفصل الأول: الشواهد القرآنية للمسائل النحوية في التذييل والتكميل**..... ٢١
**المبحث الأول: مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به)** ٢٢
مسألة: الخلاف في مهما..... ٢٢
مسألة: "الفاعل لا يكون جملة"..... ٢٢
مسألة: لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا. ..... ٢٣
مسألة: المضارع المنفي (بما وإن)..... ٢٤
مسألة: (لو) بين المصدرية والشرطية. ..... ٢٥
مسألة: انصراف الفعل المضارع إلى زمن المضي. ..... ٢٦
مسألة: زمن الفعل في جواب (لمَّا). ..... ٢٧
مسألة: هل ينصرف الماضي إلى الاستقبال بعد القسم بالنفي بـ(إن)..... ٢٧
**(باب المعرفة والنكرة)**..... ٢٨
مسألة: الألف واللام الجنسيتين (المعرفة والنكرة). ..... ٢٨

مسألة: اختلاف النحويين في ترتيب المعارف. ..... ٢٩
مسألة: هل يتعين انفصال الضمير إن حصر بـ(إنما)..... ٣٠
**(باب المضمر)** ..... ٣١
مسألة: المضمر "الضمير المخبر عنه بالمفسر" . ..... ٣١
مسألة: ضمير الشأن. ..... ٣٢
**(باب الموصول)** ..... ٣٢
مسألة: (الذي) بين الاسمية والحرفية. ..... ٣٢
مسألة: نيابة أسماء الإشارة عن الأسماء الموصولة. ..... ٣٣
مسألة: بناء (أي) وإعرابها. ..... ٣٤
مسألة: (مَن) باعتبار اللفظ و المعنى. ..... ٣٤
مسألة: هل تشارك (أن) معنى (ما) المصدرية الظرفية؟. ..... ٣٥
مسألة: (أن) بين المصدرية والتفسيرية. ..... ٣٦
مسألة: دلالة (ما) وما تطلق عليه. ..... ٣٧
مسألة: إفادة (لو) التمني. ..... ٣٨
**(باب المبتدأ)** ..... ٣٩
مسألة: الإخبار باعتبار اللفظ والمعنى. ..... ٣٩
مسألة: جواز ترك إبراز الضمير. ..... ٤٠
مسألة: مجيء جملة القسم خبرًا لمبتدأ..... ٤١
مسألة: روابط جملة الخبر. ..... ٤١
مسألة: (ما) هل هي زائدة أو مصدرية؟..... ٤٣
مسألة: تعدد الخبر لمبتدأ واحد..... ٤٤
مسألة: زيادة الفاء في خبر المبتدأ..... ٤٥
مسألة: دخول الفاء على خبر موصوف بالموصول المذكور. ..... ٤٦
مسألة: جواز دخول الفاء على الخبر..... ٤٧
**(باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر)**..... ٤٨
مسألة: دخول القسم على ما زال وأخواتها..... ٤٨

مسألة: دلالة (كان) على الحدث. ..... ٤٩
مسألة: تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة..... ٤٩
مسألة: تقديم خبر (ليس)..... ٥٠
مسألة: دلالة (كان) على الانقطاع. ..... ٥١
مسألة: دلالة (كان) على الاستمرار. ..... ٥٢
مسألة: توسط خبر (ما). ..... ٥٣
مسألة: (إن) النافية. ..... ٥٣
مسألة: عمل (لات)..... ٥٤
**(باب أفعال المقاربة)** ..... ٥٥
مسألة: دلالة (كاد) في النفي والإثبات. ..... ٥٥
مسألة: زيادة الباء في المبتدأ..... ٥٦
مسألة: زيادة الباء في فاعل (كفى)..... ٥٦
**المبحث الثاني: مسائل في المنصوبات (باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر)** ..... ٥٨
مسألة: حذف خبر (إنَّ) للعلم به. ..... ٥٨
مسألة: موقع (أنَّ) ومعموليها من الإعراب بعد (لو). ..... ٥٩
مسألة: (لا جرم) بين الاسمية والفعلية..... ٦٠
مسألة: مجيء (إن) بمعنى (نعم)..... ٦١
مسألة: القول في إعمال (إن) مخففة. ..... ٦٢
مسألة: ما يلي (إن) المخففة من الأفعال..... ٦٣
مسألة: العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر..... ٦٤
**(باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر "ظن وأخواتها")**..... ٦٥
مسألة: تقدير المحذوف المشار إليه. ..... ٦٥
مسألة: تعدية (اتخذ) إلى مفعولين. ..... ٦٦
مسألة: إجراء (رأى) الحلمية مجرى (رأى) العلمية..... ٦٦
مسألة: إلحاق (ضرب) بباب (ظن). ..... ٦٧
مسألة: خُلِقَ بمعنى جعل..... ٦٨

**(باب تعدي الفعل ولزومه)** ..... ٦٨
مسألة: حذف العامل الناصب للمفعول به جوازا. ..... ٦٨
**(باب التنازع)** ..... ٦٩
مسألة: تنازع العاملين فصاعدًا معمولًا واحدًا ..... ٦٩
**(باب الواقع مفعولًا مطلقًا من مصدر وما جرى مجراه)** ..... ٧٠
مسألة: المفعول المطلق المحذوف عامله وجوبا. ..... ٧٠
**(باب المستثنى)** ..... ٧١
مسألة: مجيء (إلا) بمعنى الواو ..... ٧١
مسألة: الاستثناء المنقطع. ..... ٧٢
مسألة: الاستثناء المتعقب جملًا متعاطفة. ..... ٧٣
**(باب الحال)** ..... ٧٤
مسألة: الفصل بين الحال وصاحبها. ..... ٧٤
مسألة: تقديم الحال على عامله. ..... ٧٥
مسألة: وقوع الحال جملة فعلية مثبتة فعلها ماض دون (قد). ..... ٧٦
مسألة: ورود الحال بلفظ غير مشتق. ..... ٧٦
مسألة: مجيء الحال من المضاف إليه والعامل فيه. ..... ٧٧
مسألة: (إعمال أفعل التفضيل في المفعول به وإهماله). ..... ٧٨
مسألة: عامل الحال. ..... ٧٩
**(باب نعم وبئس)** ..... ٧٩
مسألة: الخلاف في (ما) بعد نعم وبئس. ..... ٧٩
مسألة: الفصل بالجار والمجرور بين (بئس) وفاعله. ..... ٨٠
**المبحث الثالث: مسائل في المجرورات وتوابع النحو (باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولًا فيه)** .. ٨٢
مسألة: إذ تجيء ظرفا وغير ظرف. ..... ٨٢
**(باب المفعول فيه)** ..... ٨٣
مسألة: الحذف في الظرف. ..... ٨٣
**(باب المفعول معه)** ..... ٨٣

مسألة: العطف على الضمير المجرور..... ٨٣
**(باب أفعل التفضيل)**..... ٨٤
مسألة: (حيث) ظرف مكان. ..... ٨٤
**(باب النعت)**..... ٨٥
مسألة: وصف النكرة بالمعرفة..... ٨٥
مسألة: نعت الضمير. ..... ٨٦
**(باب حروف الجر سوى المستثنى بها)** ..... ٨٦
مسألة: (مِن) لابتداء الغاية في الزمان. ..... ٨٦
مسألة: دلالة (إلى) على انتهاء الغاية..... ٨٧
مسألة: مجيء (مِن) لبيان الجنس. ..... ٨٨
مسألة: دلالة (مِن) على التبعيض. ..... ٨٩
مسألة: حكم ما بعد (إلى) في الدخول في المعنى. ..... ٩٠
**الفصل الثاني: المذهب النحوي لأبي حيان**..... ٩١
المبحث الأول: موافقات أبي حيان للبصريين ..... ٩٢
المبحث الثاني: موافقات أبي حيان للكوفيين ..... ٩٥
المبحث الثالث: مصطلحات أبي حيان وإعراباته ومع من يعد نفسه..... ٩٧
**المبحث الرابع: موقف أبي حيان من القراءات القرآنية**..... ٩٩
موقف أبي حيان من القراءات المتواترة والشاذة..... ١٠٠
**الخاتمة** ..... ١٠٣
**النتائج والتوصيات** ..... ١٠٣
**المصادر والمراجع**..... ١٠٥
**الفهارس الفنية**..... ١١٢
**أولاً: فهرس الآيات القرآنية** ..... ١١٣
**ثانيًا: فهرس الأبيات الشعرية** ..... ١٢٤

## المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدِنا محمدٍ الصادقِ الأمين، وصحابتِه الغرِّ الميامين، ومن تبعَهُ بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ .

أما بعد :

يعد الإمام الفقيه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) من أعلام الفقه العدول المشهورين، وقد كان صوفيًّا أندلسيًّا في منهجه وطريقة فكره.

ولد في "مَطَخْشارش" مدينة من حاضرة غرناطة، ولم يَطُلِ استقراره في الأندلس، بل عاش متنقلاً حتى استقر في القاهرة، وقد قال عنه الذهبي: (إنه أغزر العرب علمًا، وأعلم مفتٍ في الأندلس وفي مصر) .

ومن الكتب النحوية التي تركها الإمام الأندلسي (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، و(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، و(إرتشاف الضرب من لسان العرب)، ومن كتبه في التفسير (البحر المحيط) ، و(تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) .

ويعد كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل موسوعة نَحْوِيَّةً جمع فيها أبو حيان مسائل النحو وروافده ، بحيث سلك فيه منهجًا فريدًا بين النحاة في تأليف كتابه، ولم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطلع على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين .

وقد احتوى هذا الكتاب القيم على كثير من التوجيهات النحوية للشواهد القرآنية، ومن هنا بدأت فكرة جمع هذه التوجيهات النحوية ودراستها لهذه الشواهد القرآنية في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي؛ لمكانة أبي حيان العظيمة في خدمة النحو العربي.

ومنهج هذه الرسالة يبدأ بتتبع هذه الشواهد القرآنية في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان ودراسة هذه الآيات التي لها أكثر من توجيه نحوي.

**أولًا: أهمية الموضوع**

تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة في أمور عدة ، وهي :

١– إنَّ أبا حيان شيخ شراح الألفية و شراح التسهيل في القرن الثامن الهجري .

٢– اعتمد أبو حيان على الشواهد القرآنية في بناء قواعده النحوية في كتابه التذييل والتكميل، وهذا يظهر من كثرة استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته .

٣- إن كتاب التذييل والتكميل من أكبر الموسوعات النحوية، وهو عصارة فكر أبي حيان، وهو أول شرح لكتاب التسهيل لابن مالك، وكل الشراح الذين جاءوا بعده اعتمدوا عليه.

**ثانيًا: سبب اختيار الموضوع**

١- إنَّ كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان موسوعة نحوية اعتمد عليه كل من جاء بعده.

٢- يبين هذا البحث موقف أبي حيان من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته.

٣- يساعد هذا البحث في إثراء المكتبة العربية.

**ثالثًا: الصعوبات التي واجهت هذا البحث**

قلة المراجع المتعلقة بتراث أبي حيان الأندلسي.

**رابعًا: الدراسات السابقة**

١- أثر أبي حيان في تلاميذه شارحي الألفية - دراسة وصفية تحليلية.

أسماء خالد العربيد - رسالة ماجستير - إشراف أ. د. محمود محمد العامودي - الجامعة الإسلامية - غزة ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م .

٢- آراء أبي حيان في همع الهوامع للسيوطي - دراسة نحوية تحليلية.

مهند عوني عواد - رسالة ماجستير - إشراف أ. د. محمود محمد العامودي - الجامعة الإسلامية - غزة ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

**خامسًا: أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة لإثبات ما يأتي:

١- استعراض المسائل النحوية التي ذكرها أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل، وتناولت الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته .

٢- توضيح موافقة أبي حيان لهذه الاستشهادات بالقرآن الكريم وقراءاته، ومخالفته لها

٣- بيان موقف أبي حيان من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته.

٤- إظهار قدرة أبي حيان على توجيه هذه الآيات بأكثر من وجه، وتمكنه من ذلك.

٥- إثراء المكتبة العربية بإضاءة بحثية قيمة.

**سادسًا: منهج الدراسة**

لقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تسلك الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع هذه الدراسة.

**سابعًا: خطة البحث**

وهي بعنوانِ:

**التَّوْجِيهَاتُ النَّحْوِيَّةُ لِلشَّواهِدِ القُرْآنِيَّةِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ لأَبِي حَيّانَ الأَنْدَلُسِيّ دِراسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ**

اقتضَتْ طبيعةُ الدراسةِ أنْ تنقسمَ إلى مقدمةٍ وتمهيدٍ وفصلين وخاتمةٍ وثبت للمصادرِ والمراجعِ.

**المقدمــة** : وفيها سببُ اختيارِ الدراسةِ وأهميتُها وأهدافُها ومنهجُ البحثِ والدراساتُ السابقة.

**التمهيد** وفيهِ:

- ترجمة أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، وكتابه "التذييل والتكميل".
- موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته.

**الفصل الأول**

**الشَّوَاهِدُ القُرْآنِيَّةُ للمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ**

وَفِيهِ ذِكْرُ المَسَائِلُ النَّحْوِيَّةُ الَّتِي وَرَدَتْ فِيها الشَّوَاهِدُ القُرْآنِيَّةُ فِي كِتَابِ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ حَسَبَ تَرْتِيبِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ لابْنِ مَالِكٍ .

وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثلاثةِ مَبَاحِثَ ، هِيَ :

**المبحث الأول:** مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات.

**المبحث الثـاني:** مسائل في المنصوبات.

**المبحث الثالث:** مسائل في المجرورات وتوابع النحو.

**الفصل الثاني**

**المَذْهَبُ النَّحْوِيُّ لأَبِي حَيَّانَ**

وَيَشْتَمِلُ عَلَى خمسةِ مَبَاحِثَ، وهِيَ :

**المبحث الأول:** موافقات أبي حيان للبصريين.

**المبحث الثاني:** موافقات أبي حيان للكوفيين.

**المبحث الثالث:** مصطلحات أبي حيان وإعراباته ومع من يعد نفسه.

**المبحث الرابع:** موقف أبي حيان من القراءات القرآنية.

**الخاتمة:** وفيها نتائج البحث وتوصياته.

# التمهيد

# ترجمة أبي حيان الأندلسيّ وكتابه

# التذييل والتكميل

# التعريف بأبي حيان

**اسمه ونسبه ولقبه**

الإمام أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الجياني الأصل الغرناطي النِّفْزي نسبة إلى نِفْزة بكسر النون وسكون الفاء قبيلة من البربر نحوى عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه[١].

**مولده**

ولد بمَطَخْشارش، مدينة من حاضرة غرناطة، وهي مدينة مسورة من أعمال غرناطة، في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة[٢].

**نشأته وثقافته**

نشأ بغرناطة وقرأ بها القراءات والنحو واللغة وجال في بلاد المغرب ثم قدم مصر قبل سنة ثمانين وستمائة[٣].

وقرأ القرآن على الخطيب عبد الحق بن علي إفرادًا وجمعًا، ثم على الخطيب أبي جعفر ابن الطباع، ثم على الحافظ أبي علي بن أبي الأحوص بمَالَقَة، وسمع الكثير ببلاد الأندلس وإفريقية ثم قدم الإسكندرية فقرأ القراءات على عبد النصير بن علي المربوطي وبمصر على أبي طاهر إسماعيل بن عبد الله المليجي خاتمة أصحاب أبي الجود، ولازم بها الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فسمع عليه كثيرا من كتب الأدب[٤].

**مكانته العلمية**

قرأ القرآن بالروايات وسمع الحديث بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وثغر الإسكندرية وديار مصر والحجاز وحصل على الإجازات من الشام والعراق وغير ذلك واجتهد وطلب وحصل

---

(١) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج٦/١٤٤)، السيوطي، بغية الوعاة (ج١/٢٨٠)، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج٩/١٤٩)، السيوطي، حسن المحاضرة (ج١/٥٣٤).

(٢) السيوطي، بغية الوعاة (ج١/٢٨٠)، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج٥/١٥٥)، العسقلاني، الدرر الكامنة (ج٤/٣٠٢).

(٣) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج٥/١٥٥).

(٤) العسقلاني، الدرر الكامنة (ج٦/٥٨).

وكتب، وله الموشحات البديعة، وهو ثبت فيما ينقله محرر لما يقوله عارف باللغة ضابط لألفاظها[١].

قال الصفدي (ت٧٦٤هـ): "لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل، أو يكتب أو ينظر في كتاب؛ وكان ثبتًا قيما عارفا باللغة؛ وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره؛ حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره.

وله اليد الطولى في التفسير والحديث، وتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم، خصوصًا المغاربة، وأقرأ الناس قديمًا وحديثًا، وألحق الصغار بالكبار، وصارت تلامذته أئمة وأشياخًا في حياته، والتزم ألا يقرئ أحدًا إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته"[٢].

**صفاته وأخلاقه**

كان شيخًا طُوالًا حسن النغمة، مليح الوجه، ظاهر اللون، مشربا بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر[٣]، عبارته فصيحة بلغة الأندلس، يعقد القاف قريبًا من الكاف على أنه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة، وسمعته يقول: ما في هذه البلاد من يعقد حرف القاف[٤].

كان نسيج وحده في ثقوب الذهن، وصحة الإدراك والحفظ والاضطلاع بعلم العربية، والتفسير وطريق الرواية، إمام النحاة في زمانه غير مدافع، وكان شديد البسط، مهيبًا، جهوريًا، مع الدعابة والغزل، وطرح السمت، شاعرًا مكثرًا، مليح الحديث، لا يمل وإن أطال، وأسنّ جدًا، وانتفع به[٥].

قال الرُّعَيْنِيّ[٦]: "وهو شيخ فاضل، ما رأيت مثله كثير الضحك والانبساط، بعيد عن الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح الكلام، طلق اللسان، ذو لمة وافرة وهمة فاخرة، له وجه مستدير وقامته معتدلة التقدير ليس بالطويل ولا بالقصير"[٧].

---

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج١٧٥/٥).

(٢) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر (ج ٣٣١/٥)، السيوطي، بغية الوعاة (ج٢٨١/١).

(٣) السيوطي، بغية الوعاة (ج٢٨٢/١).

(٤) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر (ج٤٧٦/٢).

(٥) ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة (ج٢٨/٣).

(٦) الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن سعيد الرعيني الأندلسي، المَقَّرِيّ، نفح الطيب (ج٥٦٠/٢).

(٧) المَقَّرِيّ، نفح الطيب (ج٥٦٥/٢).

**مذهبه الديني**

تتحدث كتب الترجمة أن أبا حيان كان ظاهريًا، ثم تمذهب على مذهب الشافعية، حيث قال الصفدي[١]: كان أولًا يرى رأي الظاهرية، ثم إنه تمذهب للشافعي رضي الله عنه، ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن[٢].

**شيوخه**

تلقى أبو حيان علوم اللغة والقرآن والنحو على يد كبار عصره من الفقهاء، والعلماء، والشيوخ حيث يقول: "وجملة الذي سمعت منهم نحو من أربع مائة شخص وخمسين. وأما الذين أجازوني فعالم كثير جدًا من أهل غرناطة ومالَقَة وسبتة وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام[٣]، وأما شيوخي الذين رويت عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير وأذكر الآن جملة من عواليهم [٤].

١. **أبو الحسن الأُبَّذِيّ:** وهو علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخشني الأبذِي، كان نحويًا ذاكرًا للخلاف في النحو، مِنْ أحفظ أهل وقته لخلافهم، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه، ولم يكن يعرفه كحفظه، وقال أبو حيان في النضار: كان مِنْ أحفظ من رأيناه بعلم العربية، توفي سنة (٦٨٠هـ)[٥].
٢. **أبو الحسن ابن حازم القرطاجَنّي:** حازم بن محمد بن حسن بن محمد بن خلف بن حازم الأنصاري القرطبي النحوي، توفي سنة (٦٨٤هـ)[٦].
٣. **أبو عبدالله الأنصاريّ الشاطبيّ:** وهو محمد بن علي بن يوسف أبو عبدالله رضي الدين الأنصاريّ الشاطبيّ، الإمام في علم العربية واللغة، كان عالي الإسناد في القرآن، كان رضي الدين إمام عصره في اللغة، تصدر بالقاهرة، وأخذ الناس عنه، روى عنه الشيخ أثير الدين أبو حيان، توفي سنة (٦٨٤هـ)[٧].

---

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج١٧٦/٥).
(٢) السيوطي، بغية الوعاة (ج٢٨٢/١).
(٣) المقرّي، نفح الطيب (ج٥٥٢/٢).
(٤) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج١٩٢/٢).
(٥) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج١٩٩/٢).
(٦) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج٤٩١/١).
(٧) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج١٣٥/٤)، السيوطي، بغية الوعاة (ج١٩٤/١).

٤. **اللَبْليّ النحوي**: أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري، توفي سنة (٦٩١هـ)[١].

٥. **ابن النّحاس الحلبيّ النّحْويّ**: وهو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، الإمام العلامة حجة العرب، بهاء الدين ابن النّحاس الحلبيّ النّحْويّ، شيخ العربية بالديار المصريّة، توفي سنة (٦٩٨هـ)[٢].

٦. **أبو جعفر الثقفيّ الغرناطيّ**: وهو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين الثقفي العاصمي، الإمام العلامة المقرئ المحدِّث الحافظ البارع، عالم الأندلس النحويّ صاحب التصانيف، قال أبو حيان: كان يحرر اللغة ويعلمني المنطق، يعني النطق، وكان أفصحَ عالمٍ رأيتُه، توفي سنة (٧٠٨هـ)[٣].

---

(١) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج١/٤٠٢).

(٢)انظر: الكتبي، فوات الوفيات (ج٣/٢٩٤)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج١/١٣)، والفيروزأبادي، البلغة (ص٢٤٨).

(٣) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج٦/١٤٠)، السيوطي، بغية الوعاة (ج١/٢٩١،٢٩٢)، ابن الخطيب، الإحاطة في تاريخ غرناطة (ج٢/٩٣).

**تلاميذه**

كان له إقبال على أذكياء الطلبة يعظمهم وينوه بقدرهم[١]، ومنهم:

١. **السَّفاقُسي:** إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي ولد في حدود سنة (٦٩٧هـ)، وكانت وفاته في ثامن عشر ذي القعدة سنة (٧٤٢هـ) [٢].
٢. **الحِكْري:** إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحيى بن خلف المقرئ الشيخ برهان الدين الحكري، مات في الطاعون العام في أواخر ذي القعدة سنة (٧٤٩هـ)[٣].
٣. **المرادي:** الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم كان إمامًا في العربية والقراءات، أخذ العربية عن عدد من العلماء، منهم أبو حيان توفي (٧٤٩هـ)[٤].
٤. **الأُدْفُوي:** جعفر بن تغلب، كمال الدين، أبو الفضل، الأدفوي الفقيه الأديب الفاضل الشافعي، مولده سنة بضع وثمانين وستمائة، وتوفي رحمه الله تعالى سنة (٧٤٩هـ)[٥].
٥. **السمين الحلبي:** أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المقرىء النحوي، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، مات في جمادى الآخرة وقيل في شعبان سنة ( ٧٥٦هـ)[٦].
٦. **الصفدي:** خليل بن أيبك بن عبد الله الأديب صلاح الدين الصفدي أبو الصفاء ولد سنة ست أو سبع وتسعين وست مائة، ومات سنة (٧٦٤هـ)[٧].

---

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج٦/٥٨).

(٢) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج١/٦١-٦٢).

(٣) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج١/٣١)، السيوطي، بغية الوعاة (ج١/٤١٥)، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج٨/٢٧١).

(٤) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية (ج١/٢٢٦)، السيوطي، بغية الوعاة (ج١/٥١٧)، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج٨/٢٧٢).

(٥) الوافي بالوفيات (ج٤/١٨)، الدرر الكامنة (ج٢/٨٤).

(٦) انظر: ابن حجر العسقلاني الدرر الكامنة (ج١/٤٠٢-٤٠٣).

(٧) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج٢/٢٠٧).

٧. **بهاء الدين السبكيّ:** وهو أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام السبكيّ، الشافعيّ، بهاء الدين، أبو حامد، فقيه، أصوليّ، أخذ عن أبيه، وأبي حيان، توفي سنة (٧٧٣هـ)[١].

٨. **ناظر الجيش:** هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم ، القاضي محبّ الدين الحلبيّ الشافعيّ، عالم بالعربية، توفي سنة (٧٧٨هـ)[٢].

٩. **ابن جابر الهواريّ المالكيّ:** محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي أبو عبد الله الأعمى النحوي، شاعر، أعمى من أهل الرِّيّة، مات سنة (٧٨٠هـ)[٣].

**مؤلفاته**

امتاز أبو حيان بسعة علمه وتبحره في كثير من العلوم، فهو نحوي ولغوي وأديب ومقرئ ومفسر، وكان نتاج ذلك ثروة علمية ضخمة من المؤلفات في النحو والصرف واللغة والقراءات والتفسير والحديث، وقد قال عنه تلميذه ابن أيبك الصفدي[٤]: "وله التصانيف التي سارت وطارت وانتشرت وما انتثرت، وقُرِئَتْ ودُرِيَتْ، ونُسِخَتْ وما فُسِخَتْ، أخملت كتب الأقدمين، وألهمت المقيمين في مصر والقادمين"، وهي بذلك ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، وفيما يأتي عرض موجز لبعض من مؤلفاته:

١. **في التفسير والقراءات:** ألَّف فيها: البحر المحيط في التفسير، والنير الجلي في قراءة زيد بن علي، والرمزة في قراءة حمزة، والمزن الهامر في قراءة ابن عامر، والروض الباسم في قراءة عاصم، والحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية، وعقد اللآلي في القراءات السبع العوالي.

٢. **الفقه وأصوله:** الوهاج في مختصر المنهاج، مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشيد، الأنور الأجلى في اختصار الأحلى، الأعلام بأركان الإسلام.

٣. **في اللغة:** إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء، الأبيات الوافية في علم القافية، الشذرة.

---

(١) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج١/٣٤٢)، والعسقلاني، الدرر الكامنة (ج١/٣٤٢)، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج٦/٢٢٠).

(٢) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج١/٢٧٥).

(٣) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج١/٣٤)، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج٦/٢٦٧).

(٤) الصفدي، أعيان العصر (ج٥/٣٣١).

٤. **في النحو والتصريف:** التذييل والتكميل في شرح التسهيل، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، إرتشاف الضرب من لسان العرب، اللمحة البدرية في علم العربية، الشذا في مسألة كذا، التجريد لأحكام سيبويه، وتقريب المقرب، والنكت الحسان شرح غاية الإحسان، وتذكرة النحاة.

٥. **كتب في لغات مختلفة:** الأفعال في لسان الترك، ونور الغبش في لسان الحبش، منطق الخرس في لسان الفرس، وزهو المُلك في نحو الترك[١].

**وفاته**

وبعد هذه المرحلة العلمية التي خاضها عالمنا شاءت إرادة الله أن تفيض روحه عن هذه الدنيا، فتوفي–رحمه الله– عشية يوم السبت الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبع مائة بمنزله بظاهر القاهرة ودفن بمقابر الصوفية[٢]، خارج باب النصر، وصلّي عليه في الجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر[٣].

وقيل: توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة بالقاهرة ودفن بتربته بالبرقية[٤].

رثاه الصفدي بقصيدة مؤثرة منها[٥]:

**مَـاتَ أثيـرُ الـدّينِ شَـيخُ الـوَرَى ... فَاسْـتَعر الْبَـارق وَاسْـتَعْبرا**

**وَرَقَّ مـن حسـن نسـيم الصـبا ... واعتـلّ فـي الأسـحار لمـا سـرى**

**وصـادحات الأيـك فـي نوحهـا ... رثتـه فـي السـجع علـى حـرف را**

**يـا عـين جـودي بالـدموع التـي ... يـروى بهـا مـا ضـمه مـن ثـرى**

**وأجـرى دمًـا فالخطـب فـي شـأنه ... قـد اقتضـى أكثـر ممـا جـرى**

**مـات إمـام كـان فـي علمـه ... يـرى إمامـا والـورى مـن ورا**

**أمسـى منـادًى للبلـى مفـردًا ... فضـمه القبـر علـى مـا تـرى**

---

(١) انظر: الكتبي، فوات الوفيات (ج٧٨/٤)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج١٨٤/٥)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج٢٧٩/٩)، والفيروزأبادي، البلغة (ص٢٥١)، والعسقلاني، الدرر الكامنة (ج٦٠،٥٩/٦)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج٢٨٢/١)، والمقري، نفح الطيب (ج٥٥٢/٢)، والزركلي، الأعلام (ج١٥٢/٧).

(٢) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج٢٧٩/٩).

(٣) المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (ج٥٣٨/٢).

(٤) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج٤١٧/٢).

(٥) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر (ج٣٢٨/٥).

**يـــا أســـفًا كـــان هـــدىً طـــاهرًا فعـــاد فـــي تربتـــه مضـــمرًا**
**وكـــان جمـــع الفضـــل فـــي عصـــره صـــح فلمـــا أن قضـــى كســـرا**

## كتاب التذييل والتكميل

**موضوع كتاب التذييل والتكميل:**

يعد كتاب التذييل والتكميل شرحًا لكتاب ابن مالك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد).

كما ويعد أضخم كتاب في موضوعه فقد قيل فيه وفي كتاب إرتشاف الضرب "ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال"(١).

ومن أبرز ما يتصف به كتاب التذييل والتكميل غزارة المادة العلمية، واستقصاء الأوجه الواردة في المسألة، وتتبع كل ما قيل فيها مع نسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها في معظم المواضع.

**تقسيمات الكتاب**

لا يختلف منهج أبي حيان في شرح التسهيل عن منهج التسهيل، فهو يسير على خطى ابن مالك لا يقدم ولا يؤخر، ولم يزد أو ينقص في الأبواب والفصول، حيث يقول أبو حيان: "فأخذت الآن في ابتداء الشرح من أول الكتاب، وانتدبت إليه أحق الانتداب، إذ كانت علائق الخمول قد انقطعت، وعوائق الاكتساب قد ارتفعت، فحصل ما فيه نقع غليل، وبرء عليل، وانشراح صدر، وارتفاع قدر، بتيسير ما فيه لمقتنع كفاية، وتفسير كتاب الله آية آية، وذلك بما أتاح الله على يدي المقر العالي العالمي العادلي السيفي سيف الدين أرغون نائب السلطنة المنصورية الناصرية"(٢).

وذكر أبو حيان في مقدمة شرحه أن ابن مالك (ت٦٧٢هـ) شرح كتابه وانتهى في شرحه إلى باب (مصادر غير الثلاثي)، فاستخرج نص التسهيل مما أودعه المصنف في الشرح إلى حيث انتهى، وجمع على باقي الكتاب نسخًا قيمة حررت بين يدي مصنفه وطفق يقرئ الكتاب فيفتح مقفله ويوضح مشكله.

---

(١) السيوطي، بغية الوعاة (ج١/٢٨٢).
(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٩).

وتتلخص طريقته في الشرح في أنه كان يذكر كلام ابن مالك في التسهيل وشرح ابن مالك عليه، ثم يبدأ أبو حيان بشرح كلام ابن مالك مفصلا فيه ذاكرًا الآراء والمذاهب النحوية المختلفة مستشهدا بكثير من أساليب العرب، ونراه في معظم الأحيان يبتعد عن الخوض في المسائل التي فيها اختلاف في اللفظ أو تغيير في المعنى.

أما القسم الثاني الذي شرحه بدر الدين ابن المصنف، فيذكر أبو حيان كلام ابن مالك وابنه بدر الدين ويقارن بينهما إن كان ثمة مجال للمقارنة، ثم يمضي في شرح الكتاب، ولكن ابن مالك وابنه قد تركا بعض الأبواب من غير شرح، وهي: باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم، باب أسماء الأفعال، باب نوني التوكيد، باب منع الصرف، باب التسمية بلفظ كائن ما كان، وفي هذه الأبواب نجد أنَّ أبا حيان يتجه لشرح كلام ابن مالك في التسهيل مباشرة، ويمضي في تفصيل الكلام حيث:

- "صرح أبو حيان أنه ابتدأ الشرح من أول الكتاب بعد أن أتم تفسير كتاب الله.
- ذكر أبو حيان أنه ابتدأ الشرح بعد أن مد له يد العون سيف الدين أرغون نائب السلطنة المنصورية الناصرية، فاستغنى عن طلب الاكتساب وتفرغ لشرح التسهيل.
- اعتمد أبو حيان في شرحه للتسهيل على كتب سابقيه وشيوخه ومعاصريه، وكان تارة يصرح باسم الكتاب، وتارة يغفل ذكره وذكر مصنفه.
- من الكتب التي أكثر النقل منها مع التصريح بعنوان الكتب (كتاب سيبويه)، والبسيط لضياء الدين بن العلج، والإفصاح لابن هشام الخضراوي.
- من الكتب التي وُجد بها تطابقًا بين نصوصها ونصوص أبي حيان في كثير من المسائل (شرح الجزولية) للأبذي.
- كثرة الاعتراضات على النحاة وقد تتصف هذه الاعتراضات بالتعنيف تارة، وبالهدوء تارة أخرى.
- الاعتماد على الشواهد من خلال القراءات والأمثلة والأحكام والأشعار" [1].

(١) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١ /٩-١٢).

**سبب تأليفه**

١. حبه لمصنفات ابن مالك وبالأخص كتاب (التسهيل).
٢. رغبة العلماء وطلاب العلم له، حيث يقول: "فحين كثر تساؤلهم، وتعلقت بالإجابة آمالهم، أسعفتهم فيما طلبوا، وانتدبت لما إليه رغبوا"[١].

**منهج أبي حيان في كتاب (التذييل)**

يعتمد أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل على مجموعة من الأسس والتي من أهمها:

**أولًا:** ذكر النص الأصلي للتسهيل: وهي الفقرة الأولى لكل باب من الأبواب.

**ثانيًا:** عقد المقارنة بين الآراء.

**ثالثًا:** إرجاع المسائل إلى أبوابها: وكان هذا واضحًا في شرحه.

**رابعًا:** الخلاف النحوي: يبين أبو حيان آراء النحاة في كل مسألة تعرض إليها.

تعددت مصطلحات أبي حيان في اختياراته، ويمكن تقسيمها إلى قسمين، نذكر بعضًا منها:

**أولًا: المصطلحات الصريحة:**

١. "الصحيح" [٢]: وهي أكثر المصطلحات الصريحة استعمالًا عند أبي حيان، واستخدمها بالنفي بـ (ليس صحيح) و(غير صحيح)، وبصيغة (الأصح).
٢. "الذي نختاره"[٣]: واستخدم صيغ أخرى منها (والذي أختاره)، (والذي أختار)، (والمختار)، (وهذا الذي اخترناه)، (والذي نذهب إليه ونختاره).
٣. "ليس بجيد" [٤].
٤. "والذي ينبغي" [٥].
٥. "لا يصح" [٦].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٨).
(٢) المرجع السابق (ج١/٩٨، ١١٤، ٢٠٨، ج٢/١٩١، ٣٢١).
(٣) المرجع نفسه (ج٧/١١٤، ٣١٥).
(٤) المرجع نفسه (ج٨/١١٥، ج١٠/١١٢).
(٥) المرجع نفسه (ج١/٢٣٣، ج١١/٧٥).
(٦) المرجع نفسه (ج١/٢٩١، ج٣/٢٧٠).

٦. "باطل" [١]

٧. "الأحسن" [٢]، وجاءت بصيغ أخرى منها( الأحسن عندي)، و( التعليل الأول أحسن).

٨. "الراجح" [٣].

**ثانيًا: المصطلحات غير الصريحة**

١. "قال أصحابنا" [٤]: وهو أكثر المصطلحات غير الصريحة استعمالًا.

٢. "قال بعض أصحابنا" [٥].

٣. "يجوز" [٦].

٤. "الظاهر" [٧].

٥. "المشهور" [٨].

٦. "لا يجوز" [٩].

٧. "وقد رد" [١٠].

٨. "أبطله أصحابنا" (١١).

٩. "قال بعض شيوخنا" (١٢).

١٠. "والمنع أظهر" (١٣).

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/١٢٣، ج٥/٦٤).

(٢) المرجع السابق (ج٥/١٦٤، ج٦/٢٤).

(٣) المرجع نفسه (ج٨/٢٠٣).

(٤) المرجع نفسه (ج٩/١٩٤، ج١١/١٩٠).

(٥) المرجع نفسه (ج١١/٣٦٣، ٣٧٣).

(٦) المرجع نفسه (ج١/٤٣، ج١١/٣٨٨).

(٧) المرجع نفسه (ج٦/٢٨٤، ج٧/٣٤).

(٨) المرجع نفسه (ج٨/٦٩، ج٩/١٩٩).

(٩) المرجع نفسه (ج٣/٢٥٥، ج٤/٨).

(١٠) المرجع نفسه (ج٤/١٥، ج٨/٨٠).

(١١) المرجع نفسه (ج٩/٣٦٣).

(١٢) المرجع نفسه (ج٩/٣٧٣).

(١٣) المرجع نفسه (ج٣/٣١٨).

١١. " لم أقف عليه" [١].

١٢. " علل أصحابنا" [٢].

١٣. " وقد تأول بعض أصحابنا" [٣].

١٤. " محجوج" [٤].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٢٢٦).

(٢) المرجع السابق (ج٥/١٥٠).

(٣) المرجع نفسه (ج٦/١٣٦، ج١١/٥٦).

(٤) المرجع نفسه (ج٣/٥٥، ج٤/١١١).

**موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته**

تضم الشواهد النحوية مصادر سماعية منها: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب في زمن الفصاحة.

فالشاهد يستدل به عند النحويين واللغويين للدلالة والاحتجاج لبناء القواعد وتأصيل المسائل النحوية وبيان أصلها اللغوي.

**الشاهد لغة**

يقول ابن منظور: "والشَّهادَة خَبرٌ قاطعٌ تقولُ مِنْهُ: شَهِدَ الرجلُ عَلَى كَذَا، وَرُبَّمَا قَالُوا شَهْدَ الرجلُ، بِسُكُونِ الْهَاءِ لِلتَّخْفِيفِ [(١)].

**الشاهد اصطلاحًا**

"هو جملةٌ من كلام العربِ أو ما جرى مجراه، كالقرآنِ الكريم، تتسم بمواصفاتٍ معينة، وتكون دليلًا على استخدامِ العرب لفظيًا لمعناه، أو نسقاً في نظمٍ أو كلامٍ أو معنى وغيره وتقديمٍ وتأخيرٍ، واشتقاقٍ أو بناءٍ ونحو ذلك مما يصعب حصره ومما هو محسوب في مناحي كلامِ العربِ الفصحاء" [(٢)].

وقيل هو: الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم [(٣)].

والشاهد النحوي يُؤتى به للتقعيد والاحتجاج على قاعدة من القواعد النحوية اطرادًا أو شذوذًا.

**الشواهد القرآنية**

أجمع النحاة على الاستشهاد بكلام الله تعالى؛ لأنه الأفصح والأقوى حجة والأصح رواية، فهو كلام الله المنزه عن كل عيب ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (شهد)، (ج٣/٢٣٩).

(٢) جبر، الشاهد اللغوي (ص٢٦٥).

(٣) انظر: التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ( ج١/١٠٠٢).

فهو المصدر الأول للسماع الذي يُرجع إليه في ضبط المسائل الخلافية التي تكون بين النحاة، فقد شمل القرآن الكريم ما تكلمت به العرب فهذا دليل كافٍ بأن يجعلوا القرآن الكريم مقياسًا لتقعيد قواعدهم وأسسهم النحوية.

فقد أظهر مجموعة من النحاة القدامى موقفهم من الاستشهاد بنصوص القرآن الكريم، فالفراء يقول:" والكتاب أعرب، وأقوى في الحجة من الشعر" [١].

ويقول الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) في كتابه (المفردات في غريب القرآن): "فألفاظ القرآن هي لُبّ كلام العرب وزُبدته وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حُذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم، وما عداها وعدا الألفاظ المتفرعات عنها والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة"[٢].

ويبين السيوطي (ت٩١١هـ) رأيه قائلًا: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًا" [٣].

لذلك لم يجد النحاة حرجًا في الاستشهاد بالقرآن الكريم فيما له مثيل من كلام العرب وفيما لا مثيل له.

فبهذا لم يختلف أحد من العلماء في الاستشهاد بالقرآن الكريم فهو كلام الله الفصيح البليغ فقد أنزل عربيا لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢﴾ [يوسف: ٢].

**القراءات القرآنية**

يعرِّفها ابن الجَزَرِيّ: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله" [٤].

ويعرفها الزركشي (ت٧٩٤هـ) بأنّها: "اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[٥].

---

(١) الفراء، معاني القرآن (ج١/٢١).
(٢) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (ج١/ ٥٥).
(٣) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو (ص٣٩).
(٤) ابن الجزري، منجد المقرئين (ص٣).
(٥) الزركشي، البرهان (ج١/ ٣١٨).

لم يكن الاستشهاد بالقرآن محط خلاف بين العلماء، فهو كلام الله تعالى المنزه عن كل نقص، وإنما كان الخلاف في الاستشهاد والاحتجاج بقراءاته ولكل فريق منهم حججه ودعواه.

فمنهم من عدَّها أصلا من أصول الاستشهاد فيقول السيوطي: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى" (١).

ويقول ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وَرَدت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلافَ في ذلك" (٢).

ونلاحظ أيضًا أنّ ابن الجزري يدافع برأيه عن القراءات القرآنية فيقول: "كل قراءةٍ وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين" (٣).

أما من ناحية مذهب مدرستي البصرة والكوفة في قراءات القرآن فنعلم مدى تشدد البصريين في قياسهم وضبط قواعدهم وعدم احتجاجهم بالقراءات القرآنية، في حين أنَّ الكوفيين كان موقفهم معتمدًا على التوسع.

ومن ذلك قول خديجة الحديثي:

"ولقد اختلف النحاة في الأخذ بقراءات القرآن الكريم، فكان البصريون لا يعتبرونها حجة ولا يعتمدون عليها في استنباط قواعدهم إنما كانوا يخطئون القراءة ولو كانت متواترة، وكان الكوفيون وابن مالك يحتجون بها ويعتدون حتى بالشاذ ويقيسون عليه ويبنون أحكامهم وقواعدهم"(٤).

ويقول مهدي المخزومي: "القراءات مصدر مهم من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا موقفهم من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما

---

(١) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو (ص٣٩).
(٢) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ج١/١٦٨).
(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج١/٩).
(٤) الحديثي، أبو حيان النحوي (ص٤١٧).

وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها" [١].

ويقول الفراء (ت٢٠٧هـ): " اتّباع المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب وقراءة القرّاء أحبّ إليّ من خلافه" [٢].

ومنهم من قبل القراءة مع مخالفتها للقياس ولكن لا يقاس عليها، فتقول الحديثي: "أما قراءاته فلتعدد القارئين بها واختلافها وكثرتها، فقد بحثوا فيها وميزوا بينها ووضعوا شروطًا لما يحتج به منها، ولا يجوز الاحتجاج به منها، وما يجوز الاحتجاج به إلا أنه لا يقاس عليه" [٣].

(١) المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (ص٣٨٤).
(٢) الفراء، معاني القرآن (ج٢/٢٨٨).
(٣) الحديثي، موقف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف (ص١٤).

# الفصل الأول

# الشواهد القرآنية للمسائل النحوية في التذييل والتكميل

## باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

### ١. مسألة: الخلاف في مهما.

يقول تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف: ١٣٢].

يقول أبو حيان[١]: "(مهما) اسم، و (ما) اسم، يعود الضمير في (به) على (مهما)، وقد ذكرنا خلاف بعض النحويين في (مهما) وزعمه أنها حرف في باب عوامل الجزم"[٢].

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في (مهما) هل هي اسمية أم حرفية، فمنهم من قال إنها ليست اسمية وتكون حرفًا بمعنى (إن)، وهذا مذهب خطاب الماردي (ت٤٥٠هـ)[٣] و السهيلي (ت٥٨١هـ)[٤] واستدلوا على ذلك بقول الشاعر [٥]:

**ومَهمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وإنْ خَالها تَخْفى على النّاسِ تُعْلَمِ**

وذهب قوم أنها "اسم شرط جازم على الأرجح"[٦] لعود الضمير إليها، حيث لا يعود الضمير على حرف، فرجَّح أبو حيان اسمية مهما في الموضع الذي يعود عليها فيه ضمير، فعود الضمير المجرور في (به) على (مهما) يدل على اسميتها.

### ٢. مسألة: "الفاعل لا يكون جملة".

يقول تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾ [يوسف: ٣٥].

يقول أبو حيان[٧]: "والصحيح أن الفعل لا يخبر عنه، وظاهر ما استدلوا به الإخبار عن الجملة لا عن الفعل وحده".

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٥٨).
(٢) المرجع السابق، (ج١/٥٧).
(٣) انظر: المرادي، الجنى الداني (ص٦١٢).
(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج٢/٥٤٨).
(٥) زهير، ديوان زهير (ص١٥).
(٦) الفوزان، تعجيل الندى (ص٢٣)، انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج٤/٢٦٦).
(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٥٥).

ويقول أيضًا[1]: "والأحسن عندي أن يكون فاعل (بدا) ضميرا يعود على المصدر المنسبك من قوله: (إلا أن يسجن)، أو على المصدر المفهوم من قوله: (لَيُسْجَنَنَّ) أو على المصدر الدال عليه السجن في قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] فالتقدير على هذه الاحتمالات: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات هو، أي: سجنه مقسمين ليسجننه".

**التوضيح والتحليل:**

تعددت آراء النحاة في الفاعل هل يكون جملة أم لا؟ فمذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم المبرد (ت٢٨٦هـ) والفارسي أنه لا يجوز[2]، وأجاز هشام (ت٢٠٩هـ)[3] وثعلب (٢٩١هـ) مطلقًا نحو يعجبني قام زيد[4]، "وذهب الفراء وجماعة من النحويين إلى أن وقوع الجملة في موضع الفاعل لا يسوغ إلا أن يكون في موضع فاعل فعل من أفعال القلوب، ويكون الفعل إذ ذاك علق عليها"[5].

والرأي الأول وافقه أبو حيان فلا يكون (ليسجننه) بدلًا من الفاعل؛ لأنه جملة والفاعل لا يكون جملة.

**٣. مسألة: لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا.**

يقول تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، ﴿قَالَ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣].

يقول أبو حيان[6]: "وليس ما رد به صحيحًا في الاستدلال: لأن من يقول إن لام الابتداء تخلص للحال إنما هو إذا لم يقترن بالفعل قرينه تخلصه للاستقبال، كعمله في الظرف المستقبل، وهو يوم القيامة المنصوب بقوله: (ليحكم). فكذلك (ليحكم) لعمله في (يوم القيامة) إذ هو ظرف

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٥٧).
(٢) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج٤/١٥٧٥)، انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٥٥).
(٣) الخصائص، ابن جني (ص٢٢٦).
(٤) ابن هشام، مغني اللبيب (ص٥٥٩).
(٥) ناظر الجيش: تمهيد القواعد (ج٤/١٥٧٦).
(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٩٢).

مستقبل. وأما قوله تعالى: ﴿لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ﴾ فلا يتعين أن يكون (ليحزنني) مستقبلًا، إذ يحتمل أن يكون في الكلام حذف مضاف، ويكون ذلك المضاف حالًا، فيكون (ليحزنني) حالًا، وتقدير: ليحزنني نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به، فالنية والقصد حال، وهو الفاعل بـ (يحزن)، فهو حال رفع ما هو حال، وفعل الحال لا يمتنع أن يعمل في المفعول المستقبل، ثم حذف المضاف، أقيم المضاف إليه مقامه، ولا يلزم من إعرابه فاعلًا في الصناعة ألّا يكون مفعولًا في المعنى بذلك المحذوف، والذين قالوا إن هذه الأدوات تخلص للحال إنما هو إذا لم تقترن قرينة لفظية أو معنوية تخلص للاستقبال، أما إذا اقترنت قرينة تخلصه للاستقبال فلا يقول أحد إنه تخلصه للحال. نص على هذا القيد أصحابنا، وهم الذين يقولون إن هذه تخلص للحال".

**التوضيح والتحليل:**

لام الابتداء مخلصة للحال عند أكثر العلماء إذا لم تقترن بقرينة تشهد للاستقبال، وهذا رأي الكوفيين لقول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): "إن كون اللام مخلصة للحال هو مذهب الكوفيين"[(١)]، ولكن يجوز أن يراد الاستقبال بها إذا اقترنت بها قرينة تخلص الفعل للاستقبال، فلا يقال حينئذ إنه تخلصه للحال.

وقد وافق أبو حيان ابن مالك في تخريج الآية الأولى، فالفعل (ليحكم) دال على الاستقبال مع اقترانه بلام الابتداء، وهو عمله في الظرف المستقبل يوم القيامة، أما في الآية الثانية فخالف أبو حيان ابن مالك في الفعل (ليحزنني)، فهو مستقبل عند ابن مالك وفاعله الذهاب، واعترض أبو حيان بأن الفعل للحال على تقدير حذف مضاف وهو الفاعل وتقديره قصدكم ونيتكم. وذهب ابن مالك أن الفعل (ليحزنني) لا يحتاج إلى تقدير محذوف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

**٤. مسألة: (المضارع المنفي بما وإن).**

يقول تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ [الأحقاف: ٩] و﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٞ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ ١٠٩﴾[الأنبياء: ١٠٩].

---

(١) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج٦/١).

يقول أبو حيان[١]: "والذين قالوا إن هذه الأدوات تخلص للحال إذا لم تقترن قرينة لفظية أو معنوية تخلص للاستقبال، أما إذا اقترنت قرينة تخلصه للاستقبال فلا يقول أحد إنه تخلصه للحال، نص على هذا القيد أصحابنا، وهم الذين يقولون إن هذه تخلص للحال".

**التوضيح والتحليل:**

النفي بما وإن يصلح للحال والاستقبال، لكنَّ أبا حيان يقول إنها تخلصه للاستقبال إن وجدت قرينة دالة عليه.

يقول ابن مالك[٢]: "الأكثرون على أن النفي (ما) و(إن) قرينةٌ مخلصة للحال مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل الأكثر أن يكون المنفي بها حالًا، ولا يمتنع كونه مستقبلًا".

**٥. مسألة: (لو) بين المصدرية والشرطية.**

**أ- يقول تعالى:** ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[البقرة: ٩٦].

يقول أبو حيان[٣]: وأثبت المصنف لـ (لو) معنى المصدرية، أكثر النحويين لا يعرفون ذلك.

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في (لو) فمنهم من عدها مصدرية، وهذا رأي ابن مالك فيقول " وعلامة المصدرية أن يحسن في موضعها (أن) واحترز بتقييدها من لو الدالة على امتناع لامتناع، فإن تلك تؤثر ضد ما تؤثر هذه"[٤] وهذا رأي الفراء وأبي علي الفارسي بأنها حرف مصدري بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب[٥]، ومذهب البصريين إلى أنَّ (لو) شرطية غالبًا، ويؤيدون أنَّ (لو) في ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾شرطية، ووافقهم أبو حيان في ذلك.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٩٤،٩٥).
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/٢٣).
(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٩٨).
(٤) ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/٢٥).
(٥) انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية (ص٢٦٠).

ب- **يقول تعالى:** ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل:٦١].

يقول أبو حيان[١]: "الأصح أن (لو) لا تكون مصدرية، والمصنف يسمى (لو) الامتناعية شرطية، وردَّ عليه بأنها لو كانت شرطًا لخلصته للاستقبال، فدخلت تحت أدوات الجزاء، وإن كانت الامتناعية صرفت معناه إلي المضي كما قال، فليست شرطًا لا في اللفظ لأنها لا تجزم، ولا في المعنى لأن الشرط إنما يكون بالنظر إلى الاستقبال، وهذا قول أصحابنا في (لو)، ولا يسمونها شرطًا؛ لأن الشرط عندهم لا يكون إلا في الاستقبال.

**التوضيح والتحليل:**

ذكر ابن مالك أن (لو) امتناعية شرطية وليست مصدرية، ورد أبو حيان عليه بأن (لو) لا تكون مصدرية.

٦. **مسألة: انصراف الفعل المضارع إلى زمن المضي.**

يقول تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[الحجر:٢].

يقول أبو حيان[٢]: "وخرجه أصحابنا على أن يكون التقدير: ربما ود الذين كفروا، جعل فيه المستقبل بمنزلة الماضي لصدق الموعود به، ولقصد التقريب لوقوعه، فجعل-وإن كان غير واقع-كأنه واقع مجازًا. والأحسن حمله على القليل من أن (رب) قد يكون الفعل بعدها مستقبلًا؛ لأن في هذا التخريج تكلفًا ظاهرًا؛ إذ مآله إلى أنه عبر بالمستقبل عن ماض، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل".

**التوضيح والتحليل:**

تدخل (ربما) على الفعل الماضي في الغالب، وهذا المشهور عند النحاة منهم المبرد والفارسي (ت٣٧٧هـ)[٣] وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) حيث يقول[٤]: "وأما أن تدخل على مستقبل في اللفظ والمعنى فلا يجوز"، ويرى ابن مالك بأن الفعل يأتي مستقبلًا بعد (ربما)، لأن ودادتهم لا تكون إلا في الآخرة، وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه وهو قليل.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/١٠٥).

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/١٠٦،١٠٧).

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج٢/٤٣٨).

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل (ص٥٠٦).

ويقول الرماني (ت٣٨٤هـ)[١]: "وإنما جاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازًا، وقيل التقدير: ربما كان يود".

واختار أبو حيان أنها تدخل في الغالب على الماضي، وقد تدخل على المضارع مخالفًا لما اختاره ابن مالك بدخولها عل المستقبل.

**٧. مسألة: زمن الفعل في جواب (لمَّا).**

يقول تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾ [هود: ٧٤].

يقول أبو حيان[٢]: زعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن من القرائن الصارفة معنى المضارع إلي المضي (لمَّا) المحتاجة إلي الجواب، قال: " نحو قولهم: لما يقوم زيدٌ قام عمرو، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾، أي جادلنا "، ولا دليل في هذه الآية على مُدَّعاه؛ لأن (لمَّا) في الآية اتصل بها الماضي، فليست مطابقة للمثال الذي ذكره من قوله: لما يقوم زيّد قام عمرّو، إنما جاء مضارعًا الجواب لا الذي اتصل بلما، على أنه يحتمل أن يكون الجواب محذوفًا، أي: شرع يجادلنا، أو أخذ يجادلنا، وحذف لدلالة المعنى عليه ولطول الكلام".

**التوضيح والتحليل:**

زعم بعض النحاة أن مجيء الفعل المضارع مع (لمَّا) المحتاجة لجواب، يكون بمعنى المضي واستدل بالآية السابقة، ولا دليلَ فيها لأن الفعل في الآية ماضٍ معنى، ويحتمل أن يكون الجواب محذوفًا، "وما جوَّزه ابن عصفور بأنه مضارع، أوَّله الجمهور بالمضيّ أي جادلنا، والجواب محذوف أي: أقبل يجادلنا"[٣].

**٨. مسألة: هل ينصرف الماضي إلى الاستقبال بعد القسم بالنفي بـ (إن).**

يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ۚ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ۚ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾﴾ [فاطر:٤١].

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب (ص٤٠٨).

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/١١٠).

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج٢/٢٢٢).

يقول أبو حيان[1]: "وليس انصراف الماضي إلى المستقبل بانتفائه بـ (إن) بعد القسم؛ ألا ترى أنك لو قلت: واللهِ إن قام زيدٌ، بمعنى: ما قام، لم تصرفه (إن) إلى الاستقبال، بل هو ماضٍ لفظًا ومعنى، وإنما انصرف إلى الاستقبال في الآية لأنه في المعنى معلقٌ على مستقبل، وهو الشرط، لأن (إن أمسكهما) جوابٌ للقسم المحذوف، وجواب الشرط محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه، وجواب الشرط المحذوف مستقبلٌ قطعًا، فكذلك ما دل عليه، وهو جواب القسم".

**التوضيح والتحليل:**

اعترض أبو حيان على ابن مالك بانصراف الماضي إلى الاستقبال بعد القسم بالنفي بـ (إن)، بأنه لا دليل فيه على الاستقبال كما تقول والله إن قام زيد، فالمعنى واللفظ ماضٍ، أما الوارد في الآية فدل على المستقبل لكونه جوابًا للشرط في المعنى، وإن كان جوابًا للقسم في الصناعة.

## (باب المعرفة والنكرة)

**٩. مسألة: الألف واللام الجنسيتين.**

يقول تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ٣٧﴾ [يس:٣٧].

يقول أبو حيان[2]: "ومثلهما ذو الألف واللام الجنسيتين" فلا يقوم دليل على أن الذي هي فيه نكرة، ولا يقوم دليل على أنها تُنعت بالنكرة، وأما ما ذكره من قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ٣٧﴾ فلا دليل في ذلك، فجملة (نسلخ) جملةٌ حالية لا نعتٌ لقوله: (الليل)".

**التوضيح والتحليل:**

من نظر إلى المعنى عدها نكرة (لأنه لم يقصد ليلًا معينًا)، ومن نظر إلى اللفظ عدها معرفة، فلذلك جوَّزوا في الجملة الواقعة بعده الحالية والوصفية باعتبار المعنى واللفظ، فيقول ابن عقيل[3]: "إنه يجوز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ ".

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/١١١،١١٢).

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/١٠٩،١١٠).

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج٣/١٩٦).

ويقول ابن مالك[1]: "ومن مراعاة التنكير باعتبار المعنى وصف الليل بالجملة في قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾؛ لأنه في المعنى بمنزلة: وآية لهم ليل نسلخ منه نهارًا".

وهذا الرأي لأبي حيان يخالف رأي النحاة في عد (أل) الجنسية لا تكسب الكلمة تعريفًا، وتبقيه على تنكيره.

**١٠. مسألة: اختلاف النحويين في ترتيب المعارف.**

يقول تعالى: ﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١].

يقول أبو حيان[2]: "ثبت في بعض نسخه التي شرحها أن (ذا) الأداة بعد الموصول؛ فصارت المذاهب ثلاثة: أحدها: أنهما سواء.

الثاني: أن الموصول أعرف من (ذي) الأداة.

الثالث: أن (ذا) الأداة أعرف من الموصول.

وهو تسليم من المصنف لابن كيسان أنه لا قائل بالمساواة، وليس بصحيح، بل ذكرنا، أن مذهب أصحابنا هو أن الموصول من قبيل ما عرف بالألف واللام، وهو مذهب الأخفش، فهو قسم من المعرف بالألف واللام، فيجوز أن يوصف ذو الأداة بالموصول الذي يجوز أن يوصف به، ويجوز أن يوصف الموصول بـ (ذي) الأداة لتساويهما".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في ترتيب المعارف بين (ذا) الأداة والموصول فمذهب الجمهور أنَّ الموصول و(ذا) سواء بدليل جواز وصف أحدهما بالآخر كما في الآية[3]، ومذهب ابن مالك أنَّ الموصول أعرف من (ذي) الأداة، ومذهب ابن كيسان أنَّ (ذا) الأداة أعرف من الموصول[4].

وردَّ أبو حيان على ابن مالك وابن كيسان بجواز أنَّ الموصول مساوٍ لـ (ذي) الأداة وهو مذهب الأخفش فيجوز أن يوصف (ذو) الأداة بالموصول ، والموصول بـ (ذي) الأداة.

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج١/٣٢٣).
(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٢/١٢٢).
(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج١/٤٤٤).
(٤) ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/١١٨).

**١١. مسألة: هل يتعين انفصال الضمير إن حصر بـ (إنما).**

يقول تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:٨٦]، ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ﴾[سبأ: ٤٦]، ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَيۡءٖۖ﴾ [النمل: ٩١]، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوۡنَ أُجُورَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

يقول أبو حيان[١]: "ما ذهب إليه المصنف من تعيين انفصال الضمير بعد إنما خطأ فاحش وجهل بلسان العرب؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِۖ﴾، وقال: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوۡنَ أُجُورَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ﴾، ولو كان على ما زعم من تعين انفصال الضمير لكان التركيب: إنما يشكو بثي وحزني إلي الله أنا، وإنما يعظكم بواحدة أنا، وإنما أمر أن يعبد رب هذه البلدة أنا، وإنما يوفي أجوركم أنتم".

**التوضيح والتحليل:**

ذهب ابن مالك[٢] إلى أن الضمير المحصور بـ (إنما) يتعين انفصاله كما في قول الشاعر[٣]:

**أنا الضَّامنُ الراعِي عليهم وإنّما يُدافِعُ عنْ أحْسابِهِم أَنا أوْ مِثْلِي**

وقال السيوطي[٤]: "هذا ما جزم به ابن مالك، وزعم سيبويه أن الفصل في البيت ونحوه من الضرورات".

وخالفه أبو حيان فيرى أن انفصاله خطأ فاحش، ومثَّل على اتصال الضمير كما في الآيات السابقة.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٢/٢٢١).

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/١٤٨).

(٣) الفرزدق، ديوان الفرزدق (ص٤٣٠).

(٤) السيوطي، همع الهوامع (ج١/٢٤٨).

## (باب المضمر)

**١٢. مسألة: "الضمير المخبر عنه بالمفسر" .**

يقول تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المؤمنون: ٣٧].

يقول أبو حيان[١]: "ولم يذكر أصحابنا في الضمير الذي يُفسره ما بعده، ولا ينوي بالضمير التأخير، أن يكون مُفسره الخبر، وإنما هذا يُفسره سياق الكلام.

وأما ما ذهب إليه المصنف من أن (هي) مُفسرها هو (حياتُنا الدنيا) الذي هو الخبر فهو فاسد؛ لأنه إذا فسره الخبر، والخبر مضافٌ لشيءٍ وموصوفٌ بشيء، كان ذلك الضمير عائدًا على الخبر بقيد إضافته وقيد صفته، وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام: إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا، ولا يجوز ذلك، وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب إليه المصنف؛ لأنه قال: "وضع هي موضع الحياة"، فلم يقل: "موضع حياتنا الدنيا" الذي هو الخبر. وقوله: "لأن الخبر يدل عليها ويبينها" يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المضمر هو الحياة".

**التوضيح والتحليل:**

ردَّ أبو حيان على ابن مالك بأن يعود الضمير (هي) على حياتنا الدنيا، فجمهور العلماء لا يجيزون عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، "والضمير الذي يفسره الخبر قاله الزمخشري واختاره ابن مالك"[٢]، حيث قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[٣]: "هذا ضميرٌ لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع هي موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها".

وافق أبو حيان رأي جمهور النحاة، وأنَّ الضمير يفسره سياق الكلام، لهذا ردّ على ابن مالك بقوله فاسد.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٢/٢٦٩).

(٢) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج ٢/٩٤٦).

(٣) الزمخشري، الكشاف (ج٣/١٨٧).

**١٣. مسألة: ضمير الشأن.**

يقول تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ٧٤﴾ [طه: ٧٤].

يقول أبو حيان[١]: "ولم يذكر أصحابنا هذه الترجيحات التي ذكرها المصنف، وإنما ذكروا أن ضمير الأمر أو القصة يجوز أن يأتي بعدهما المذكر والمؤنث، فتقول: هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وهي هند ذاهبة، وهو هند ذاهبة. وكذلك: كانت زيد قائم، وكان زيد قائم، وكان هند ذاهبة، وكانت هند ذاهبة، وإن كان المستحسن التذكير مع التذكير، والتأنيث مع التأنيث. هذا مذهب أهل البصرة.

وأما الكوفيون فزعموا أن المخبر عنه إن كان مذكرًا فالضمير ضمير أمر، أو مؤنثًا فالضمير ضمير قصة، فتقول: كان زيد قائم، وكانت هند قائمة، للمشاكلة، ولا يجوز عندهم: كانت زيد قائم، ولا: كان هند قائمة".

**التوضيح والتحليل:**

ضمير الشأن أو القصة يجوز فيه التذكير والتأنيث والأفضل التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث، ورجح ذلك أبو حيان خلافًا لابن مالك[٢] "الذي ألزم إفراد الضمير وتذكيره إذا لم يله مؤنّث، أو مذكّر شبيه به مؤنّث، أو فعل بعلامة تأنيث"، فالمسموع به التذكير، ويجوز التأنيث.

## (باب الموصول)

**١٤. مسألة: (الذي) بين الاسمية والحرفية.**

يقول تعالى: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩].

يقول أبو حيان[٣]: "وجَوَّزَ الكوفيون والمصنف أن تكون (الذي) مصدرية، فينسبك منها ومن صلتها مصدر، وتكون حرفية لا يعود عليها ضمير، أي: وخضتم كخوضهم، ومع هذا الاحتمالات لا يتعين ما ذكر في الآية".

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٢/٢٧٨).

(٢) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/١٦٤).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٢/١٩).

**التوضيح والتحليل:**

عارض أبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك من جواز مجيء (الذي) مصدرية بقوله[١]: "والصحيح منع ذلك، وهو مذهب البصريين". فقد ذهب يونس (ت١٨٢هـ) وكذلك الفراء وابن مالك[٢] أنّ (الذي) يقع موصولًا حرفيًا فيؤول بالمصدر وخرجوا عليه ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾أي كخوضهم، والجمهور منع مجيء (الذي) مصدرية؛ لأنها تحتاج إلى صلة.

**١٥. مسألة: نيابة أسماء الإشارة عن الأسماء الموصولة.**

يقول تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ١٧﴾ [طه: ١٧].

يقول أبو حيان[٣]: "ولا حجةَ في هذا لأنه يتخرج على أن يكون (بيمينك) متعلقًا بما في (تلك) من معنى الإشارة؛ لأن المعنى: وما المشار إليها بيمينك؟ أو حالًا من المشار إليه، أو متعلقًا بفعل مضمر على جهة البيان، كأنه قال: أعني بيمينك. وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: تقديره "أعنى بيمينك" بعيد، ولا يتعدى أعني بالباء، فهو تقدير ضعيف جدًا، فلا ينبغي أن يُعوَّل عليه، فالحال أشبه".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف نحاة البصرة والكوفة هل يجوز أن تأتي أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة؟ فجوَّز الكوفيون مجيء استعمال جميع أسماء الإشارة بوقوعها موصولات، فيقول الفراء[٤]: "والعرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي". "ومعنى (تِلْكَ) هذه، وقوله: (بِيَمِينِكَ) في مذهب صلة لتلك؛ لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي"[٥]، ومنع البصريون أن تأتي أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة.

---

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج٢/٩٩٦).
(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ص٧٠٩).
(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٣/٤٩).
(٤) الفراء، معاني القرآن (ج١/١٣٨).
(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٢/١٧٧).

وافق أبو حيان رأي البصريين في أن أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة؛ لأن (تلك) معناها الإشارة وليست بمعنى التي، فينبغي أن لا يحمل شيء على شيء آخر تمسكًا بالأصل.

**١٦. مسألة: بناء (أي) وإعرابها.**

يقول تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩].

يقول أبو حيان[١]: "ورد مذهب الخليل بأن الجمل التي لم تستقر اسمًا لشيء فإن بابها الشعر بمنزلة القول في" شاب قرناها "و"خامري أم عامر"، لكن إذا بنيت اسمًا لشيء جاز حكايتها نحو" تأبط شرًا"، و"أيهم "في الكلام الفصيح، فلا ينبغي أن يحمل على" شاب قرناها".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في رفع (أيهم) إنْ جاءت مضمومة، هل هي ضمة إعراب أو ضمة بناء، فعدها الخليل ضمة إعراب على أن أيهم مبتدأ وأشد خبره وهو على الحكاية، والتقدير: لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال له: أيُّهم، وأيُّهم على هذا استفهام، أما سيبويه فعدها ضمة إعراب فقال[٢]: "وأرى قولهم: اضربْ أيهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا من الآنَ إلى غدٍ"، وهذا على أساس معاملة (أيُّهم) من باب الأعلام المحكية عن الجمل مثل: (تأبط شرًا)، و(شاب قرناها) إذ إنَّ الأعلام المحكية عن الجمل تدخل عليها عوامل الأسماء، ويجوز أن يضاف إليها.

**١٧. مسألة: (مَن) باعتبار اللفظ والمعنى.**

يقول تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [النساء: ١٣].

يقول أبو حيان[٣]: "أصول البصريين تقتضي جواز ذلك لأنهم لم يُفصِّلوا، وهو الصحيح بدليل قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ﴾؛ ألا ترى أن

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٣/٩٠،٩١).

(٢) سيبويه، الكتاب (ج٢/٤٠٠).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٣/١١٤).

(خالدين) حال من الضمير المحمول على معناه، والعامل في الحال الفعل العامل في الضمير، ولا يجوز أن يكون حالًا مِنْ (مَنْ) لأن العامل في الحال لا يكون إلا العامل في ذي الحال، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال (مَن) لأنها ليس فيها معنى فعل، ولا العامل في (من)؛ لأن العامل فيها إنما هو معنى، والمعنى المجرد دون اللفظ لا يعمل في الحال، وإنما عمله الرفع خاصة، ما قاله بعض أصحابنا".

**التوضيح والتحليل:**

يجوز عود الضمير على (مَن) باعتبار لفظه أو باعتبار معناها لأن لفظها مفرد ومعناه جمع، ويجوز الحمل على اللفظ ثم المعنى والعكس جائز أيضًا، وإن كان ابن عطية لم يجوّزه.

يقول أبو حيان في البحر المحيط[1]: " وحمل أولًا على لفظ (مَنْ) في قوله: يطع، ويدخله، فأفرد ثم حمل على المعنى في قوله: خالدين، وانتصاب خالدين على الحال المقدرة، والعامل فيه يدخله، وصاحب الحال هو ضمير المفعول في يدخله".

و"قال ابن عطية (ت٥٤٢هـ)[2]: وجمع خالدين على معنى من بعد أن تقدم الإفراد مراعاة للفظ من، وعكس هذا لا يجوز".

ويمكن القول: لكون مراعاة اللفظ أكثر من مراعاة المعنى، فإذا اجتمع اللفظ والمعنى تقدم اللفظ على المعنى لقوله: ﴿يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ﴾ حملًا على اللفظ، وقال: (خالدين) حملًا على المعنى.

**١٨. مسألة: هل تشارك (أَنْ) معنى (ما) المصدرية الظرفية.**

يقول تعالى : ﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

يقول أبو حيان[3]: "وكونها تنوب عن ظرفٍ لا يعرفه أكثر النحويين، وما احتجوا به لا دليل فيه لأن ﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ تعليلٌ، أي: لأن آتاه الله، وهذا معنى صحيح سائغ، ولم يقم دليلٌ على أن تكون (أن) ظرفية مثل (ما)".

**التوضيح والتحليل:**

---

(١) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج٣/٢٠٠).

(٢) المرجع السابق، (ج٣/٢٠٠).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٣/١٥٣).

نقل ابن مالك عن الزمخشري أنَّ (أنْ) تشارك (ما) المصدرية الظرفية معنى، فقال الزمخشري[1]: "حاج وقت أن آتاه الله الملك" وردَّ ابن مالك عليه[2]: "والذي ذهب إليه غير جائز عندي؛ لأن استعمال (أنْ) في موضع التعليل مجمع عليه"، وردَّ أبو حيان على الزمخشري بأنه لا دليل على أنها تنوب عن الظرف، وأنَّ (أنْ) معناها التعليل.

**١٩. مسألة: (أَنْ) بين المصدرية والتفسيرية.**

يقول تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

يقول أبو حيان[3]: "وقال بعض أصحابنا: "وتدخل على الأمر قليلًا، حكى س: كتبت إليه بأن قم"، وبهذا استدل على أنها المصدرية لا التفسيرية، ووجه الاستدلال أنه دخل عليها حرف الجر، والتفسيرية لا يدخل عليها حرف الجر.

ولا يقوي عندي وصل (أَنْ) بفعل الأمر لوجهين:

أحدهما: أنه إذا سبكت من (أَنْ) وفعل الأمر مصدرًا فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين: كتبت إليه بالقيام، وكتبت إليه أن أقم.

والثاني: أنه لا يوجد من لسان العرب: يعجبني أن قم، ولا: أحببت أن قم، ولا: عجبت من أن قم، فكون ذلك مفقودًا في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر، ولو وصلت بفعل الأمر لوجد ذلك في لسانهم، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع، تقول: أعجبني أن قام زيدٌ، وأحببت أن قام، وعجبت من أن قام، ويعجبني أن يقوم زيدٌ، وأحب أن يقوم زيدٌ، وعجبت من أن يقوم زيدٌ".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف في (أنْ) هل تكون تفسيرية أم مصدرية، فذهب البصريون إلى أنها تأتي بمعنى أي التفسيرية، فقال سيبويه[4]: "ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة (أي) وذلك قوله عز وجل: ﴿وَٱنطَلَقَ

---

(١) الزمخشري، الكشاف (ج١/٣٣٣).

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/٢٢٥).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٣/١٤٨،١٤٩).

(٤) سيبويه، الكتاب (ج٣/١٦٢).

﴿ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ﴾ [ص: ٦] زعم الخليل أنه بمنزلة أي"، واشترطوا لذلك أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه فـ (عهدنا) يتضمن معنى القول لأنه بمعنى أمرنا.

وقال أبو البقاء[١]: "والمفسرة تقع بعد القول وما كان في معناه".

وأجاز سيبويه أيضًا بأن تكون مصدرية وخرجت عن نظائرها في جواز وصلها بجملة الأمر. وأنكر الكوفيون مجيء (أن) تفسيرية بمعنى (أي)[٢].

فابن مالك يرى أنّ (أنْ) تفسيرية، ويرى سيبويه أنها مصدرية لأن التفسيرية لا يدخل عليها حرف الجر، أما أبو حيان فيرى بأن المصدرية يضعف وصلها بفعل الأمر، وإن دخلت على فعل الأمر فذلك قليل.

## ٢٠. مسألة: دلالة (ما) وما تطلق عليه.

يقول تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧﴾ [الشمس: ٥-٧].

يقول أبو حيان[٣]: "وأبى أصحابنا ذلك، وتأوَّلوا ما استدل به المخالف، أما﴿ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] فقال السهيلي: "عبر بـ (ما)؛ لأن السجود له لم يكن من حيث هو عاقل، بل من حيث الأمر كالقبلة. وقد يقال: إنه حين الخلق لم يكن عاقلًا، وإنما نفخ فيه الروح بعده بمدة" وقوله "وإنما نفخ فيه الروح بعده بمدة" ليس بصحيح بدليل قوله: ﴿فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ۝٧٢﴾[ص: ٧٢]، فالأمر بالسجود إنما كان بعد التسوية ونفخ الروح فيه، وعتب إبليس على امتناعه من السجود إنما كان بعد الأمر وامتثال الملائكة، وقبل هذا كان قد سوي، ونفخ فيه الروح، فقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ كان بعدما سوي، ونفخ فيه الروح.

وأما (وما بناها) (وما طحاها) (وما سواها) و(لما خلقت بيدي) فتأوَّلوا ذلك على أن (ما) مصدرية، كأنه قيل: وبنائها وطحوها وتسويتها وخلقي، وقد أوَّل المصدر في لخلقي تأويل المفعول، أي: لمخلوقي، كما قالوا: والضمير في (بناها) و (طحاها) و (سواها) عائد على الله

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون (ص٣١٣).

(٢) العثيمين، مختصر مغني اللبيب (ص١٣).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٣/١٢٩-١٣٢).

تعالى، وإن لم يتقدم له ذكر؛ لأنه قد علم أن فاعل ذلك هو الله، فعاد على ما يفهم من سياق الكلام.

والذي صححه أصحابنا أن (ما) لا تقع على آحاد أولي العلم إلا في موضعين:

أحدهما: الاستثبات عمن يفعل إذا لم تَفهم الاسم.

والآخر: الاستفهام بها عن صفات من يعقل".

**التوضيح والتحليل:**

مذهب ابن مالك بأنَّ (ما) تقع على العاقل لكنَّ ذلك قليل لقوله: "و(ما) في الغالب لما لا يعقل"[١]، والذي ذهب إليه ابن مالك هو مذهب أبي عبيدة[٢]، ومكي بن أبي طالب[٣] وزعم أنه مذهب سيبويه[٤]، "وإطلاقها على آحاد من يعقل هو مذهب أبي عبيدة وابن درستويه ومكي بن أبي طالب، ومن متأخري أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف، وزعم أنه مذهب س"[٥]، واستدلوا بما استدل به ابن مالك كما في الآيات بأن الذي بنى السماء وطحا الأرض وسوى النفس هو الله، وذهب أبو حيان أنَّ (ما) في الآيات السابقة متأوَّلة مصدرية (والسماء وبناها والأرض وطحوها ونفس وتسويتها)، وأنَّ (ما) تقع على ذوات ما لا يعقل إلا في الموضعين اللذين ذكرهما.

**٢١. مسألة: إفادة (لو) التمني.**

يقول تعالى: ﴿فَلَوَ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الشعراء: ١٠٢].

يقول أبو حيان[٦]: "وأما ما حكي عن أبي علي الشلوبين أن (لو) بمعنى الأمر فينبغي ألّا يُحمل على ظاهره، وإنما يريد أبو علي أنها أُشربت معنى التمني، والتمني طلب.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/٢١٧).
(٢) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن (ج٢/٣٠٠).
(٣) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن (ج٢/٨٢٠).
(٤) انظر، سيبويه، الكتاب (ج٤/٢٢٨).
(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٣/١٢٩).
(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٣/١٦١،١٦٢).

وأما قول الزمخشري: إن (لو) تجيء في معنى التمني فهو قول النحويين، ولا يعنون أنها وُضعت دالةً على التمني، وإنما المعنى أنها تُشرب معنى التمني، فتُجاب بما تُجاب به "ليت" من الفاء المنصوب بعدها المضارع بإضمار (أن)، وإذا أُشربت معنى التمني فهي (لو) التي هي حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، وهي المعبر عنها عند معظم النحويين بأنها حرف امتناع لامتناع، وليست قسمًا موضوعًا للتمني، إنما تُشرَبُه على سبيل المجاز.

وأما دعواه أن (لو) في قوله﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ هي المصدرية فلا نعلم أحدًا ذهب إلى ذلك غير هذا الرجل، بل هي عندهم الامتناعية أُشربت معنى التمني، وجوابها محذوف".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في إفادة (لو) معنى التمني، "فابن الضائع وابن هشام الخضراوي أنها قسم بمفردها، فلا جواب لها"[1]، وابن مالك يرى أنها مصدرية أغنت عن التمني، وأنها الشرطية الامتناعية أشربت معنى التمني ولا بد لها من جزاء كالشرط ولو مقدرًا[2].

واختار أبو حيان أن (لو) للشرطية أشربت معنى التمني ويكون لها جواب فالتقدير (لو ثبت كرتنا).

## (باب المبتدأ)

**٢٢. مسألة: الإخبار باعتبار اللفظ والمعنى.**

يقول تعالى:﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ [البقرة: ٦].

يقول أبو حيان[3]: "ظاهر كلام المصنف أن (سواء) خبر مقدم، والجملة في موضع المبتدأ. وقد أجازوا العكس، وهو أن يكون (سواء) مبتدأ، والجملة موضع الخبر. والقولان عن أبي علي الفارسي. وقال في "الإغفال": (سواء) مبتدأ، والجملة خبره، ولم تحتج لضمير لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل. وبه قال الزجاج.

وأجاز بعض النحويين أن يكون (سواء) مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر.

---

(١) انظر، المرادي، الجنى الداني (ص٢٨٩).

(٢) المرجع السابق، (ص ٢٨٩).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٣/٢٥١).

**التوضيح والتحليل:**

اختار ابن مالك أن (سواء) خبر مقدم، والجملة في موضع المبتدأ، وجوَّز أبو حيان الوجهين.

"فقوله سواء في (سواء عليهم) رفع بالابتداء، و(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) جملة في موضع الفاعل وسدت هذه الجملة مسد الخبر، والتقدير يستوي عندهم الإنذار وتركه، ويجوز أن تكون هذه الجملة في موضع المبتدأ و(سواء) خبر مقدم"[1].

**٢٣. مسألة: جواز ترك إبراز الضمير.**

يقول تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ۝٤﴾ [الشعراء: ٤].

يقول أبو حيان[2]: "ولما كانت هذه التأويلات متكفلة وافق المصنف مذهب الكوفيين في أنه لا يجب إبراز الضمير إذا لم يُلبِس".

**التوضيح والتحليل:**

هناك خلاف بين نحاة البصرة والكوفة حول استتار الضمير في المشتق، فأهل الكوفة يجيزون استتار الضمير عندهم إنْ أمن اللبس، أما نحاة البصرة فلا بد لهم من إبراز الضمير سواء ألبس أم لم يلبس. فقالوا[3]: "﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ إنما المعنى: فظلّوا لها خاضعين، والخضوع بيّن في الأعناق، فأخبر عنهم، فأقحم الأعناق توكيدًا. وكان أبو زيد الأنصاريّ يقول: أعناقهم جماعاتهم، تقول: أتاني عنقٌ من النّاس، والأول قول عامّة النحويين".

يقول السيوطي في تفسير الآية السابقة[4]: "أَي هم وتكلف البصريون تَأْوِيل ذَلِك وَأَمْثَاله وَحكم الْمُشْتَقّ إِذا وَقع حَالًا أَو نعتًا كحكمه إِذا وَقع خَبرًا فِي تحمل الضَّمِير واستتاره وإبرازه وفَاقًا وَخِلَافًا قَالَ أَبُو حَيَّان: إِلَّا فِي مسالة وَاحِدَة وَهِي مَرَرْت بِرَجُل حسن أَبَوَاهُ جميلين، فجميلين صفة جَارِيَة على رجل وَلَيْسَت لَهُ بل لِلْأَبَوَيْنِ وَلم يبرز الضَّمِير فيهمَا بِأَن يُقَال: جميلين هما وسوغ

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج١/٢١).
(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٢٣).
(٣) المبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج٢/١٠٥).
(٤) السيوطي، همع الهوامع (ج١/٣٦٧).

ذَلِك كَونه عَائِدًا على الْأَبَوَيْنِ المضافين إِلَى ضَمِيره، فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: مَرَرْت بِرَجُل حسن أَبَوَاهُ وَجَمِيل أَبَوَاهُ".

"وحكى الفراء عن العرب أن (خاضعين) صفة لأرباب الأعناق، وجرت على الأعناق، ولم يبرز الضمير، فيقول: خاضعين هم"(١).

حيث وافق المصنف وأبو حيان رأي الكوفيين حينما رأى ما في هذه التأويلات من التكلف عند البصريين، وهذا ما أميل إليه.

### ٢٤. مسألة: مجيء جملة القسم خبرًا لمبتدأ.

يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾[العنكبوت: ٦٩]،﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ﴾[النحل: ٤١]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ ٩﴾ [العنكبوت: ٩].

يقول أبو حيان(٢): "روي عن ثعلب أنه منع الإخبار عن المبتدأ بالجملة القسمية، وهو محجوج بالسماع".

**التوضيح والتحليل:**

يرجح أبو حيان القول بجواز مجيء جملة القسم خبرا للمبتدأ، ولا دليل على ما رواه ثعلب "والقسمية منعهَا ثَعْلَب"(٣)؛ لأنه ردَّ عليه بالسماع كما في الآيات السابقة، وقال في البحر المحيط(٤): "وفي الإخبار عن الذين بجملة القسم المحذوفة الدال عليها الجملة المقسم عليها دليل على صحة وقوع الجملة القسمية خبراً للمبتدأ ، خلافًا لثعلب".

### ٢٥. مسألة: روابط جملة الخبر.

أ- يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٢٢).
(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٤٧).
(٣) السيوطي، همع الهوامع (ج١/٣٦٨).
(٤) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج٥، ٤٠٢).

يقول أبو حيان[1]: "ولا ينبغي أن تحمل الآية على هذا لأنه ربط بالمعنى، والربط بالمعنى لا ينقاس".

**التوضيح والتحليل:**

قد يكون الضمير الذي في الجملة لغير المبتدأ، ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضافًا لضمير المبتدأ، كما في الآية على أن الأصل (يتربص أزواجهم)، حيث يقول ابن هشام[2]: "الرابط فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ إِمَّا النُّون على أَن الأَصْل وَأَزْوَاج الَّذين وَإِمَّا كلمة (هم) مخفوضة محذوفة هِيَ وَمَا أضيف إِلَيْهِ على التدريج وتقديرهما إِمَّا قبل يَتَرَبَّصْنَ أَي أَزوَاجهم يَتَرَبَّصْنَ، وَهُوَ قَول الْأَخْفَش وَإِمَّا بعده، أَي: يَتَرَبَّصْنَ بعدهمْ وَهُوَ قَول الْفراء، وَقَالَ الْكسَائي وَتَبعهُ ابْن مَالك الأَصْل يتربص أزواجهم، ثمَّ جِيءَ بالضمير مَكَان الْأَزْوَاج لتقدم ذكرهن فَامْتنعَ ذكر الضَّمِير لِأَن النُّون لَا تُضَاف لكَونهَا ضميرا، وَحصل الرَّبْط بالضمير الْقَائِم مقَام الظَّاهِر الْمُضَاف للضمير" حيث اختار ابن مالك رأي الأخفش والكسائي (يتربص أزواجهم) وخالفهم أبو حيان في ذلك؛ لأنه ربط بالمعنى والربط بالمعنى لا يقاس عليه.

ب- يقول تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ﴾[فاطر: ٨].

يقول أبو حيان[3]: "وردَّ استدلاله بأن خبر (أفمن) محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وهو قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ۝٧﴾، فكأنه في التقدير: {أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنًا فله عذاب شديد خير أم من آمن وعمل صالحًا فله مغفرة وأجر كبير}، فحذف لفهم المعنى.

وأحسن من هذا التخريج أن يكون التقدير: أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنًا كمن هدي. ويدل على هذا قوله بعد: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ﴾، فيكون المحذوف خبر المبتدأ فقط، وفي التخريج السابق حذف الخبر ومعادل المبتدأ السابق وخبره.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٣٥).

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب (ص٦٥٢).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٣٤).

**التوضيح والتحليل:**

جوَّز الأخفش أن يكون الرابط في الجملة الخبرية إعادة المبتدأ بلفظه "استدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ۖ﴾ فإنَّ وما بعدها خبر لمَن الأولى، ولا ضمير في الجملة الخبرية يعود عليها فيكون الرابط عند الأخفش إعادة المبتدأ بمعناه إذ المعنى عنده: فإن الله يضله، ومما استدل به الأخفش أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] فقوله: إنا لا نضيع إلى آخر الآية جملة في موضع رفع خبر إن الأولى، وليس في جملة الخبر ضمير يعود على اسم إن، فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه إذ التقدير عند الأخفش إنا لا نضيع أجرهم"[١]، وأجازه أبو الحسن[٢]، ومنع سيبويه جواز ذلك[٣]، ورأى أبو حيان أن الخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه موافقًا لسيبويه.

**٢٦. مسألة: (ما) هل هي زائدة أو مصدرية.**

يقول تعالى: ﴿وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَ ۖ﴾ [يوسف: ٨٠].

يقول أبو حيان[٤]: "وقد وهم الزمخشري وغيره في تجويزه ذلك في قوله: ﴿وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ ۖ﴾، إذ جعل (ما) مصدرية في موضع المبتدأ، و(من قبل) خبر، أي: ومن قبل تفريطكم في يوسف، وقد رددناه عليه في "البحر المحيط" في التفسير من تأليفنا".

**التوضيح والتحليل:**

أُختلف في (ما) هل هي زائدة أم مصدرية؟ فإذا كانت مزيدة فيتعلق الظرف بالفعل الذي يليها أي ( ومن قبل هذا فرطتم)، أو أنها مصدرية في محل رفع مبتدأ والخبر الظرف (من قبل) وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن عطية يقول[٥]: " ولا يجوز أن يكون قوله: (من قبل) متعلقا بـ (ما فرطتم)، وإنما تكون على هذا مصدرية والتقدير: من قبل تفريطكم في يوسف".

---

(١) النشرتي، الرابط وأثره في التراكيب في العربية (ص١٥٣،١٥٤).

(٢) ابن جني، الخصائص (ج٣/٥٣).

(٣) سيبويه، الكتاب (ج٣/٦٣).

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٨٢).

(٥) ابن عطية، المحرر الوجيز (ج٣/٢٦٩).

فردَّ أبو حيان على الزمخشري بأنه وهم في جعل (ما فرطتم) من (ومن قبل ما فرطتم) ابتداء وما مصدرية، و(من قبل) الخبر، أي من قبل تفريطكم في يوسف؛ لأن الظرف المقطوع لا يقع خبرًا؛ لأنه لا يفيد وما لا يفيد لا يقع خبرًا.

يقول ابن هشام[1]:" (مَا) إِما زَائِدَة فمن متَعَلقَة بـ (فرطتم)، وَإِمَّا مَصدَرِيّة، فَقيل: موضعهَا هِيَ وصلتها رفع بِالِابْتِدَاءِ وَخَبره من قبل، ورد بِأَن الغايات لَا تقع أخبَارًا وَلَا صلات وَلَا صِفَات وَلَا أحوالًا، نَص على ذَلِك سِيبَوَيْهٍ وَجَمَاعَة من الْمُحَقِّقين".

**٢٧. مسألة: تعدد الخبر لمبتدأ واحد.**

يقول تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥﴾ [البروج:١٤].

يقول أبو حيان[2]: "فإذا لم ترد أن يتصف بذلك في حين واحد، وكان ذلك في وقتين، فلا يجوز، نحو: زيد ضاحك راكب، وهذا هو اختيار من عاصرناه من الشيوخ".

**التوضيح والتحليل:**

تعددت أقوال النحاة في تعدد الخبر لمبتدأ واحد، فمذهب الجمهور الجواز سواء اقترن بعاطف أو لا[3]، ومنهم من منع جواز تعدد الخبر، وهو اختيار ابن عصفور وكثير من المغاربة[4]، واشترط ابن عصفور أن يكون الخبران في معنى واحد، حيث قال[5]: "واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف، نحو قولك: زيد راكب وضاحك إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده فيكون معنى قولك: زيد ضاحك راكب، جامع للضحك والركوب في حين واحد، فلا تحتاج إلى عطف لأنهما خبران في اللفظ وبالنظر إلى المعنى خبر واحد".

فيجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، والنعت يجوز تعدده، والتعدد نوعان:

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب (ص٤١٨).
(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٨٩).
(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج١/٤٠١).
(٤) السيوطي، همع الهوامع (ص٤٠٢).
(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ص٣٥٩).

الأول: أن يتعدد لفظا ومعنى كما في الآية فيصح الإخبار بكل خبر على انفراده ويجوز العطف.

الثاني: أن يتعدد لفظًا لا معنى فلا يصح الإخبار بكل خبر على انفراده، لأنه لا يتم المعنى ولا يجوز العطف؛ لأن المجموع بمنزلة الخبر الواحد في المعنى، وترجح الباحثة جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد لأنه ورد السماع به في القرآن.

**٢٨. مسألة: زيادة الفاء في خبر المبتدأ.**

يقول تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[النور: ٢].

يقول أبو حيان(١): "وفي كلام المصنف نقد من جهات:

أحدهما: أنه قال: "بعد مبتدأ واقع موقع (مَن) الشرطية أو (ما) أختها، وهو أل الموصولة" وليس (أل) وهو المبتدأ، بل هو وصلته هو المبتدأ، لذلك ظهر الإعراب في الصلة.

الثاني: أنه قال "بمستقبل عام"، والعموم في الوصف إنما استفيد من (أل)، فقد وصف (أل) بقوله "الموصولة بمستقبل عام"، فتوقفت معرفة (أل) على وصفها بما ذكر، وتوقفت معرفة وصف "مستقبل" بالعموم على قوله: "عام"، فلا يعرف المستقبل إلا بدخول (أل)، ولا يعرف (أل) إلا بوصفه بالمستقبل العام، وهو المستفاد عمومه من (أل)، فلزم كلًا منهما أن تتوقف معرفته على معرفة ما يتعرف به، وذلك لا يصح.

الثالث: أنه بدأ من المبتدأ الذي ادعى أن الفاء تدخل في خبره بشيء مختلف فيه، ولم يذكر الخلاف لا في نص الكتاب ولا في شرحه، فدل على أنه لم يطلع على الخلاف، وذلك أن النحويين اختلفوا في دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي دخلت عليه (أل):

فذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز لأن السبب المسوغ لدخول الفاء في خبر (الذي) و(التي) ونحوهما غير موجود فيما دخلت عليه (أل) بمعناها، وهو أن تكون الصلة ظرفًا أو مجرورًا أو جملة فعلية غير شرطية، فهذا ما شُرط في الصلة، وأمَّا ما شُرط في الخبر فهو أن يكون مستحقًا بالصلة.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٩٧).

وذهب الكوفيون وقيل: الفراء والمبرد والزجاج إلى أنَّ ذلك يجوز، وحملًا عليه قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ﴾ لأن ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ في معنى الذي يزني والتي تزني.

ولا حجة لهما في ذلك؛ لأن خبر الزاني والزانية محذوف، تقديره: فيما فرض عليكم الزانية والزاني، أي: حُكمُهما".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف نحاة البصرة والكوفة في جواز دخول الفاء على الموصول المشترك (الألف واللام) "فمنع جمهور البصرة وسيبويه دخول الفاء على الخبر واعتبروها زائدة في خبر أل الموصولة، وجوَّز الكوفيون والمبرد دخول الفاء على الخبر واحتجوا بالآيتين"[1]، وعارضهم أبو حيان في ذلك؛ لأن الخبر محذوف، أي فيما يتلى عليكم، ورجح أبو حيان ما ذهب إليه البصريون.

**٢٩. مسألة: دخول الفاء على خبر موصوف بالموصول المذكور.**

يقول تعالى: ﴿وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحٗا فَلَيۡسَ عَلَيۡهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعۡنَ ثِيَابَهُنَّ غَيۡرَ مُتَبَرِّجَٰتِۭ بِزِينَةٖ﴾ [النور: ٦٠].

يقول أبو حيان[2]: "قال بعض أصحابنا: "الصحيح عندي أن ذلك لا يجوز؛ لأن الاسم المخبر عنه وهو الموصوف بـ (الذي) ليس بمشبه لاسم شرط؛ لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، والاسم الموصوف بـ (الذي) ليس كذلك.

ويمكن تأويل الآية على أن يكون (الْقَوَاعِدُ) مبتدأ، و(اللَّاتِي) خبره، كأنه قال: والقواعد من النساء هن اللاتي لا يرجون نكاحًا، والجملة من قوله: ﴿فَلَيۡسَ عَلَيۡهِنَّ جُنَاحٌ﴾ جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها من المبتدأ والخبر.

ويحتمل أن يكون ﴿وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ مبتدأ، و(اللَّاتِي) مبتدأ ثانيًا، والرابط فيه محذوف، أي: اللاتي لا يرجون نكاحًا منهن فليس عليهن جناح، ودخلت الفاء لأن الجملة وقعت خبرًا عن (اللَّاتِي)، وهو موصول فيه شرط جواز دخول الفاء في خبره، وكأنه قسَّم القواعد

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج١/٤٠٣)، انظر: أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج٣/١١٤١).
(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/١٠٣،١٠٤).

من النساء إلى قسمين: أحدهما لا يرجون نكاحًا، فحكم عليهن أنه ليس عليهن جناح. والثاني ما يرجون نكاحًا، فعليهن الجناح".

**التوضيح والتحليل:**

ذهب ابن مالك[١] إلي جواز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصوفًا بالموصول، وخالفه أبو حيان[٢]؛ "لأن الاسم المخبر عنه ليس شبيهًا باسم شرط؛ لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، والاسم الموصوف بـ (اللاتي) ليس كذلك".

**٣٠. مسألة: جواز دخول الفاء على الخبر.**

أ- يقول تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠].

يقول أبو حيان[٣]: "والعجب للمصنف أَنْ ذَكَرَ الخلاف في (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) خاصة، فأفهم كلامه أنَّ باقي النواسخ لا خلاف في أنه لا تدخل الفاء معها، وفي ذلك تفصيل وخلاف، فنقول: "إن دخل على المبتدأ المستوفي الشروط ناسخ فإن كان (ليت أو لعل أو كأنَّ) فلا تدخل الفاء، وفي (لعل) خلاف: منهم من ألحقها بما لا يغير معنى الابتداء، فأجاز دخول الفاء؛ لأنها قد وصلت بها الموصولات في قوله[٤]:

**وإنّي لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لَعلّي-وإنْ شَطّت نَواها- أَزُورُها**

وقد تؤول هذا البيت. وكونها وصل بها الموصول على تسليم ذلك شيء مشترك بينها وبين (كأن)، فكان ينبغي أن تدخل في خبر كأن كما تدخل في خبر (لعل أو إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ)، دخلت خلافًا لأبي الحسن في أحد قوليه. وهو محجوج بسماع ذلك".

**التوضيح والتحليل:**

اخْتُلِف فِي جَوَاز دُخُول بعض النواسخ على الْمُبْتَدَأ إِذا كَانَ مَوْصُولًا تضمن معنى الشَّرْط، فأجازوا دخول الفاء على خبر (إنَّ، وأنَّ ولكنَّ) ومنعوا دخول الفاء في غير هذه النواسخ.

---

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/٣٢٨).

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج١/٤٠٥).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/١١٠،١١١).

(٤) الفرزدق، ديوان الفرزدق (ص٣٩٣).

فيقول عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)[١]: "أن المبتدأ الذى يشبه اسم الشرط إذا دخل عليه ناسخ غير إنّ، وأنّ، ولكنّ فإن الناسخ يمنع دخول الفاء على خبره. أما إنّ، وأنّ، ولكنّ، فلا تمنع؛ فيجوز معها دخول الفاء كما في الآية".

ب- يقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨].

يقول أبو حيان[٢]: "والصحيح أن ذلك لا يجوز، وخرجت الآية على أن يكون (المَوْتَ) اسم (إن)، و(الَّذِي) خبرها، و (فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ) جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها، ووجه ارتباطها أن العرب تعتقد أن من فر من شيء وخاف منه كان سببًا في لقائه، وقيل: (الَّذِي) بدل من {المَوْتَ}، فالنية به أن يلي (إنَّ)، وكأنه قال: قل إنَّ الذين يفرون".

**التوضيح والتحليل:**

منع أبو حيان دخول الفاء على الخبر الموصوف بالموصول بعد دخول إن، "أما سيبويه فأجاز دخول الفاء في خبرها لأنها وإن كانت عاملة فإنها لم تغير معنى الابتداء والخبر"[٣].

## (باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر)

### ٣١. مسألة: دخول القسم على ما زال وأخواتها.

يقول تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].

يقول أبو حيان[٤]: " واختلفوا في تلقي القسم بها، فمنعه بعضهم، فلا يقولون: والله ما زال زيد قائمًا والصحيح جوازه".

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي (ج١/٥٤١).

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/١١٢،١١٣).

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج١/٢٥٣).

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/١٢٧).

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في تلقي القسم بـ (زال وأخواتها) فمنعه بعضهم، وجوزه جمهور النحاة[١] مستدلين بقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾، واختار أبو حيان تلقي القسم بـ (زال وأخواتها)، بحذف حرف النفي لـ (زال) مع وجود القسم.

**٣٢. مسألة: دلالة (كان) على الحدث.**

يقول تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢].

يقول أبو حيان[٢]: "وما ذهب إليه ابن خروف وابن عصفور من أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها ليس بصحيح، وقد جاء المصدر منها صريحًا.

وقد جاء المصدر معملًا إعمال فعله في قول العرب: كونك مطيعًا مع الفقر خير من كونك عاصيًا مع الغنى".

**التوضيح والتحليل:**

هناك من العلماء من "ذهب إلى أن هذه الأفعال سلبت الدلالة على الحدث، وتجردت للدلالة على الزمان"[٣]، ومنهم من قال "بدلالتها على الحدث، فأجاز عملها، ولذا علق بعضهم المجرور في (أكان للناس عجبا)"[٤]، وهذا الرأي الصواب.

**٣٣. مسألة: تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة.**

يقول تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ۝٤٠﴾ [سبأ: ٤٠].

يقول أبو حيان[٥]: "ويحتاج جواز تقديم خبر (كان) إلى (صار) عليها إلى سماع من العرب، ولم نجدهم ذكروا سماعًا في ذلك، لا يكاد يوجد: قائمًا كان زيد. وقد استدل بعضهم على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ۝٤٠﴾، فـ (إياكم) معمول لقوله:

---

(١) انظر: الفارسي، المسائل الحلبيات (ص٢٦٧).

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١٣٥/٤).

(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج١٠٨٩/٣).

(٤) السيوطي، همع الهوامع (ج٤١٩/١).

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١٧٤،١٧٣/٤).

(يعبدون)، وهو خبر وتقدم المعمول يُؤذن بتقديم العامل، فلو لم يكن (يَعْبُدُونَ) جائزًا تقدمه على (كَانُوا) لم يجز تقديم معموله".

**التوضيح والتحليل:**

أجاز بعض النحاة توسيط الخبر بين كان واسمها نحو (كان قائما زيد)، كما أجاز بعضهم تقديم الخبر على كان نحو (قائما كان زيد).

أما الخبر إذا كان جملة ففي تقديمه على (كان) خلاف بين النحاة.

فذهب قوم من النحاة إلى أنه لا يجوز تقديم الخبر إذا كان جملة "وعزا بعضهم هذا المذهب لنحاة البصريين"[١].

وذهب قوم منهم وابن جني[٢] ابن مالك[٣]، بجواز تقديم خبر (كان) إذا كان جملة.

واستدل أبو حيان بتقديم هذا المعمول على جواز تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة، ووجه الدلالة أن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل.

والذي اختارته الباحثة في هذه المسألة عدم الجواز لعدم ورود السماع من العرب وما ذكروه من أن تقديم المعمول يُؤذن بتقديم العامل لا يطرد.

**٣٤. مسألة: تقديم خبر (ليس).**

يقول تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

يقول أبو حيان[٤]: "وقد اختلف في ذلك على س، فنسب بعضهم إليه الجواز وبعضهم قال: "ليس في كلامه ما يدل على ذلك".

واختاره ابن عصفور، وقال: "هو الذي يعطيه كلام س لأنه أجاز في الاشتغال: أزيدًا لست مثله؟ بنصب زيد بفعل يُفسره ليس، ولا يُفسر في الاشتغال إلا ما يصح له العمل".

واستدل مَن أجاز ذلك بشيئين، قال:

---

(١) انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية (ص١٤٣)، انظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج١/٢٤٠).
(٢) انظر، ابن جني، الخصائص (ج٢/٣٨٤).
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/٣٥٤)
(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/١٧٩،١٨٠).

أحدهما/ أنه لا خلاف في جواز تقديم خبرها على اسمها، ولم يُوجد الخبر متقدمًا على الاسم وهو غير ظرف ولا مجرور إلا حيث يجوز تقديم الخبر على العامل؛ ألا ترى أن (كان) يتقدم خبرها على الاسم وعليها، وأن خبر (إن) وأخواتها لا يتقدم على اسمها ولا عليها، فلو كانت (ليس) بمنزلة (إن) و (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها لامتنع تقديم خبرها على اسمها، كما امتنع ذلك في (إن) و (ما) وأخواتها، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم خبرها عليها كما جاز تقديم خبر "كان" على اسمها.

والثاني/ قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فقدم {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} وهو معمول الخبر، ولا يتقدم على الناسخ معمول معموله إلا حيث يجوز تقديم معمول الناسخ عليه؛ ألا ترى أنك تقول: يوم الجمعة كان زيد قائمًا، لأنه يجوز أن تقول: قائمًا يوم الجمعة كان زيد، ولا يجوز أن تقول: قام يوم الجمعة إن زيدًا".

**التوضيح والتحليل:**

تقديم خبر (ليس) من المسائل الخلافية، وسبب اختلاف النحاة في ذلك هو اختلاف النقل عن سيبويه بالجواز حينًا وبالمنع حينًا آخر، فيقول ابن هشام[1]: "ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع".

فمذهب الكوفيين أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وإليه ذهب المبرد والزجاج وابن السراج وابن مالك[2]، وذهب البصريون إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، وإليه ذهب أبو علي الفارسي وابن برهان[3]. ويميل أبو حيان لرأي البصريين في جواز تقديم خبر ليس.

### ٣٥. مسألة: دلالة (كان) على الانقطاع.

يقول تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

---

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى (ص١٣٣).

(٢) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج٢٧٨/١).

(٣) المرجع السابق، انظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ج١٣٣/١).

يقول أبو حيان[1]: "وما اختاره في (كان) وادعاه فيها وفي الأفعال أن الفعل الماضي يدل على وقوعه فيما مضى من غير دلالة على الانقطاع ليس هو الصحيح عند أصحابنا.

قال أصحابنا: "اختلف النحاة في (كان) هذه، هل تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه؟ فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع، وأنك إذا قلت: "كان زيد قائمًا" فإن قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم، وهذا هو الصحيح بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجب منه في الحال قالت: ما أحسن زيدًا! فإذا تعجبت من الحسن فيما مضى، وهو الآن ليس كذلك، قالت: ما كان أحسن زيدًا!".

**التوضيح والتحليل:**

الأصل في (كان) أن يدل بها على حصول ما دخلت عليه المضي مع انقطاعه، وقد تدل على الاستمرار، إلا أنهم اختلفوا في دلالتها على الاستمرار، واختار أبو حيان في هذه الآية أن (كان) تفيد الانقطاع.

**٣٦. مسألة: دلالة (كان) على الاستمرار.**

يقول تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٩٦﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ۝٣٢﴾ [الإسراء: ٣٢].

يقول أبو حيان[2]: "والذي تلقيناه من الشيوخ أن (كان) تدل على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائر الأفعال الماضية، ومن تعقل حقيقة المضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع، لكن مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٩٦﴾، وإن دل على الماضي المنقطع، فإنه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها من دليل خارج، لا من حيث وضع اللفظ".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في دلالة (كان) على الاستمرار، "أنها تفيد الدوام والاستمرار وبه جزم ابن معطي والراغب"[3]، وأنها لا تدل على الاستمرار بنفسها، بل تدل على الانقطاع، فإذا دلت

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٢١١).

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٢١٢).

(٣) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن (ج٤/١٢١،١٢٢).

على الاستمرار فمن قرينة دالة عليه وقد ذهب لهذا ابن عصفور[١] وأبو القاسم الزجاجي[٢]، حيث تعددت آراء أبي حيان وذلك لا يدل على الاضطراب وإنما المعنى في آية تدل على الاستمرار من قرينة، والمعنى الثاني على الانقطاع من قرينة أخرى، فكان تدل على الماضي المنقطع والمستمر مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٩٦﴾ أي: كان ولا يزال كذلك.

### ٣٧. مسألة: توسط خبر(ما).

يقول تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ۝٤٧﴾ [الحاقة: ٤٧].

يقول أبو حيان[٣]: "والصحيح الذي عليه عامة النحويين أنه لا يجوز نصب خبر (ما) إذا توسط، بل يجب الرفع، فإن لم يطابق ما بعده كان مبتدأ، وكان ما بعده مرفوعًا به أغنى عن الخبر، وإن طابق فيجوز هذا الوجه، ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا".

**التوضيح والتحليل:**

(ما) من الحروف التي تعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط ألا يتوسط خبرها بينها وبين اسمها، إلا أن النحاة اختلفوا في ذلك، فذهب سيبويه[٤] والمبرد[٥] أنَّ خبر (ما) إذا تقدم على اسمها بطل عملها، وذهب ابن مالك إلى بقاء عمل ما إذا تقدم خبرها "وقد تعمل متوسطًا خبرها"[٦]، حيث اختار أبو حيان إلغاء عمل (ما) إذا توسط خبرها.

### ٣٨. مسألة: (إن) النافية.

يقول تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨].

يقول أبو حيان[٧]: "وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنَّ (إنْ) لا تعمل".

---

(١) انظر: ابن عصفور، شرح الجمل (ص٤١٢).
(٢) انظر: الزجاجي، حروف المعاني (ص٦).
(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٢٦٨).
(٤) انظر: سيبويه، الكتاب (ج١/٥٩).
(٥) انظر: المقتضب (ج٤/١٩١).
(٦) ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/٣٦٩).
(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٢٧٧).

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في إعمال (إنْ) عمل ليس، فأجاز عملها الكسائي[١]، ومنع إعمالها الفراء وأكثر البصريين، وسيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر[٢] و" إن النافية لا تعمل عمل ليس عند سيبويه وأجازه المبرد"[٣] ، ويميل أبو حيان لرأي أهل البصرة في عدم إعمالها.

**٣٩. مسألة: عمل (لات).**

يقول تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾[ص: ٣].

يقول أبو حيان[٤]: "وما ذهب إليه الأخفش من النصب على إضمار الفعل ليس بشيء؛ لأن (لات) لا يحفظ في الفعل بها في موضع من المواضع، وإنما نقول: إن الحين إذا كان منصوبًا كان في موضع خبر مبتدأ محذوف، إذ الأولى عندي أن (لات) لا تعمل شيئًا، وإن كان معناها معنى (لا)؛ لأنها كما ذكرنا لا يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في (لات) هل لها عمل أو لا، فمذهب الجمهور وسيبويه أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر[٥]، ونقل عن الأخفش قولان، الأول: "وقال: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾فشبهوا (لاتَ) ب (ليسَ) واضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون (لاتَ) إلاَّ مع (حِين) ورفع بعضهم ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ فجعله في قوله مثل (ليسَ) كأنه قال " ليسَ أَحَدٌ" وأضمر الخبر"[٦].

والقول الثاني: "أَنَّهَا لَا تعْمل شَيْئا، فَإِن وَليهَا مَرْفُوع فمبتدأ حذف خَبره، أَو مَنْصُوب فمفعول لفعل مَحْذُوف"[٧].

---

(١) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج٣/١٤٤).

(٢) المرجع السابق، (ج٣/١٤٤).

(٣) القوجوي، شرح قواعد الإعراب (ص١١٧).

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٢٩٣).

(٥) انظر: شرح الأشموني (ج١/٢٦٧)، انظر، شرح ابن عقيل (ج١/٣١٩).

(٦) الأخفش، معاني القرآن (ج٣/٣٩).

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب (ص٣٣٥)، انظر: الشاعر، الكشف عن صاحب البسيط (ص١٥٩).

حيث اختار أبو حيان أنها لا تعمل شيئًا، وإن كان معناها معنى لا، وترجح الباحثة مذهب سيبويه وجمهور النحاة بأنها تعمل عمل ليس، بسبب دخول تاء التأنيث؛ لأنها من خواص الفعل، حيث من علامات الفعل الماضي قبول تاء التأنيث.

## (باب أفعال المقاربة)

### ٤٠. مسألة: دلالة (كاد) في النفي والإثبات.

يقول تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة: ٧١].

يقول أبو حيان[١]: "قال بعض أصحابنا: والصحيح مذهب الزجاجي؛ لأن فيه حمل (كاد) على سائر الأفعال في أن نفيها نفي".

**التوضيح والتحليل:**

تعددت آراء النحاة في دلالة (كاد) على النفي والإثبات، فذهب قوم من النحويين منهم الفراء[٢]، والمبرد[٣]، والزجاج[٤]، والزجاجي[٥] أنها كسائر الأفعال إثباتها إثبات ونفيها نفي.

"وذهب بعض الناس ومنهم ابن جني إلى أنَّها إذا أثبتت دلت على نفي الخبر، وإذا نفيت دلت على إثبات الخبر"[٦].

"وذهب أبو الفتح ابن جني إلى أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطء"[٧].

اختار أبو حيان مذهب الجمهور أن نفيها نفي وإثباتها إثبات، وأنها كسائر الأفعال يجري عليها ما يجري على الأفعال.

.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٣٦٨).
(٢) الفراء، معاني القرآن (ج٢/٢٥٥).
(٣) المبرد، المقتضب (ج١/١٤٧).
(٤) النحاس، إعراب القرآن (ج١/٢٨١).
(٥) الزجاجي، الجمل في النحو (ص٢٠١-٢٠٢).
(٦) أبو حيان، البحر المحيط (ج١/٣٣٤)، انظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج١/٢٠٠)، انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج٣/١٢٣٥).
(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٣٦٧).

**٤١. مسألة: زيادة الباء في المبتدأ.**

يقول تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ۝٦﴾ [القلم: ٦].

يقول أبو حيان[١]: "زعم بعض النحويين أن الباء في ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ۝٦﴾ زائدة في المبتدأ، والتقدير: أيكم المفتون ، ولا ينبغي حمله على ذلك لقلته".

"ويخرج على أن يكون المفتون مصدرًا مبتدأ، والخبر في المجرور، والتقدير: بأيكم المفتون، أو صفة، والباء بمعنى في، والتقدير: في أيكم الفريق المفتون"[٢].

**التوضيح والتحليل:**

ذكر أبو حيان بعضًا من وجوه الإعراب ولم يؤيد مذهب أبي عبيدة بأن الباء زائدة، "وأما الباء فقال أبو عبيدةَ معمر وقتادةُ: هي زائدةٌ والمعنى: أيكم المفتونُ" [٣].

**٤٢. مسألة: زيادة الباء في فاعل كفى.**

يقول تعالى: ﴿قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا﴾ [الرعد: ٤٣].

يقول أبو حيان[٤]: "وقال بعض أصحابنا: "وهذا الاستدلال فاسد؛ لأن الموصولات كلها صلاتها تمام لها، فكان يلزم على هذا ألا يكون في صلة الموصول ضمير يعود عليه؛ لئلا يؤدي إلى أن يكون بعض الاسم مضمرا وبعضه مظهرا، فلما وجدنا الموصول لابد له في صلته من ضمير يعود عليه دل ذلك على بطلان ما استدل به".

**التوضيح والتحليل:**

هناك خلاف بين النحاة على المجرور بحرف جر أصلي في تعلقه بضمير المصدر المحذوف، فمنع جمهور البصريين إعماله مطلقًا، وذهبوا إلى "أن المصدر من قبيل الموصولات، وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في ضرورة الشعر"[٥]، أمَّا مذهب

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١١/٢٠٤).

(٢) التخريج في معاني القرآن وإعرابه٥/٢٠٥.

(٣) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (ج٤/١٢١).

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١١/٢٠٢).

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي(ج ١/٤٦٧).

الكوفيين "فجوَّزوا إعمال المصدر المحذوف في الظرف وغيره مطلقا"[1]، فردَّ أبو حيان على رأي ابن السراج عندما أجاز وجهًا بأن تكون الباء غير زائدة، و"فاعل (كفى) ضمير مستتر يعود على الاكتفاء، والباء متعلقة بالمضمر، أي: كفى الاكتفاء"[2] بأنه استدلال فاسد، وترجِّح الباحثة زيادة الباء في فاعل (كفى).

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ج١/١٤٤).

(٢) الأزهري، شرح التصريح (ج١/٤٢٦).

## المبحث الثاني: مسائل في المنصوبات
## (باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر)

**٤٣. مسألة: حذف خبر (إنَّ) للعلم به.**

يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ٢٥﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ٤١﴾ [فصلت: ٤١].

يقول أبو حيان[١]: "والصحيح من هذه المذاهب مذهب س للقياس والسماع:

أما القياس فإجماع النحويين على إجازة حذف الخبر إذا عرف معناه في غير باب (إن)، فينبغي أن يجوز ذلك في باب (إن) إذا عرف المعنى. وقال أبو العباس: حذف الخبر في المعرفة أولى لما يتعارف من أخبارها، وإن قولك (إن زيدًا) يعلم أنه رجل، فينبغي أن يجوز فيه ما جاز في (رجل).

وأما السماع فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ﴾ تقديره: معذبون، لدلالة قوله: ﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ﴾، وقول عمر بن عبدالعزيز لرجل ذكره بقرابته منه: (إن ذلك)، ثم ذكر له حاجة، فقال: (لعل ذلك)، أراد: إن ذلك حق، ولعل حاجتك مقضية".

**التوضيح والتحليل:**

للنحاة مذاهب متعددة في حذف خبر (إنَّ)، فمذهب سيبويه الجواز فيقول: "ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إن الناس ألْبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا، أي إن لنا".[٢]

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٥/٤٩).

(٢) سيبويه، الكتاب (ج٢/١٤١).

ومذهب الكوفيين[١] أنه لا يجوز الحذف إلا إذا كان الاسم نكرة، "ونقله عنهم علي بن سليمان الأخفش"[٢].

واختار أبو حيان مذهب سيبويه الجواز، وما يظهر للباحثة ترجيحه جواز حذف خبر (إنَّ) إنْ دل عليه دليل سواء كان الدليل مقاليًا (بدلالة المقال)، أو حاليًا (بالقرائن التي تدل عليه).

**٤٤. مسألة: موقع (أنَّ) ومعموليها من الإعراب بعد (لو).**

يقول تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

يقول أبو حيان[٣]: "والصحيح أن (أنَّ) ومعموليها في موضع رفع بالابتداء، وذلك أن في كل من المذهبين خروجًا لـ (لو) عما استقر فيها؛ لأن العرب لا تقول: لو زيد قائم لأكرمتك، ولا تقول: لو قيام زيد لأكرمتك، إنما تحذف الفعل بعدها، وتجعل ما بعده معمولًا له إذا كان ثم ما يفسره، وهو مع ذلك قليل، وأن يليها الفعل هو الكثير، فإذا جعلنا ذلك مبتدأ ولا يحتاج إلى خبر لجريان المسند والمسند إليه في صلتها وإغناء ذلك عنه كان أولى؛ لأن هذا الوجه ليس فيه حذف، والوجه الآخر يحتاج إلى تكلف حذف".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في إعراب المصدر المؤول (أنَّ) واسمها وخبرها بعد (لو) على قولين: مذهب سيبويه[٤] أن (أنَّ) مع معموليها في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد (لولا)، "وهو قول أكثر البصريين"[٥] .

ومذهب الكوفيين أن المصدر المؤول بعد (لو) فاعل لفعل محذوف لأن (لو) الشرطية مختصة بالفعل.[٦]

واختار أبو حيان مذهب سيبويه.

---

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج١٢٤٩/٣).
(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤٨/٥).
(٣) المرجع السابق، (ج٧٦/٥).
(٤) سيبويه، الكتاب (ج١٣٩/٣).
(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٧٥/٥).
(٦) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج٥٣٤/١).

**٤٥. مسألة: (لا جرم) بين الاسمية والفعلية.**

يقول تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [النحل: ٦٢].

يقول أبو حيان[١]: (فـ إنَّ) بعد جرم في موضع الفاعل بها، والوقف على (لا) عند س، ولا يجوز أن توصل بـ (جرم) لأنها ليست نفي (جرم).

وذهب الفراء إلى أن جرم بمعنى كسب، قال: وركبت (لا) مع (جرم) وصارت بمنزلة (لا بد) و (لا محالة) والتركيب يحدث معه أمر لم يكن. ولا يقف على (لا) لأنها جزء مما بعدها و (جرم) بمعنى كسب معروف في اللغة.

قال بعض أصحابنا: هذا الذي قاله الفراء حسن جدًا".

ونقل أبو حيان كلام المصنف على (لا جرم) فقال[٢]: ولقلة تصفحه كلام س جهل مذهب س في (لا جرم) وكلام الخليل فيها، ولم يبين موضع (أنّ) بعد (لا جرم) وقد ذكرنا أن مذهب س أنها في موضع رفع على الفاعل. وأما على مذهب الفراء فيظهر أن التقدير عنده: لا جرم من كذا كما تقول: لا بد أنك ذاهب أي من أنك ذاهب.

**التوضيح والتحليل:**

مذهب سيبويه والخليل في (جرم) أنها فعل و(لا) داخلة عليه، حيث قال سيبويه: "وأما قوله عز وجل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ فأنَّ جرم عملت فيها لأنَّها فعلٌ، ومعناها: لقد حقَّ أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار.

وزعم الخليل: أنَّ (لا جرم) إنَّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لا جرم أنَّهم سيندمون أو أنَّه سيكون كذا وكذا"[٣].

"وقال الكوفيون: لا نافية، وجرم اسم لا، وهي بمعنى: لا بد، ولا محالة، وأن على تقدير من، أي: لا جرم من أن لهم النار. فجرم عند الكوفيين اسم"[٤].

وأيَّد أبو حيان رأي الفراء بأنَّ ما بعد جرم رفع بالفاعلية وأنَّ (لا) ليست نفي لـ (جرم).

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٥/٩٠).

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٥/٩٢).

(٣) سيبويه، الكتاب (ج٣/١٣٨).

(٤) المرادي، الجنى الداني(ص٤١٤).

**٤٦. مسألة: مجيء (إن) بمعنى نعم.**

يقول تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣].

يقول أبو حيان[١]: "وما ذكروه لا ينهض أن يكون دليلًا على مرادفة (إن) لـ (نَعَمْ) إذ يحتمل أن تكون هي العاملة.

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في (إنَّ) هل تأتي بمعنى (نعم) حرف جواب، أو لا تكون بمعنى (نعم)، فمنهم من أثبت أنها بمعنى نعم ولا تعمل شيئا، وهذا مذهب جمهور النحاة ومنهم سيبويه[٢] والأخفش[٣].

ومنهم من أنكر مجيئها بمعنى (نعم)، وهذا مذهب أبي عبيدة[٤] واختيار ابن عصفور فقال[٥]: "وفي ذلك خلاف بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنها بمعنى (نعم)، ومنهم من ذهب إلى أن الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى، وهذا أولى عندي؛ لأنه قد تقرر أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم".

أنكر أبو حيان استعمال (إنَّ) بمعنى (نعم)، وترجح الباحثة أن مجيء (إن) بمعنى (نعم) سائغ في اللغة وقد وردت شواهد قرآنية تثبت ذلك ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] فـ (إنَّ) حرف جواب بمعنى (نعم).

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٥/١٣٠).

(٢) سيبويه، الكتاب (ج٣/١٥١، ٤/١٦٢).

(٣) السيوطي، همع الهوامع (ج١/٥١٠).

(٤) السيوطي، همع الهوامع (ج١/٥١٠)، المرادي، الجنى الداني (ص٣٩٨).

(٥) ابن عصفور، شرح الجمل (ج ١/٤٤٤).

**٤٧. مسألة: القول في إعمال (إن) مخففة.**

يقول تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١].

يقول أبو حيان[١]: "فإذا خُففت جاز إعمالها على قلة، وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة إلا أنَّها لا تعمل في الضمير إلا ضرورة بخلاف المشددة. ومنع الكوفيون إعمال (إنْ) المخففة، وهم محجوجون برواية س والأخفش ذلك عن العرب، وعليه قراءة نافع: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ ثم قال: فلا ينبغي أن يقال: اختلفوا في (إنَّ) إذا خففت هل يَجوز إعمالها أو لا؛ لأنَّ الكوفيين لا يذهبون إلى أنَّها إذا وليتها الجملة الاسمية أو الفعلية ولزمت اللام هي المخففة من الثقيلة، بل هي حرفِ ثنائي الوضع، وهى نافية. ويعني بِغَلَبة الإهمال أنه يكثر فيها، وإذا غلب الإهمال دل على أنَّ الإعمال قليل".

**التوضيح والتحليل:**

إذا خففت (إنَّ) يجوز إعمالها وإلغاؤها، فمذهب البصريين إعمالها على قلة واحتج البصريون في صحة إعمالها مخففة بالسماع والقياس، أما السماع فما حكاه سيبويه عن ثقات العرب بقوله: "وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لَمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرؤون: "﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ " يخففون وينصبون"[٢] .

وأما القياس فهو أن (أنَّ) و(إنَّ) المشددتين إنما نصبتا لشبههما بالفعل لفظًا فلما حذف منهما بالتخفيف أصبحا كفعل حذف منه بعض حروفه، لقولهم: "وأمَّا القِياسُ: فهو أنَّ (إنَّ) مشبهة بالفِعل في لَفْظِها. واختِصاصها بالأسماءِ والمُخففة من الثّقيلة مُخْتَصَّةٌ بالاسمِ، ولم يَبْقَ إلاّ التَّخفيف في الحذفِ، ومثلُ ذلك لا يَمْنَعُ من العَمَلِ للفِعْلِ كقولِكَ: لم يَكُ ولم أُبلَ ولا أدرِ فالحرفُ المُشبَّهُ بها كذلك. يدلُّ عليه أنّ (لعلَّ) تَعْمَلُ وإذا حُذِفَ منه أو أُبدلتِ اللاّم فيها نوناً بَقِيَ عملها مثل علّك وعنّك، هذا مع أنَّ أصلَ التَّصرفِ للأفعالِ، وقد دَخَلَ الحَرفُ هُنا للتَّصرف ولم يَمْنَعِ العَمَل"[٣].

أما مذهب الكوفيين، فإنها إذا خففت بطل شبهها بالفعل، فوجب أن يبطل العمل أيضًا، "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها لا تعمل؛ لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهتِ

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٥/١٣٢-١٣٣).

(٢) سيبويه، الكتاب (ج٢/١٤٠).

(٣) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٥٠).

الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وإنها مبنيّة على الفتح كما أنه مبنيّ على الفتح، فإذا خففت فقد زال شَبَهُها به؛ فوجب أن يبطل عملها"[1].

اختار أبو حيان مذهب البصريين، وترى الباحثة أنه يجوز إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة بدليل قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ بتخفيف (إن) و(لما) ونصب كلا وهي قراءة صحيحة، ولكن الأشهر هو إهمال (إن) المخففة من الثقيلة، لأنها كانت تعمل بلفظها فإذا خففت زال اللفظ، أما الفعل فلا يلزم فيه مثل ذلك؛ لأن عمله إنما كان لمعناه لا للفظه.

**٤٨. مسألة: ما يلي (إنْ) المخففة من الأفعال.**

يقول تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأعراف: ١٠٢].

يقول أبو حيان[2]: "واشتراط المضي ليس بصحيح، بل قد يكون ماضيًا، وقد يكون مضارعًا، فالماضي كقوله: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾، والمضارع كقوله ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الشعراء: ١٨٦]﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]. ولا أعلم أحدًا من أصحابنا وافقه، بل أجازوا ذلك مع الماضي ومع المضارع.

**التوضيح والتحليل:**

عارض أبو حيان ابن مالك الذي اشترط مضيّ الأفعال بعد (إنْ) المخففة بقوله (اشتراط المضي ليس بصحيح)، حيث أورد آيات من القرآن بأن الفعل بعد (إن) المخففة يأتي ماضيًا ومضارعًا ومن ذلك قوله:﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾و﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١].

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج١/١٥٩).

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٥/١٤٠).

**٤٩. مسألة: العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل مجيء الخبر.**

يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [المائدة: ٦٩].

يقول أبو حيان[١]: "قوله "بالإجماع"، وليس بصحيح، بل العطف بالرفع على موضع اسم (إن) فيه خلاف، والصحيح أن ذلك لا يجوز، والرفع إنما هو على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الخبر قبله عليه، هذا هو المتفهم من كلام س، ونص عليه الجرمي في (الفرخ) ، وإليه ذهب أصحابنا".

**التوضيح والتحليل:**

" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فهي عمل (إن) أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان"، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال"[٢].

فمذهب سيبويه أنه مرفوع بالابتداء[٣] وأيَّد أبو حيان رأي سيبويه.

ف (الصابئون) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لدلالة خبر إنَّ عليه، والنية به التأخير عما في حيز إن من اسمها وخبرها، والتقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم ... إلى آخره والصابئون كذلك.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٥/١٨٤).

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج١/١٥١).

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب (ج٢/١٤٤).

## (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر "ظن وأخواتها")

**٥٠. مسألة: تقدير المحذوف المشار إليه.**

يقول تعالى:﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

يقول أبو حيان[١]: "قال بعض أصحابنا: والصحيح ما ذهب إليه س وأبو علي. ومما يبين صحة ذلك أن اسم الإشارة المفرد لا تجوز الإشارة به إلى اثنين بالنظر إلى اللفظ؛ بل بالنظر إلى المعنى، فقوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ محمول على المعنى، كأنه قال: عوان بين ما ذكر، فعلى هذا لا تجوز الإشارة بـ(ذاك) إلى الاسمين اللذين هنا خبر ومخبر عنه في الأصل إلا بالنظر إلى المعنى؛ فكأنك قلت: ظننت الحديث، فكما لا يجوز اكتفاء ظننت بـ (الحديث)، وإن كان المراد الخبر والمخبر عنه في المعنى فكذلك لا يجوز اكتفاؤها بـ (ذاك)، وإنما جاز: ظننت أنّ زيدًا منطلقٌ وإن كانت أنّ وصلتها بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة، وليس شيء من ذلك موجودًا في اسم الإشارة ولا في الحديث".

**التوضيح والتحليل:**

تعددت آراء النحاة في تقدير المحذوف المشار إليه، فذهب الفراء[٢] إلى أن المشار إليه المفعولان، وحجتهما أن العرب قد تشير بـ (ذلك) إلى اثنين أي بين الفارض والبكر.

ومذهب سيبويه[٣] وأبي علي الفارسي أنَّ المشار إليه هو المصدر، قال أبو علي[٤]: "وإذا قلت ظننت ذاك كان ذاك إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن" يعني أن العرب قد تشير إلى المصدر المفهوم من الفعل كما تعيد عليه الضمير".

حيث اختار أبو حيان قول سيبويه والفارسي بقوله: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج ٦/٢٠).
(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن (ج١/٤٥).
(٣) انظر: سيبويه، الكتاب (ج١/٤٥).
(٤) الفارسي، الإيضاح (ص:١٣٧).

**٥١. مسألة: تعدية (اتخذ) إلى مفعولين.**

يقول تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]،﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء: ١٢٥].

يقول أبو حيان[١]: "والصحيح الأول لأنا نقول: لو كان منه لصح كون أحدهما موقعًا بالآخر فعلًا، ولا يكون لأنه هو، ولو كان الاقتصار على الباقي، ولم يكن، وما ذكروه حذف اختصارًا".

**التوضيح والتحليل:**

الفعل (اتخذ) فيه خلاف بين النحاة، منهم من يجعله متعديًا إلى مفعول واحد فقط، ومنهم من يجعله متعديًا إلى اثنين بمعنى صير، فذهب أبو علي إلى أن الفعل (اتخذ) يتعدى لمفعول ويتعدى لمفعولين لقوله[٢]: " أما اتّخذت فإنه في التعدي على ضربين: أحدهما: أن يتعدى إلى مفعول واحد. والآخر: أن يتعدى إلى مفعولين".

"وذهب ابن برهان إلى أنها تتعدى إلى اثنين دائما فقال: ولا أعلم اتخذ إلا يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بمعنى الأول"[٣]

"وذهب ابن مالك أن (اتخذ) بمعنى (اكتسب) فإنهما متعديان إلى مفعول واحد"[٤]، حيث اختار أبو حيان قول أبي علي.

**٥٢. مسألة: إجراء (رأى) الحلمية مجرى (رأى) العلمية.**

يقول تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣]، ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦].

يقول أبو حيان[٥]: "ما ذهب إليه من أن (أرى) الحلمية تتعدى إلى ثلاثة سماعًا مستدلًا بقوله﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ ليس بجيد؛ لأنا قد نازعناه في ثبوت أن (رأى) الحلمية تتعدى إلى اثنين كعلمت، وبينا أن استدلاله على ذلك بقوله: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾".

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٧/٤٣).

(٢) الفارسي، الحجة للقراء السبعة (ج ٢/٦٨).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج ٦/٤١).

(٤) ابن مالك، شرح الشافية الكافية (ج ٢/٥٥٠).

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٦/١٧١).

"أما ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين، بل يكون ذلك مما جاء في غير ما تعدى إلى مفعولين، نحو فقد، وعدم، ووجد بمعنى أصاب لا بمعنى علم، فإنك تقول فيها: فقدتني، ووجدتني، وعدمتني، فكذلك هذا، ويكون {أَعْصِرُ} في موضع نصب على الحال لا في موضع مفعول ثان"(١).

**التوضيح والتحليل:**

ذهب ابن مالك إلى أن (أرى) الحلمية تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل واستدل بقوله: ﴿إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ﴾ فالكاف في (يريكهم) في محل نصب مفعول أول و(هم) ضمير الغيبة في محل نصب مفعول ثان، و(قليلًا) في محل نصب مفعول ثالث. ونازعه أبو حيان بذلك.

**٥٣. مسألة: إلحاق (ضرب) بباب (ظن).**

يقول تعالى: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ ١٣﴾ [يس: ١٣].

يقول أبو حيان(٢): "فظاهر هذه الآيات أن (ضرب) بمعنى صير تتعدى إلى اثنين، ويكون (مثلًا) فيما يظهر هو المفعول الثاني، وما بعده هو المفعول الأول؛ لأن مثلًا نكرة لا مسوغ لها لجواز الابتداء بالنكرة، وما بعده إما معرفة وإما نكرة لها مسوغ للابتداء بالنكرة".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في (ضرب) هل تعمل عمل (ظن) أم لا؟ فذهب ابن مالك بأنها لا تلحق هذا الباب ولا تكون منه بقوله(٣): "والصواب أن لا تلحق بها لقوله تعالى:﴿ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ﴾ [الحج: ٧٣]، فبنى (ضرب) المذكورة لما لم يسم فاعله واكتفت بمرفوعها، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب".

"وَذهب ابْن أبي الرّبيع إِلَى أَن (ضرب) بِمَعْنى صير مُتَعَدٍّ لاثْنَيْنِ مُطلقًا مَعَ الْمثل وَغَيره نَحْو ضربت الْفضة خلخالًا"(٤).

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٦/٤٥).
(٢) المرجع السابق (ج ٦/٥١).
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل (ج ٢/٨٥).
(٤) السيوطي، همع الهوامع (ج ١/٥٤٦).

اختار أبو حيان ما ذهب إليه ابن أبي الربيع بأنَّ (ضرب) بمعنى (صير).

**٥٤. مسألة: خُلِقَ بمعنى جعل.**

يقول تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ٢٨﴾ [النساء: ٢٨].

يقول أبو حيان[١]: "ولا أعلم أحدًا من النحويين ذهب إلى ذلك، بل الذي ذكر الناس أن من أقسام جعل أن تكون بمعنى خلق، فتتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] أما العكس فلم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين فيما علمناه. والمتأخرون من النحاة الذين تتبعوا هذه الأفعال لم يذكروا ذلك".

**التوضيح والتحليل:**

ذهب ابن عطية إلى أنَّ خلق بمعنى جعل لقوله[٢]: "ويصح أن تكون خلق بمعنى جعل، فيكسبها ذلك قوة التعدي إلى مفعولين، ويكون قوله (ضَعِيفاً) مفعولًا ثانيًا".

خالف أبو حيان ما ذهب إليه ابن عطية، فجمهور النحاة أنكروا ذلك وأعربوا (ضعيفًا) حالًا.

## (باب تعدي الفعل ولزومه)

**٥٥. مسألة: حذف العامل الناصب للمفعول به جوازا.**

يقول تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٧٠]، ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٧١].

يقول أبو حيان[٣]: "رد على الفراء بعض أصحابنا بأنه لا يحسن تقديره في ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٧١]؛ لأنه إن كان خيرًا ضد الشر قبح الوصف به لأنه اسم، ولا ينقاس الوصف بالأسماء، وإن كان أفعل التفضيل، فلا يحسن من حيث اللفظ؛ لأنه ليس معه من، ولا من حيث المعنى؛ لأن التقدير إذ ذاك: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم من تركه، فيلزم أن يكون في تركهم الانتهاء خير؛ لأن أفعل التفضيل يقتضي الاشتراك، وليس كذلك؛ ألا ترى أن النهي إنما

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج ٥٣/٧).

(٢) ابن عطية، المحرر الوجيز (ج٤٩/٢).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤٩/٧).

هو عن الكفر؛ لأنه يراد به ما تقدم من قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾[النساء: ١٧١]، والكفر لا خير فيه أصلًا".

**التوضيح والتحليل:**

للنحاة ثلاثة مذاهب في نصب (خيرًا)، فمذهب سيبويه والخليل أنهما نصبا (خيرا) بإضمار فعل دل عليه الأول فإنه ضده أو مثله، "فقال الخليل: كأَنَّك تحملُه على ذلك المعنى، كأَنّك قلت: انْتَهِ وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه لأَنَّك قد عرفتَ أَنّك إذا قلت له: انْتَهِ، أَنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ، فلذلك انتَصب"(١).

ومذهب الكسائي أنه نصب لأنه خبر لكان المحذوفة والتقدير: انتهوا يكن الانتهاء خيرًا لكم.

"قال في قوله تعالى: ﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ قال: الكسائي يقول فيها: فآمنوا يكن خيراً لكم. والفراء قال: فآمنوا إيماناً خيراً لكم. والخليل يقول: أضمر افعلوا خيرًا لكم"(٢).

ومذهب الفراء أن يكون خيرًا صفة لمصدر محذوف انتهوا انتهاءً خيرًا، وآمنوا إيمانًا خيرًا: "قال الفراء الكلام جملة واحدة وخيرًا نعت لمصدر محذوف أي انتهاء خيرًا"(٣)

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه الخليل وسيبويه سائغ، إذ يجوز الاقتصار على منصوب الفعل إن دل عليه دليل، وأنَّ ما ذهب إليه الفراء من تقدير المصدر المحذوف لا فائدة فيه لزيادة اللفظ.

## (باب التنازع)

**٥٦. مسألة: تنازع العاملين فصاعدًا معمولًا واحدًا.**

يقول تعالى: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦].

---

(١) سيبويه، الكتاب (ج١/٢٨٢-٢٨٤)

(٢) ثعلب، مجالس ثعلب (ص: ٦٤).

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب (ص: ٨٢٨).

يقول أبو حيان[1]: "وما ذكره المصنف من أن مذهب الكوفيين ترجيح إعمال الأول تضافرت النصوص على نقله عنهم، إلا أن أبا جعفر النحاس قال ما نصه: "حكى بعض النحويين أن الكوفيين يختارون إعمال الأول لأن الكلام به أتم، ولم أجد ذلك على ما حكى".

**التوضيح والتحليل:**

يوجد خلاف بين نحاة البصرة والكوفة في إعمال العامل الأول والعامل الثاني في المعمول المتأخر عنهما فأيَّد كلا الفريقين بالأدلة سماعًا وقياسًا على إعمال العاملين لكن أيهما المختار والأولى بالعمل فذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو "أَكْرَمَنِي وأكرمتُ زيدًا، وأكرمتُ وأكرمنِي زيدٌ إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقلُ والقياسُ. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقلُ والقياسُ"[2]. أما أبو حيان فلم يرجح أيًا من المذهبين، وترى الباحثة بإعمال العامل الثاني وفقًا لمذهب البصريين لقربه ولانفصال العامل الأول من المعمول بالعامل الثاني.

## (باب الواقع مفعولًا مطلقًا من مصدر وما جرى مجراه)

**٥٧. مسألة: المفعول المطلق المحذوف عامله وجوبا.**

يقول تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ۝٤﴾ [النساء: ٤].

يقول أبو حيان[3]: "وهو قول مخالف لقول أئمة العربية س وغيره، فعلى ما قاله أئمة العربية يكون: (هَنِيئًا مَرِيئًا) من جملة أخرى غير قوله: (فَكُلُوهُ)، ولا تعلق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنى.

وجماع القول في هنيئًا أنها حال قائمة مقام الفعل الناصب لها، فإذا قيل: إنَّ فلانًا أصاب خيرًا، فقلت: هنيئًا له ذلك فالأصل: ثبت له ذلك هنيئا، فحذف ثبت، وأقيم هنيئًا مقامه.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٧/٨٨).

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج ١/٧١-٧٣).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٧/٢٢٣،٢٢٤).

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في الفعل المقدر لـ (هنيئًا)، فذهب سيبويه[١] بأن يكون الفعل المقدر الناصب هنَّأ أي هنَّأه ذلك هنيئا، فاختزل الفعل لدلالة الكلام عليه، أو أن يكون الفعل المقدر الناصب (ثبت) ذلك هنيئا، وذكر ابن عصفور[٢] أن الفعل المقدر لـ(هنيئا) من لفظها (هنَّأ) وهي حال مؤكدة، وقدر ابن يعيش الفعل الناصب لـ(هنيئا) هو (ثبت) لقوله[٣]: "وانتصابُهما بفعل مقدَّر تقديرُه: ثَبَتَ لك ذلك هنيئًا مريئًا، فتكون حقيقةُ نَصْبه على الحال"، وذهب الزمخشري[٤] أن انتصاب هنيئا مريئا على أنهما صفتان من هنؤ ومرؤ وهما وصف للمصدر أكلا هنيئا مريئًا، أو حال من ضمير المفعول فـ (كُلُوه).

وافق أبو حيان رأي سيبويه بأنه منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، وردَّ إعراب الزمخشري على أن هنيئًا نعت لمصدر محذوف أو حال من الضمير بقوله مخالف لأئمة العربية.

## (باب المستثنى)

**٥٨. مسألة: مجيء (إلا) بمعنى الواو.**

يقول تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠].

يقول أبو حيان[٥]: "وأما قوله "والتي بمعنى الواو" فلا تكون (إلا) في معنى الواو في مذهب المحققين من النحويين؛ وقد تُؤول ما استدلوا به على أنه من الاستثناء المنقطع".

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب (ج١/٣١٦،٣١٧).

(٢) انظر: ابن عصفور، المقرب (ج١/٢٥٦،٢٥٧).

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل (ج١/٣٠٣).

(٤) انظر: الزمخشري، الكشاف (ج ١/٤٧١).

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٨/١٦٠).

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة هل (إلا) بمعنى الواو أم أنها على أصلها، منهم من قال: إنها بمعنى الواو العاطفة وهو قول الكوفيين[١] والفراء[٢] وأبي عبيدة[٣] والأخفش[٤] .

والرأي الآخر أنها لا تأتي بمعنى الواو وهذا مذهب البصريين[٥].

اختار أبو حيان مذهب البصريين بعدم وقوع (إلا) بمعنى الواو، وترجح الباحثة ما ذهب إليه البصريون وأبو حيان بأنَّ (إلا) لا تأتي بمعنى الواو العاطفة لاختلافهما في المعنى، فـ (إلا) للاستثناء وهي إخراج الثاني من حكم الأول، أما الواو العاطفة فيقتضي إشراك الثاني في حكم الأول.

**٥٩. مسألة: الاستثناء المنقطع.**

يقول تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[الدخان: ٥٦].

يقول أبو حيان[٦]: "وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا لم يكن بعض المستثنى منه حقيقة هو المنقطع هو مذهب الأستاذ أبي علي.

ورده بعض أصحابنا بقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ فالموتة الأولى هي بعض الموت، والاستثناء مع ذلك منقطع، ولا يمكن فيه الاتصال؛ لأن الجنة لا موت فيها، ولأن الموتة الأولى قد انقضت في الدنيا، وما انقضى في الدنيا لا يمكن أن يكون هو بعينه في الآخرة.

والصحيح أن يقال: الاستثناء المنقطع هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، أو يكون بعضه إلا أن معنى العامل غير متوجه عليه".

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج٢/٢٧١).
(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن (ج١/٨٩،٩٠).
(٣) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن (ج١/٦٠).
(٤) انظر: المرادي، الجنى الداني (ص٥١٨).
(٥) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج١/٢١٦).
(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٨/١٦٧،١٦٨).

**التوضيح والتحليل:**

اُختلف في الاستثناء في هذه الآية هل هو منقطع أم متصل؟ فاختار أبو حيان أنَّ الاستثناء منقطع مع أن الموتة الأولى من جنس المستثنى منه، لأنَّ معنى الآية أن الموتة الأولى قد انقضت في الدنيا، وأنهم لا يذوقون الموت في الجنة أبدًا، مخالفًا لما ذهب إليه أبو علي الفارسي إلى "أن الاستثناء المنقطع ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه"[١].

**٦٠. مسألة: الاستثناء المتعقب جملًا متعاطفة.**

يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ﴾ [النور: ٤،٥].

يقول أبو حيان[٢]: "والذي نختاره هو أن الجملة الأخيرة هي المستثنى منها.

وأما تسوية المصنف الاستثناء بالشرط فليس بسديد؛ لأن الشرط ليس معمولًا لشيء قبله، بخلاف المستثنى، فإنه معمول لما قبله، وإن كانوا قد اختلفوا في العامل، وإذا كان كذلك ظهر الفرق بين الاستثناء والشرط، فلا يلحق به".

**التوضيح والتحليل:**

هذه المسألة من المسائل الخلافية في أصول الفقه، فقال أبو حيان: "ولم أر من تكلم عليها من النحاة غير المهاباذي[٣] وابن مالك، فاختار ابن مالك أن يعود إلى الجمل كلها كالشرط ، واختار المهاباذي أن يعود إلى الجملة الأخيرة وهو الذي نختاره"[٤].

ذهب المهاباذي إلى أن الاستثناء من الجملة الأخيرة، ويرى المهاباذي استثناءه من جميع الكلام خطأ، "لأنه لا يجوز أن يكون معمولًا لعاملين مختلفين، لأنك لو حملته على الجميع لأصبح التقدير: (فاجلدوهم ثمانين جلدة إلا الذين تابوا، ولا تقبلوا لهم شهادة إلا الذين تابوا، وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا)"[٥]، وذهب ابن مالك إلى أن الاستثناء إذا كان قبله جملتان أو أكثر

---

(١) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص٢١١).

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٨/٢٦٤).

(٣) أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير، نحوي من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، توفي بعد سنة ٤٧١هـ، له شرح اللمع لابن جني.

(٤) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج٦/٣١٦).

(٥) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٨/٢٦٤).

والعامل غير واحد والمعمول واحد في المعنى رجع إلى الجميع إن لم يمنع مانع كما في الآية، فابن مالك العامل عنده في المستثنى هو(إلا) لا الأفعال السابقة المتسلطة على المستثنى.

اختار أبو حيان رأي المهاباذي بأن الاستثناء عائد على الجملة الأخيرة.

## (باب الحال)

**٦١. مسألة: الفصل بين الحال وصاحبها.**

يقول تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ [هود: ٧٨].

يقول أبو حيان[١]: "وقال بعض أصحابنا: نقل الأخفش في الأوسط أن من العرب من يفصل بهذه الضمائر بين الحال وصاحبها، ولم يذكر القراءة –يعني (هن أطهر) بالنصب– فإن اتفق أن ينقل مررت بزيد هو ضاحكًا كان قاطعًا بما ذهب إليه. وعلى أنه لم يأخذ ذلك من القراءة ينبغي أن يحمل كلامه، لأن من العلم بمكان لا يجهل، فيكون الخليل و س لم يحفظا هذه اللغة.

وقال أيضًا: "اختلفوا في دخولها بعد تمام الكلام نحو: هذا زيد هو خيرًا منك: فأجاز "عيسى (ت١٤٩هـ)"[٢] ذلك وقرأ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ بالنصب، وهذا لحن عند الخليل و س".

**التوضيح والتحليل:**

جوَّز بعض النحاة ومنهم الأخفش الفصل بين الحال وصاحبها بالضمير ومثَّلوا على ذلك بقراءة بعضهم ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ بالنصب، "وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها، فيقول: ضربت زيدًا هو ضاحكًا وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ بنصب أطهر"[٣]، ويقول أبو حيان[٤]: "وقد وجهت هذه القراءة

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٢/٢٩٥).

(٢) هو أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، نزل في ثقيف فنسب إليهم، وكانت بينه وبين أبي عمرو بن العلاء صحبة، وقد أخذ القراءة عن عبد الله بن أبي إسحاق، وعن ابن محيصن، وسمع الحسن البصري، وروى القراءات عنه الأصمعي والخليل بن أحمد، وسهل بن يوسف، كما أخذ سيبويه عنه النحو.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل (ج١/١٦٨).

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٢/٢٩٦).

على أن يكون (هن) مبتدأ و(لكم) هو الخبر و(أطهر) منصوب على الحال، والعامل فيها معنوي وهو المجرور، وقد تقدمت على العامل المعنوي".

وخالفهم أبو حيان ونص على أن ذلك لحن عند الخليل وسيبويه، وهو بهذا يحتج برأيهما.

**٦٢. مسألة: تقديم الحال على عامله.**

يقول تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧].

يقول أبو حيان[١]: "وأما السماع فقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ وخشعًا حال، وذو الحال الضمير في يخرجون ، والعامل يخرجون ، وقد تقدمت الحال عليه".

**التوضيح والتحليل**

اختلف النحاة في تقديم الحال على عامله، فمذهب الجمهور الجواز مطلقًا قياسًا على المفعول به والظرف[٢]، والجرمي لا يجيز تقديم الحال على عاملها مطلقًا[٣]، ومنع الأخفش راكبًا زيد جاء، لبعدها عن العامل[٤]، ومنع الكوفيون تقدم حال المرفوع عليه إن كان ظاهرًا نحو: "جاء زيد راكبًا"، فلا يجيزون: "جاء راكبًا زيد" مع أنهم يوافقون أهل البصرة في جواز تقديم حال المرفوع إن كان مضمرا كقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [٥].

اختار أبو حيان ما ذهب إليه الجمهور بجواز تقديم الحال على العامل، وترجح الباحثة ما ذهب إليه أبو حيان لثبوته سماعًا من القرآن الكريم.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٩/٨٤).

(٢) السيوطي، همع الهوامع (ج٢/٣٠٨،٣٠٩).

(٣) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج١/٥٩٤).

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج٢/٣٠٩).

(٥) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج٢/٧٤٨).

**٦٣. مسألة: وقوع الحال جملة فعلية مثبتة فعلها ماض بدون (قد).**

يقول تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَـٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَـٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

يقول أبو حيان[١]: "والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منة بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا؛ لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت حالًا بدون (قد)، "فذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز وقوع الفعل حالًا سواء كان مقترنًا بقد أو بدونها"[٢]، "أما عند البصريين فيجب دخول (قد) على الفعل الماضي الواقع حالًا إما ظاهرة كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦] أَو مقدرَة نَحو﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾"[٣]، واختار أبو حيان مذهب الكوفيين والأخفش بجواز وقوع الماضي حالًا بدون قد، وترجح الباحثة ما ذهب إليه أبو حيان من عدم التقدير، لأن الأصل عدم التقدير، والتقدير فيه تكلف ولا حاجة إليه.

**٦٤. مسألة: ورود الحال بلفظ غير مشتق.**

يقول تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

يقول أبو حيان[٤]: فـ (أربعين) عنده منصوب على الحال.

وانتصاب (أربعين) عندي على أنه تمييز منقول من الفاعل، والتقدير: فتمت أربعون لميقات ربه. ويجوز انتصابه على الظرف، لأن التقدير في قوله: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وواعدنا موسى المناجاة ثلاثين ليلة، فتم ميقات ربه، وهو ما وقته وحدده له من المناجاة في أربعين ليلة.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٩/١٨٩).

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج٢/٢٨).

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ص٢٢٩).

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٩/١٠٩).

**التوضيح والتحليل:**

أعرب ابن مالك (أربعين) على أنها حال، وهنا حال جامدة (غير مشتقة) دلت على العدد، ووافقه الزمخشري بقوله[١]: "وأَرْبَعِينَ لَيْلَةً نصب على الحال أي تمَّ بالغًا هذا العدد"، وقال ابن عطية[٢]: " و(أربعين) في هذه الآية وما بعدها في موضع الحال ، ويصح أن تكون (أربعين) ظرفاً من حيث هي عدد أزمنة" أما أبو حيان فجوّز إعرابها على أنها تمييز منقول من الفاعلية أي: (فتمَّ أربعون ميقات ربه) أو ظرف.

**٦٥. مسألة: مجيء الحال من المضاف إليه والعامل فيه.**

يقول تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣].

يقول أبو حيان[٣]: "والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه ، وسواء أكان المضاف جزأه أو كجزئه أم لم يكن. وما استدل به المصنف لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون (إخوانًا) منصوبًا على المدح".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة حول مجيء الحال من المضاف إليه فجمهور النحاة[٤] والقيسي[٥] والعكبري[٦] منع مجيء الحال من المضاف إليه وعللوا ذلك" أَنَّ الْحَالَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ عَامِلٍ فِيهَا، وَالْعَامِلُ فِيهَا هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ الْمُضَافُ فِي مِثْلِ هَذَا فِي الْحَالِ"[٧]

و"ذهب بعض البصريين وأبو علي الفارسي إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا"[١].

---

(١) الزمخشري، تفسير الكشاف، (ج ١٥١/٢).
(٢) ابن عطية، المحرر الوجيز، (ج ٩١/٣).
(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٨٢/٩).
(٤) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج٣٧٢/٥).
(٥) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن (ج١١٢/١).
(٦) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج١٢٠/١).
(٧) المرجع السابق، (ج١٢٠/١).
(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج٣٠٥/٢).

وذهب الزجاج[1] وابن مالك[2] إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملًا فيها أما أبو حيان فاختار جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان له موضع من الإعراب. ومنع أبو حيان مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة.

**٦٦. مسألة: (إعمال أفعل التفضيل في المفعول به وإهماله).**

يقول تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧].

يقول أبو حيان[3]: "قال بعض أصحابنا: وهذا الذي ذهبوا إليه باطل من جهة أن هذه المشابهات لم تلحقها بالفعل، بدليل أنها لا تنصب المفعول به وإن كانت مشتقة من الفعل المتعدي، ولو كانت تجرى مجرى الفعل للأشباه التي ذكروها لنصبت المفعول به، فالصحيح إضمار إذ كان أو كان، وهو الذى ارتضاه الفارسي في حلبياته، وإن كان قد جوز الوجه الآخر إلا إنه استضعفه".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في جواز عمل كلمة (أعلم) في المفعول به إذ إنّ (أعلم) أفعل التفضيل فجمهور البصريين منع إعماله في المفعول به؛ لأن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة، وأما الكوفيون فذهبوا إلى جواز إعمال أفعل التفضيل في المفعول به وهذا قليل، وأبو حيان يضعف ما ذهب إليه الكوفيون، وعليه فإن إعمال أفعل التفضيل في المفعول به يقع بين الإهمال والإعمال.

---

(١) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج١/٢١٣، ج٢/٣١١).
(٢) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج٢/٣٤٢).
(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٩/١١٣).

**٦٧. مسألة: عامل الحال.**

يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنبياء: ٩٢].

يقول أبو حيان[١]: "والذي نختاره مذهب الأكثرين، وهو أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، وأقول: إن حرف التنبيه واسم الإشارة لا يعملان في الحال".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه، "فالجمهور لا كالصفة والموصوف وجوَّزه ابن مالك"[٢]، فابن مالك يقول[٣]: "فأمة حال والعامل فيها اسم الإشارة وأمتكم صاحب الحال والعامل فيها إنَّ"، ولكن ابن مالك يؤيّد مذهب الجمهور فيقول[٤]: "والأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، لأنها وإياه كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضًا كالمميّز والمميز، وكالخبر والمخبر عنه".

اختار أبو حيان مذهب الجمهور في أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال.

## (باب نعم وبئس)

**٦٨. مسألة: الخلاف في (ما) بعد نعم وبئس.**

يقول تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٩٠].

يقول أبو حيان[٥]: "ولم يبيّن المصنف ما موضع الجملة الفعلية بعد (ما) إذا كانت ما معرفةً تامَّة؛ ولا استوفى الخلاف في المسألة.

وجماع القول فيها أنه إذا جاءت بعد نِعمَ وبئسَ (ما) فإمَّا أن يجيء بعدها اسم أو فعل:

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٩/١٥١).
(٢) السيوطي، همع الهوامع (ج٢/٣١٤).
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل (ج٢/٣٥٤).
(٤) المرجع السابق.
(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، (ج ١٠/٩٤).

إن جاء بعدها اسم نحو: نِعِمَّا زيدٌ، وبئسَما عمرٌو، كانت تمييزًا نكرة غير موصوفة، وتكون نعمَ وبئسَ قد أُضمر فيها ما كانت (ما) تمييزًا له، والمرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذمّ، والتقدير: بئسَ شيئًا عمرٌو، ونِعمَ شيئًا زيدٌ.

إن جاء بعدها فعلٌ، نحو قوله تعالى: ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ﴾ كانت (ما) أيضًا تمييزًا نكرة موصوفة بالفعل الذي بعدها، وفيها ضمير مفسَّر بـ (ما)، والمخصوص بعدها مذكور أو محذوف لدلالة المعنى عليه. هذا مذهب البصريين في نقل بعض أصحابنا".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في إعراب (ما) بعد نعم وبئس فقال سيبويه: إنَّ (ما) معرفة تامة فاعل بالفعل[١]، ومذهب البصريين أنَّ (ما) نكرة غير موصوفة في موضع نصب، والفاعل مضمر والمرفوع بعد (ما) هو المخصوص[٢]، وذهب الأخفشُ إلى أنها في محلِّ نصبٍ على التمييزِ والجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ صفةً له، وفاعلُ بئس مضمرٌ تُفَسِّرُه (ما)، والمخصوصُ بالذمِّ هو قولُه: (أَن يَكْفُرُواْ) لأنه في تأويلِ مصدرٍ، والتقدير : بِئْسَ هو شيئًا اشتَروا به كفرُهم، وبه قال الفارسي في أحدِ قوليه، واختاره الزمخشري[٣]، واختار أبو حيان ما ذهب إليه البصريون.

**٦٩. مسألة: الفصل بالجار والمجرور بين (بئس) وفاعله.**

يقول تعالى: ﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ۝٥٠﴾ [الكهف: ٥٠].

يقول أبو حيان[٤]: "والصحيح أنه يجوز، قال تعالى: ﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ۝٥٠﴾ ففصَل بين (بئس) وتفسير المضمر بقوله (للظالمين)".

**التوضيح والتحليل:**

يجوز أن تقول: (نعم فيك راغبًا زيد)، كما قال تعالى: ﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ۝٥٠﴾ أما (نعم فيك الراغب زيد)، فقد أجازه الكسائي، ومنعه الجمهور، اعتمادًا على أنه لا يجوز تقديم

---

(١) أبو حيان، إرتشاف الضرب، (ج ٤/٢٠٤٤)

(٢) المرادي، الجنى الداني (ص٣٣٧،٣٣٨).

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون، (ص٢٤٣).

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١٠/١١٤).

الصلة على الموصول. قال أبو علي الفارسي[1]: "ولا أظن الكسائي أجاز تقديم الصلة على الموصول"، وترجح الباحثة ما ذهب إليه الجمهور من عدم جواز الفصل بين بئس وفاعله بالجار والمجرور.

(١) الفارسي، المسائل البصريات (ج٢/٨٣٤).

## المبحث الثالث: مسائل في المجرورات وتوابع النحو
## (باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولًا فيه)

**٧٠. مسألة: (إذ) تجيء ظرفا وغير ظرف.**

يقول تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنفال: ٢٦].

يقول أبو حيان[١]: "والذي أذهب إليه أن استعمال (إذ) مفعولًا بها لا يجوز؛ إذ لا يوجد من كلامهم نحو: أحببت إذ قدم زيد، ولا: كرهت إذ قدم، وإنما ذكروا ذلك مع اذكر لما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك في القرآن، وتخريجه سهل، وهو أن تكون (إذ) معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى، أي: واذكروا حالكم أو قصتكم أو أمركم، وقد جاء بعض ذلك مصرحًا به، قال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فـ (إذ) ظرف معمول لقوله: {نِعْمَةَ اللَّهِ}، وهذا أولى من إثبات حكم كلي بمحتمل، بل بمرجوح".

**التوضيح والتحليل:**

(إذ) لها وجهان من الإعراب تعرب على أنها ظرف ناصبه محذوف، وهذا قول ابن عطية[٢]: "(إذ) ظرف لمعمول (واذكروا) تقديره واذكروا حالكم الكائنة أو الثابتة إذ أنتم قليل ولا يجوز أن تكون إذ ظرفا لـ (اذكر)".

وعلى أن (إذ) مفعول به وهذا ما قاله الزمخشري[٣]: "إِذْ أَنْتُمْ نصبه على أنه مفعول به مذكور لا ظرف: أي اذكروا وقت كونكم أقلة أذلة مستضعفين فِي الْأَرْضِ". فذهب أبو حيان إلى أن (إذ) ظرف، ولا تجوز أن تكون مفعولًا به.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج ٧/٢٩٢،٢٩٣).

(٢) ابن عطية، المحرر الوجيز (ج ٣/١٦٨).

(٣) الزمخشري، الكشاف (ج٢/٢١١).

## (باب المفعول فيه)

**٧١. مسألة: الحذف في الظرف.**

يقول تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾﴾ [الأعراف: ١٦]، ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥].

يقول أبو حيان(١):" والصحيح أنه ليس انتصابه على الظرف، بل على المفعول به، على تضمين لأقعدن لأملكن، واقعدوا: املكوا، وباب التضمين أوسع من تعدي الفعل إلى المختص على سبيل الظرفية بغير في".

**التوضيح والتحليل:**

اختار أبو حيان أن (صراطك) منصوب بتضمين فعل (قعد) بمعنى (لألزمن، الزموا) ما يتعدى لمفعول به وهو لازم، وليس على حقيقته؛ بل معناه أرصدوهم كل مرصد، وهذا ردٌ على "قول الزجاج في ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾بأنَّ كلَّ ظرف، وردَّه الفارسي عليه بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه"(٢)، وردَّ أيضًا على الفراء الذي قال بإنَّ ذلك من الظروف التي حذفت (في) منها"(٣).

## (باب المفعول معه)

**٧٢. مسألة: العطف على الضمير المجرور.**

يقول تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٨/٤١).

(٢) السيوطي، مغني اللبيب (ص٦٨١).

(٣) انظر: أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج٣/١٤٣٨).

يقول أبو حيان[1]: وما ذهب إليه المصنف من هذا الاستدلال لا حجة فيه، وقد خرجنا الآية على العطف على الضمير، وأوردنا من لسان العرب كثيرًا مما يدل على جواز ذلك في كتابنا في تفسير القرآن المسمى بـ (البحر المحيط).

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحويون في العطف على الضمير المجرور، فذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز إلا بوجوب إعادة الجار إلا في ضرورة، ومذهب الكوفيين إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور مطلقًا، وتبع أبو الحسن ويونس والشلوبين ما ذهب الكوفيون إليه.

وذهب ابن مالك بأنه لا يجوز عطف المسجد على الضمير (به) لقوله[2]: " لأن العطف على ضمير الجر لا يجوز عند الأكثر إلّا إذا أعيد الجار".

عارض أبو حيان ما ذهب إليه البصريون وابن مالك وأيَّد مذهب الكوفيين بدليل سماعي من القرآن.

## (باب أفعل التفضيل)

**٧٣. مسألة: (حيث) ظرف مكان.**

يقول تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

يقول أبو حيان[3]: "وقد خرَّجناه نحن في كتابنا في التفسير المسمى بـ (البحر المحيط) على أن تكون حيثُ باقية على بابها من الظرفية؛ لأنَّ (حيثُ) من الظروف التي لم يُتَصَرَّف فيه بابتدائيَّة ولا فاعليَّة ولا مفعوليَّة، فَنصبُها على المفعولِّية بفعلٍ محذوفٍ مُخْرِجٌ لها عن بابها، والتخريجُ الذي خرَّجناه عليه هو".

**التوضيح والتحليل:**

مذهب النحاة في (حيث) أنها ظرف مكان لازم الإضافة إلى الجمل مبني على الضم، ومن النحاة من استشهد بأنها تخرج عن الظرفية فتكون مفعولًا به، والعامل فيها فعل يدل عليه

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١٢٣/٨).
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل (ج٢٥٦/٢).
(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٢٩٥/١٠).

(أعلم) والتقدير الله يعلم مكان، ومنهم ابن مالك حيث يقول[1]: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ (حيث) هنا ليس بظرف، وإنما هو مفعول به وناصبه فعل مدلول عليه بأعلم والتقدير: والله أعلم يعلم مكان جعل رسالته"، "ووافق الفارسي وأبو البقاء العكبري ابن مالك"[2]، وترى الباحثة أن (حيث) ظرف مكان اتفاقًا على الأغلب.

## (باب النعت)

**٧٤. مسألة: وصف النكرة بالمعرفة.**

يقول تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ [الهمزة:١،٢]، ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧].

يقول أبو حيان[3]: "ولا يجوز شيء من ذلك عند أحد من البصريين إلا ما حكيناه عن الأخفش.

ولا حجة في جميع ما استدل به لاحتمال أن يكون (الذي) بدلًا من (همزة)، و(الأوليان) بدلًا من (آخران) أو من المضمر في (يقومان)".

**التوضيح والتحليل:**

أجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة وجعل (الأوليان) صفة (لآخران)[4]، وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه معنى المدح والذم وتأوَّل عليه قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ [5]، أما البصريون فقد منعوا ذلك وأوَّلوا أنَّ (الذي) و(الأوليان) على البدلية، ووافقهم أبو حيان في ذلك في وجوب التبعية في التعريف والتنكير.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل (ج٣/٦٩).

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج٢/٢١٢)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج٤/٢٠٢٣).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١٢/٢٣٨).

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان (ج ٣/٨٧).

(٥) انظر: ابن الأثير، البديع في علم العربية (ج ١/٣١٥).

**٧٥. مسألة: نعت الضمير.**

يقول تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس: ٦٢-٦٣].

يقول أبو حيان[١]: "والعلة في امتناع نعت المضمرات أنه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى الظاهر المتقدم ذكره، والإشارة لا ينعت إنما ينعت المشار إليه، فإذا جئت بالمضمر، فإنما تجيء به بعد تقدم ظاهر يعود عليه، فإذا أردت النعت، نعت ذلك الظاهر.

ثم قال أيضًا: "فإن قيل قد ينعت الاسم على معنى المدح والذم والترحم، قيل الأصل في النعت التخصيص والبيان، وخلافه محمول عليه، فامتنع الفرع، لامتناع الأصل".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في جواز نعت الضمير، فذهب سيبويه إلى أن الضمير لا ينعت لقوله[٢]: " واعلم أن المضمر لا يكون موصوفًا من قبل أنك إنما تضمر حين تُرى أن المُحدث قد عرف من تعني"، أما الكسائي فأجاز نعت ضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم[٣]، وترجح الباحثة مذهب سيبويه بمنع نعت الضمير مطلقًا، وإذا جاء ما ظاهره أنه نعت للضمير، فهو محمول على البدل.

## (باب حروف الجر سوى المستثنى بها)

**٧٦. مسألة: (مِن) لابتداء الغاية في الزمان.**

يقول تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

يقول أبو حيان[٤]: "وكونها لابتداء الغاية للزمان مختلف فيه: منع ذلك البصريون، وأثبته الكوفيون، وهو الصحيح، وقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تسوغ القياس، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء".

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج ١٢/٣٠٥،٣١٠).

(٢) سيبويه، الكتاب (ج١١/٢).

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج ١٩٣١/٤).

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١١/١٢٠).

**التوضيح والتحليل:**

"ذهب الكوفيون إلى أن (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز استعمال (من) في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨] و﴿أَوَّلِ يَوْمٍ﴾من الزمان."[١] .

و"منهم من صرح بجواز استعمالها في الزمان كرأي الزجاج".[٢]، حيث اختار أبو حيان مذهب الكوفيين بجواز استعمالها في الزمان والمكان وترجح الباحثة ما ذهب إليه أبو حيان والكوفيون، فالشواهد القرآنية دليل سماعي كافٍ لجواز ذلك، ولا يوجد مانع يمنع استعمالها في الغاية الزمانية.

**٧٧. مسألة: دلالة (إلى) على انتهاء الغاية.**

يقول تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وقوله ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

يقول أبو حيان[٣]: "قال بعض شيوخنا: "ذهب الكوفيون في هذا إلى التضمين، وهو الصحيح". يعني: فتبقى (إلى) على حكمها من انتهاء الغاية، أي: لا تضموا أموالهم إلى أموالكم، فيكون سبباً لأكلها، لما كان المراد ألا يخلط مال اليتيم بماله، وأن يبرزه، محافظة على أن ينمى ولا يتعدى فيه أتى بـ (إلى) ليدل على هذا المعنى، وهذه فائدة لا تكون مع (مع)".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في دلالة (إلى) على انتهاء الغاية على مذهبين: المذهب الأول: أنَّ (إلى) قد تخرج من معنى الانتهاء إلى معنى المصاحبة " وكون (إلى) بمعنى (مع) حكاه ابن عصفو عن الكوفيين. وحكاه ابن هشام عنهم، وعن كثير من البصريين."[٤]

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج١/٣٧٠).

(٢) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج٢/٤٧٨).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١١/١٦٤).

(٤) المرادي، الجنى الداني (ج١/٣٨٦).

واستدل الكوفيون ومن تابعهم بالقرآن الكريم فقال الفراء[١]" وقوله: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]المفسّرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن. وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه".

المذهب الثاني: أنَّ (إلى) لا تخرج عن معنى الانتهاء وهذا مذهب سيبويه

حيث يقول: " وأما (إلى) فمنتهي لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا."[٢]

فاختار أبو حيان أنَّ (إلى) باقية على حكمها في أنها تفيد انتهاء الغاية، فالأولى أن تبقى هذه الحروف على أصلها ولا حاجة لنا باستحداث معان جديدة ما دام بإمكاننا فهم المعنى مع بقائها على أصلها.

**٧٨. مسألة: مجيء (مِن) لبيان الجنس.**

يقول تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]،﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ﴾ [النور: ٥٥]،﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٤٣]

يقول أبو حيان[٣]: "وقد أنكر ذلك أكثر أصحابنا، وزعموا أنها لم ترد لهذا المعنى، ولا قام دليل على ذلك من لسان العرب".

**التوضيح والتحليل:**

(مِن) الجارة لها عدد من المعاني منها ما أثبته جمهور النحويين، وهو مجيئها لبيان الجنس[٤]، ومنهم من أنكر مجيئها لبيان الجنس وعزاه بعضهم إلى أكثر المغاربة[٥]، واحتج ابن أبي الربيع[٦] بأن سيبويه و كبار النحويين لم يذكر لـ(مِن) أنها للجنس. أما أبو حيان فيرى عدم

---

(١) الفراء، معاني القرآن (ج١/١٩٦).

(٢) سيبويه، الكتاب (ج٤/٢٣١).

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١١/١٢٤).

(٤) انظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة(ج١/١٢٦)، ابن هشام، مغني اللبيب (ص٤٢٠)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج٢/٧٩٩).

(٥) المرادي، الجنى الداني (ص٣١٠)، انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن (ج٤/٤١٨).

(٦) انظر: الزجاجي، البسيط في شرح الجمل (ص٨٤٦).

مجيئها لبيان الجنس، وترى الباحثة أن من معاني (مِن) بيان الجنس ومن أنكره منهم فقوله مردود لما فيه تكلف وتعسف في تأويلهم من جهة اللفظ والمعنى.

**٧٩. مسألة: دلالة (مِن) على التبعيض.**

يقول تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥].

يقول أبو حيان[١]: "وما ذكره المصنف من أن (من) تأتي للتبعيض ليس متفقاً عليه، زعم المبرد والأخفش الصغير وابن السراج وطائفة من الحذاق والسهيلي من أصحابنا أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية؛ وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على جزء، فانفصل ذلك الجزء من الجملة، فآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحويون في دلالة (مِن) على التبعيض على مذهبين:

المذهب الأول: أنَّ (مِن) تدل على التبعيض وهو مذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه[٢]، "وتكون أيضًا للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه".

وقال الفارسي[٣] "وتكون للتبعيض".

المذهب الثاني: أنَّ (مِن) لا تفيد التبعيض وإنما تفيد الابتداء، وهذا مذهب المبرد في أحد قوليه[٤] وابن السراج[٥].

اختار أبو حيان مذهب المبرد وابن السراج وهو أنَّ (مِن) لا تفيد التبعيض، وترجح الباحثة المذهب الأول في أنها تفيد التبعيض بدليل سماعي من القرآن ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١١/١٢٢).
(٢) سيبويه، الكتاب (ج٤/٢٢٥).
(٣) الفارسي، الايضاح العضدي (ص٢٥١).
(٤) المبرد، المقتضب (ج١/٤٤).
(٥) ابن السراج، الأصول في النحو (ج١/٤٠٩).

تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].أي بعضًا من أموالهم فلو لم يكن المعنى كذلك لكان الإنفاق والصدقة من المال كله، وهذا ليس المقصود.

**٨٠. مسألة: حكم ما بعد (إلى) في الدخول في المعنى.**

يقول تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة:١٨٧].

يقول أبو حيان[١]: "والصحيح المذهب الأول؛ لأن الأكثر في كلامهم إذا اقترنت قرينة ألا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، تقول: ذهبت إلى زيد، ودخلت إلى بكر، وقمت إليك، فلا يكون ما بعدها داخلًا في الفعل الذي قبلها في شيء من ذلك ولا في أمثاله، وقد يكون بخلاف ذلك، فإذا عري عن القرينة وجب الحمل على الأكثر".

**التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في حكم ما بعد (إلى) أيدخل في ما قبلها أو لا يدخل؟

"فإن اقترنت به قرينة تدل على أنه داخل فيما قبلها أو خارج عنه كان على حسب القرينة وذلك نحو: (اشتريت الشقة إلى طرفها) فالطرف داخل في الشراء.

وإن لم تقترن به قرينة فإنَّ في ذلك خلافًا بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أن ما بعدها داخل فيما قبلها، ومنهم من ذهب إلى أن ما بعدها غير داخل فيما قبلها.

فإذا لم يتصور أن يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها إلا مجازًا وجب أن يحمل على أنه غير داخل فيما قبلها لأن الكلام لا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة".[٢]

اختار أبو حيان أنَّ (إلى) لا تدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، وترجح الباحثة أنَّ الأصل في معناها هو انتهاء الغاية، فما بعد (إلى) غير داخل فيما قبلها، والغاية التي تفيدها زمانية ومكانية، فالزمانية كقوله: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ والمكانية كقوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[المائدة: ٦].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١١/١٦٢).

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل (ج١/٤٩٩).

# الفصل الثاني
# المذهب النحوي لأبي حيان

## المبحث الأول

## موافقات أبي حيان للبصريين

كان أبو حيان بصري النزعة في النحو، يذهب مذهب سيبويه ويغترف من معينه الذي لا ينضب، وينهج نهج البصريين ويقتفي أثرهم، ويكبرهم ويرى آراءهم وأصولهم هي الراجحة في كثير من الأحيان، ويكفي لدلالته على رجحان مذهب أهل البصرة بأن يقول: ( وذلك لا يجوز عند البصريين)، أو (هذا هو الراجح) وإن أراد أن يطعن فيمن يخالف البصريين يكفي بأن يقول (وهذه نزعة كوفية) [١].

وقد وصفه شوقي ضيف بأنه يتعبد للبصريين، فقال: "ودائما نراه يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين، ما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيرا في آرائهم، على نحو ما مر بنا آنفا. وليس معنى ذلك أنه رفض جميع آراء الكوفيين، فقد كان يختار من حين إلى حين بعض آرائهم."[٢]

كان أبو حيان يعد كتاب سيبويه أجلَّ كتب النحو يقول: "ويؤخذ ذلك من علم النحو، وأحسن موضوع فيه وأجله كتاب ( أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر سيبويه) – رحمه الله تعالى، وقد أخذت هذا الفن عن أستاذنا الأوحد العلامة أبي جعفر ( أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي ) في كتاب سيبويه وغيره".[٣]

"ويعتبر رأي سيبويه هو الصحيح من بين المذاهب أو هو المسموع منن كلام العرب.

وليس من السهل حصر المواضع التي وافق فيها أبو حيان سيبويه أو رد على من يخطئه أو دافع عنه أو رجح آراءه، إذ يكفي في كل مسألة أن يقول ( ومذهب س كذا) أو (نص س كذا) أو (قال س كذا).

ويكفينا دلالة على كثرة اعتماده عليه أو أخذه بآرائه أن يرمز إليه بحرف (س) في كتابه التذييل والتكميل اختصارًا لاسمه لكثرة تكراره فيقول (قال س)، (لم يحفظ س)، (نص س)، (رأى س)، (وما ذهب إليه س).

---

(١) الحديثي، أبو حيان النحوي (ص٢٨٥).

(٢) شوقي ضيف، المدارس النحوية (ص٢٣٣).

(٣) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج١/١٠٦).

وهذه دلالة واضحة على اهتمام أبي حيان بهذا الرجل واعتماده عليه اعتمادًا كبيرًا، فقد كان (الكتاب) دستور النحاة على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم، ولم يسلم نحوي من التأثر به والأخذ عنه"[١].

هذا موقف أبي حيان من البصريين وهو موقف يوحي بأنه كان متابعًا لهم في كل ما ذهبوا إليه، ولكنه مع ذلك لا يقلدهم تقليدًا أعمى أو يأخذ بجميع آرائهم من غير تدقيق وتمحيص، فقد خالفهم في بعض المسائل ورجح آراء الكوفيين في بعض الأحيان، مستشهدا لهم بالقرآن الكريم والشعر الصحيح والكلام الموثوق به، ومن أمثلة موافقة أبي حيان للبصريين:

- وافق رأي البصريين في أن الفاعل لا يكون جملة[٢].
- وافق رأي البصريين بأن (لو) شرطية غير مصدرية لقوله: "وأكثر النحويين لا يعرفون ذلك"[٣].
- وافق رأي البصريين في أن أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة[٤].
- وافق أبو حيان رأي سيبويه بجواز حذف خبر (إنَّ) للعلم به بقوله (والصحيح من هذه المذاهب مذهب س)[٥].
- وافق أبو حيان رأي سيبويه في موقع أنَّ ومعموليها من الإعراب بعد لو من أنَّ (أنَّ) ومعموليها في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف "[٦].
- وافق رأي البصريين من جواز إعمال(إنْ) المخففة وإن خالفهم الكوفيون، فهم محجوجون بالسماع الثابت من القرآن، بقوله: "فإذا خُففت جاز إعمالها على قلة"[٧].
- ذهب أبو حيان إلى ما ذهب إليه البصريون من إعمال العامل الثاني، لأنه الأفصح وبه جاء القرآن، أما إعمال الأول فهو قليل، لذا لم يرد في القرآن.

---

(١) الحديثي، أبو حيان النحوي (ص٢٩٢-٢٩٤).
(٢) انظر: متن الرسالة (ص٢٢).
(٣) انظر: متن الرسالة (ص٢٥).
(٤) انظر: متن الرسالة (ص٣٣).
(٥) انظر: متن الرسالة (ص٥٨).
(٦) انظر: متن الرسالة (ص٥٩).
(٧) انظر: متن الرسالة (ص٦٢).

لقوله: "حكى بعض النحويين أن الكوفيين يختارون إعمال الأول، لأن الكلام به أتم، ولم أجد ذلك على ما حكى"[١].

- وافق مذهب سيبويه على أن (هنيئًا مريئًا) منصوب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره[٢].
- اختار مذهب البصريين بعدم وقوع (إلا) بمعنى الواو لقوله: "فلا تكون إلا في معنى الواو)"[٣].

(١) انظر: متن الرسالة (ص٦٩).

(٢) انظر: متن الرسالة (ص٧٠).

(٣) انظر: متن الرسالة (ص٧١).

## المبحث الثاني
## موافقات أبي حيان للكوفيين

إنَّ أبا حيان وإنْ كان ينهج نهج البصريين ويأخذ بأقوالهم ويعتمد آراءهم في كثير من المسائل، فإنه ليس مقلدًا لهم يحكي آراءهم وأقوالهم فقط، بل نراه يصرح في مواضع من كتابه تفسير البحر المحيط: "ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ، ولا على ما اختاروه، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه"(١).

أما موقفه من الكوفيين فنجده قد خالفهم في أكثر المسائل النحوية ووافقهم في القليل منها، و السبب في ذلك أن الكوفيين اعتمدوا في بناء قواعدهم على السماع القليل، كما اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، وكذلك بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء وقاسوا عليها.

قال السيوطي: "الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلًا وبوَّبوا عليه بخلاف البصريين"(٢) ونقل أيضًا قول بعضهم: "عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام، جعلوه بابًا أو فصلًا"(٣).

أبو حيان لا يقف موقف المعارض دائما من المذهب الكوفي بل يوافقهم في بعض المسائل التي يرى فيها أنهم على حق، فيحتج بالقراءات وبذلك يخالف مذهب البصريين الذين لا يعتبرونها مصدرًا من مصادر الاحتجاج، ويخالف الكوفيين في قبولهم لجميع القراءات وقبولهم ما شذ منها وما خالف.

فنراه يقف موقفًا وسطًا بين المدرستين، فيحتج بما تواتر من القراءات وما صحَّ منها، ويدافع عن القراء ويرد على مخطئيهم، ومن أمثلة موافقة أبي حيان للكوفيين:

- وافق مذهب الكوفيين في أنه لا يجب إبراز الضمير إذا لم يلبس(٤).

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط (ج٢/٤٦).
(٢) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله (ص٣٥٩).
(٣) السيوطي، همع الهوامع (ج١/٤٥).
(٤) انظر: متن الرسالة (ص٤٠).

- أيَّد رأي الفراء بأن ما بعد (جرم) رفع بالفاعلية وأنَّ (لا) ليست نفي لـ (جرم)[١].
- وافق مذهب الكوفيين بجواز وقوع الماضي حالًا بدون (قد)[٢].
- أجاز الكوفيون العطف من غير إعادة الجار في مسألة (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار) ورجَّح أبو حيان رأي الكوفيين، بينما اشترط البصريون إعادة الجار[٣].
- وافق مذهب الكوفيين بجواز استعمال (من) في الزمان والمكان[٤].

---

(١) انظر: متن الرسالة (ص٦٠).

(٢) انظر: متن الرسالة (ص٧٦).

(٣) انظر: متن الرسالة (ص٨٣).

(٤) انظر: متن الرسالة (ص٨٦).

## المبحث الثالث

## مصطلحات أبي حيان وإعراباته ومع من يعد نفسه

المصطلح النحوي: "هو اتفاق النحاة على ألفاظ معينة لتؤدي معاني معينة"[١]

كان موقف أبي حيان من المصطلح النحوي يميل للمصطلح البصري في الأعم والأغلب، ونذكر بعضًا من مصطلحاته التي استخدمها في كتابه التذييل والتكميل، ومن ذلك:

١. المضمر: مصطلح بصري قال في كتابه التذييل والتكميل "يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المضمر هو الحياة"[٢].
٢. ضمير الشأن: "وهذا باطل عندنا لأن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة"[٣].
٣. البدل: " أن يكون (هُوَ) عائدًا على (أحد) من قوله تعالى: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ)، و(أَن يُعَمَّرَ) فاعل بـ(مزحزحه) أو بدل من (هُوَ)"[٤].
٤. الجر: "وحروف الجر اختصت بالأسماء، فعملت الإعراب الذي اختص بالأسماء، وهو الجر"[٥].
٥. التوكيد: " وقسم أصحابنا التوكيد إلى لفظي ومعنوي"[٦].
٦. اسم الإشارة: "والذي تلقناه من الشيوخ أن أعرف المعارف هو المضمر، ويليه العلم، ويليه اسم الإشارة"[٧].

هذه المصطلحات التي وردت في كتابه التذييل والتكميل تبين أنها كانت في أغلبها مصطلحات بصرية، لأنه يميل للمذهب البصري، إلا أنه لم يُمنع من استخدامات مصطلحات كوفية نذكر بعضًا منها:

---

(١) دراسة في النحو الكوفي، (ص٢٠٨).
(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٢/٢٧٠).
(٣) المرجع السابق (ج٤/١٧٠).
(٤) السابق نفسه (ج٤/٣١٣).
(٥) السابق نفسه (ج١١/١١٤).
(٦) السابق نفسه (ج٧/١٤٧).
(٧) السابق نفسه (ج٢/١١٣).

١. الخفض: "ذكر بعض النحويين أن المصدر إذا قصد به المضي كان الخفض أحسن حملاً بوجه ما على اسم الفاعل، والمنون في الاستقبال أحسن منه في المضي، وخفض المفعول أحسن من الفاعل حملًا على ذلك"[١].

٢. المفعول الذي لم يسم فاعله: "حد هذا المفعول الذي لم يسم فاعله هو حد الفاعل، إلا أنه يقول مكان "غير مصوغ للمفعول": مصوغ للمفعول"[٢].

٣. النعت: " الإتباع يشمل النعت والتأكيد والبدل والعطف"[٣].

٤. العماد: "لم يوضع العماد لأن يدخل بين المبتدأ والخبر " [٤].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١١/٨٠).

(٢) المرجع السابق(ج ٦/٢٢٥).

(٣) السابق نفسه (ج ١١/٩٢).

(٤) السابق نفسه (ج ٢/٢٨٨).

## المبحث الرابع
## موقف أبي حيان من القراءات القرآنية

اعتمد أبو حيان على القرآن الكريم في القواعد النحوية وتثبيتها، ولم يكن ليقبل بأن يستشهد بكل قراءة وصلت إليه، إنما كان يعتمد على صحة الرواية وتواترها، فيرى أن القراءات جاءت على لغة العرب متواترها وشاذها، ولكن لا يجوز أن يؤخذ بها جميعًا، إنما يجب الاحتجاج بها إذا صح السند في روايتها إن كان عدلًا ضبطًا، لذلك كان يأخذ بقراءة القراء السبعة ويعتمد عليها.

"وأعلى القراءات وأصحها ما أجمعت عليه السبعة، والقراءات السبع التي أخذ بها المسلمون اعتبروها أصح القراءات هي: قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو بن العلاء وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وقد اهتم أبو حيان بقراءة هؤلاء القراء واعتمد عليها اعتمادًا كبيرًا ودافع عن قراءاتهم التي خطَّأ بعضها النحاة.

ولم يكن اعتماد أبي حيان في القراءات على القراء السبعة فحسب، بل كان يأخذ عن غيرهم من القراء الذين صحت روايتهم" [(١)].

وأخذ أبو حيان بقراءة القراء السبعة، لأن قراءتهم متواترة صح سندها ووثق رواتها، وهؤلاء العرب أقحاح عدول تلقَّى أكثرهم القراءة عن الصحابة، قال أبو حيان: "ما قرئ في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقلة"[(٢)].

"ويرى أبو حيان أن القراءة أحق بالاتباع من أقيسة البصريين وأصولهم وقواعدهم؛ لأن القراءة سنة متبعة، ويعتمد على المسموع المروي منها، وليس السماع أو النقل محصورًا على البصريين، وإنما الكوفيون قد نقلوا وحفظوا ورووا قراءات متواترة يصح الاعتماد عليها والخروج بها عن أقيسة البصريين ونحوهم"[(٣)].

---

(١) الحديثي، أبو حيان النحوي (٤١٨،٤١٩).
(٢) السيوطي، همع الهوامع (ج٢/٥٣٨).
(٣) الحديثي، أبو حيان النحوي (٤٢٨).

**موقف أبي حيان من القراءات المتواترة**

اعتمد أبو حيان على القراءات المتواترة، فلا يرجح أيًا من القراءات على القراءة الأخرى، فلا يجوز رد بعض القراءات أو الطعن فيها، فهو يتصدى لكل من ردَّ قراءة متواترة أو ضعفها أو قلل من شأنها، فيقول أبو حيان: "وقد تقدّم أني لا أرى شيئاً من هذه التراجيح؛ لأنها كلها منقولة متواترة قرآناً ، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى"(١).

ويقول الدكتور عبد العزيز الدليمي: "وقف أبو حيان من القراء والقراءات موقفًا يُحمَد عليه، وبعَث في قلوبنا الإجلال والإكبار، وكان موقفه يتلخَّص في دفاعه عن القراء والقراءات؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، قرأ ابن عامر بنصب (أولادَهم)، وجرِّ (شركائهم)، ففصَل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، فردَّها الزمخشري، وردَّ عليه أبو حيان بقوله: وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح مَحض قراءة متواترة... وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرَّاء الأئمة الذين تخيَّرتْهم الأمة لنقْل كتاب الله شرقًا وغربًا"(٢).

ويقول ابن تيمية: "فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علمًا وعملًا لا يجوز ترك مُوجب إحداهما لأجل الأخرى"(٣).

**موقف أبي حيان من القراءات الشاذة**

كان أبو حيان يستعرض القراءات الشاذة ولا يخطئ قارئها ولا يبني عليها قاعدة، واعتبرها من قبيل التفسير وكان يوجهها على المعاني التفسيرية.

ويقول الدكتور عبد العزيز أيضًا: " ونادرًا ما كان يحكم على قراءة من القراءات بأنها ضعيفة، أو يُفضِّل قراءة على أخرى، ويعترف أبو حيان بأن بعض القراءات عَسِرة، ويَنفرد بتخريج القراءات التي لمْ يخرِّجها غيره، كتخريجه لقراءة ابن السميفع، ولكنه لا يَبني عليها قاعدة، وقد يُخرِّج القراءات الشاذة تخريج شذوذ، يقول: وهذا التوجيه ضعيف أيضًا، وهو توجيه شذوذ"(٤).

---

(١) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج٢/٥٣٠).

(٢) الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط؛ للدكتور عبد العزيز الدليمي، (ص٨٥).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوي (ج١٣/٣٩١).

(٤) الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط؛ للدكتور عبد العزيز الدليمي، (ص٨٦).

لقد كان للقراءات القرآنية المحتج بها في (التذييل) مصدران، أولهما: كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك، ذلك أنه أورد جميع القراءات التي نص عليها ابن مالك، أما القراءات الأخرى فهي مما احتج به أبو حيان نفسه.[1]

لأبي حيان في استشهاده بالقراءات منهجان، فقد ينقلها عن ابن مالك في سياق نص يشرح فيه بعضًا من كلام ابن مالك فيوردها كما هي منسوبة أو غير منسوبة، ومن ذلك أن أبا حيان نقل نصا طويلا عن شرح التسهيل لابن مالك، وذلك في مبحث حذف نون الوقاية قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠] في قراءة من حذف النون. وقد علق أبو حيان على هذه القراءة فقال[2] "وقد اختلف في المحذوفةً، فقيل: هي نون الرفع، وهو مذهب، واختيار المصنف، ورجح ذلك في شرحه أنها قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقايةً المتصلةً بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد أولى من حذف ما لم يعهد حذفه، وأيضًا فنون الرفع نائبةً عن الضمةً، وقد حذفت الضمة تخفيفًا في الفعل في نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾ [البقرة: ٦٧] في قراءة من سكن الراء، وفي الاسم نحو ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ﴾ [الزخرف: ٨٠] في قراءة من سكن اللام، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل، وليؤمن أيضًا حذف نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولًا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، ولأن نون الوقاية لو كانت المحذوف لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثانٍ".

كما سعى أبو حيان إلى توجيه بعض القراءات كما نرى في توجيهه قراءة ﴿هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ على أن (هنَّ) مبتدأ و(لكم) الخبر، و(أطهر) منصوب على الحال والعامل فيها معنويا وهو المجرور.[3]

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فإن الواو إما عائدة على المعطوف والمعطوف عليه أو على المعطوف وحده مستغنى بخبره عن خبر المعطوف عليه، فهذا ممتنع لأنه من باب الاستدلال بالثاني.

وجَّه أبو حيان رأيه فيقول وهو ضعيف، وإنما الجيد الاستدلال بالأول، كقوله تعالى:﴿ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب،

---

(١) الحديثي، أبو حيان النحوي (ص٤١٧-٤٣٠).

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/١٩١-١٩٢).

(١) المرجع السابق (ج٢/٢٩٦).

ولو سلم استعمال هذا الوجه مع ضعفه لمنع من استعماله هنا تخالف المستدل به والمستدل عليه في المعني، وذلك لا يجوز بإجماع، فتعين عود الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه، وكون الصلاة معبرًا بها عن حقيقتين مختلفتين وهو المطلوب[1].

وقد يتركها من دون أي تعليق أو تعليل، فينقلها عن ابن مالك دون أن ينسبها إلى قارئ معين من ذلك "مثال ذلك في السعة قراءة من قرأ ﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحُۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. بسكون الواو"[2]، وهذه قراءة شاذة نص عليها ابن جني في المحتسب.

واحتج ابن مالك على أن لحاق نون الوقاية للظرف (لدن) أكثر من عدمه، ونقل عن سيبويه جعله عدم لحاقها من الضرورات. واستدل ابن مالك على جواز عدم لحاقها في فصيح الكلام وفي السعة بقراءة نافع ﴿مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا ٧٦﴾ [الكهف: ٧٦] بتخفيف النون وضم الدال.[3]

ونقل عن ابن مالك استشهاده على تقدير الرفع والجر قوله: "رفع الحرف الصحيح وجره مثال تقدير الرفع فيه قراءة مسلمة بن محارب ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بإسكان التاء، وحكى أبو زيد ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ ٨٠﴾ [الزخرف: ٨٠] بإسكان اللام، وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من "يعلمهم "ونحوه. وتسكين المجرور كقراءة أبي عمرو ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]".[4]

ومن ذلك ما استشهد به أبو حيان بقراءة من قرأ ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧] بفتح النون[5] فهي قراءة شاذة.

والضمير (أنا) استشهد ابن مالك بقراءة نافع ﴿قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٨] على رأي الكوفيين أن (أنا) بثبوت الألف وقفًا ووصلًا هو الأصل، وهي لغة بني تميم [1]، أما البصريون فيرون أن الضمير هو الهمزة والنون، والألف للإشباع.

وخلاصة القول: إنَّ أبا حيان كان من خيرة المدافعين عن القراءات القرآنية، واستطاع بعلمه الغزير الدفاع والهجوم على الطاعنين رادًا على أقوالهم بالحجة والدليل.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٢٣١،٢٣٠).
(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج١/٢١٥).
(٣) المرجع السابق (ج٢/١٨٢).
(٤) المرجع نفسه (ج١/٢١٦،٢١٥).
(٥) المرجع نفسه (ج١/١٨٩).
(١) المرجع نفسه (ج٢/١٩٥).

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله حمدًا كثيرًا مباركًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمدًا حتى يبلغ الحمد منتهاه.

وبعد الانتهاء من إعداد هذه الرسالة وفق الخطة المذكورة في المقدمة توصلت الباحثة لبعض النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

**أولًا: النتائج**

١- كان أبو حيان يميل للمذهب البصري، ولم يكن متعصبًا لآرائهم في جميع المسائل، بل خالفهم بمقتضى الدليل، وأخذ ببعض المسائل الكوفية التي توافق الدليل.

٢- إنَّ سبب تأليفه لكتاب التذييل والتكميل حبه لمصنفات ابن مالك، ورغبة طلاب العلم في ذلك.

٣- سار أبو حيان على منهج ابن مالك في تقسيم الفصول والأبواب، فلم يزد أو ينقص شيئا.

٤- تميز كتاب التذييل والتكميل بغزارة مادته العلمية، واستقصاء الأوجه الواردة فيها، ونسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها.

٥- كثرة الشواهد القرآنية والشعرية، فما من مسألة إلا ويأتي بالدليل، فهو المفسر لكتاب الله، وصاحب العقلية الموسوعية المتعمقة.

٦- تميز الكتاب بمزجه للنحو والصرف، وهذه طريقة القدامي كسيبويه والمبرد وابن السراج.

٧- اعتمد على الأدلة النحوية من سماع وقياس، وابتعد عن التأويلات والعلل النحوية غير العلمية وغير المجدية.

٨- في شرحه للمسائل كان يعقد موازنة بين الآراء، ويرجح ما يراه مناسبا ويعلق عليها.

٩- اعتد أبو حيان بالقراءات القرآنية ودافع عنها دفاعًا مجيدًا، ومراعاة القواعد النحوية، واحترم ما أجمع عليه النحاة، وحمل الأدلة على أحسن الوجوه، والبعد عن التكلف.

١٠- وقف أبو حيان من الخلاف النحوي موقف الرافض؛ لأنه لا يبنى عليه حكم لفظي أو معنوي، واختار مذهبًا معينًا فيها.

١١- اختلف مع ابن مالك في بعض من القضايا، ويرجع السبب في ذلك أنَّ ابن مالك ينهج منهج الكوفيين.

**ثانيًا: التوصيات**

١- أوصي الباحثين والدارسين بتحقيق كتاب التذييل والتكميل لتكتمل أجزاؤه وترى النور، فما زال بعض من أجزائه مخطوطًا لم يتم تحقيقه بعد.

٢- موضوعات كتاب التذييل والتكميل تصلح بأن تكون بحوثًا للدراسين فهو كتاب مليء بالموضوعات العلمية الجمَّة.

٣- دراسة بقية المسائل والاختيارات النحوية التي لم تتطرق إليها الباحثة.

# المصادر والمراجع

ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله. (١٩٨٦م). *البسيط في شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي (د. ط). (د. م): دار الغرب الإسلامي.
ابن أبي سلمى، زهير.( ١٩٨٨م). *الديوان*. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. (د. ت). *البديع في علم العربية*. تحقيق: فتحي أحمد علي الدين. (د. ط). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
الأخفش، أبو الحسن المجاشعي. (١٩٩٠م). *معاني القرآن*. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري، خالد عبدالله. (٢٠٠٠م). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى. (١٩٩٨م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط١. لبنان: دار الكتب العلمية.

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. (د. ت). المفردات في غريب القرآن. (د. ط). تحقيق: صفوان عدنان الداودي. (د.م): دار القلم.

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٣م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. ط١. (د. م): المكتبة العصرية.

التهانوي، محمد بن علي. (١٩٩٦م). *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. ط١. بيروت: مكتبة لبنان.

ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. (٢٠٠٥م). *مجموع الفتاوى*. تحقيق: أنور الباز. ط٣. (د. م): دار الوفاء.
الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف. (د. ت). *الجواهر الحسان في تفسير القرآن*. (د. ط). (د. م): (د. ن).
ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني. (د. ت). *مجالس ثعلب*. (د. ط). (د. م): (د. ن).

جبر، يحيى عبد الرؤوف. (١٩٩٢م). *الشاهد اللغوي*. مجلة النجاح للأبحاث. ٢ (٦)، ٢٦٥.

ابن الجزري، شمس الدين محمد بن يوسف. (١٩٨٢م). *غاية النهاية في طبقات القراء*. ط٣. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. (د. ت). *النشر في القراءات العشر*. تحقيق: علي محمد الضباع. (د. ط). (د. م): دار الكتاب العلمية.
ابن جني، أبو الفتح عثمان. *الخصائص* (ط٤). (د. م): الهيئة المصرية العامة للكتاب.
ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر. (١٩٨٢). *الإيضاح في شرح المفصل*. (د. ط). بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

الحديثي، خديجة. (١٩٦٦م). *أبو حيان النحوي*. ط١. بغداد: دار النهضة.

الحديثي، خديجة. (١٩٨١م). *موقف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف*. (د. ط). العراق: دار الرشيد.

الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد. (١٩٨٩م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق: محمود الأرناؤوط. ط١. دمشق: دار ابن كثير.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٩٩٨م). *إرتشاف الضرب من لسان العرب*. ط١. تحقيق: رجب محمد. القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (د.ت). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. (د. ط). تحقيق: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٤٢٠هـ). *تفسير البحر المحيط*. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الخطيب، لسان الدين. (١٩٧٥م). *الإحاطة في أخبار غرناطة*. ط١. تحقيق: محمد عبدالله عنان. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الدليمي، عبد العزيز علي مطلك. (١٩٩٢م). *الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط* (رسالة دكتوراة). العراق: بغداد.
ديرة، أحمد ديرة. (١٩٩٣م). *دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء*. ط١. طرابلس: دار قتيبة.
الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل. (١٩٨٨م). *معاني القرآن وإعرابه*. (د. ط). بيروت: عالم الكتب.
الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (١٩٨٤م). *كتاب حروف المعاني*. تحقيق: علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. (د. ت). البرهان في علم القرآن. تحقيق: محد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

الزركلي، خير الدين. (١٩٨٠م). *الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب المستعربين والمستشرقين*. ط٥. بيروت: دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (١٤٠٧هـ). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. (د. ط). بيروت: دار الكتاب العربي.

السبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب. (١٩٩٩م). *طبقات الشافعية الكبرى*. ط١. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. (د. ت). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (د. ط). . بيروت: مؤسسة الرسالة.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (د.ت). *الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون*. (د. ط). تحقيق: أحمد الخراط. دمشق: دار القلم.

سيبويه، عمر بن عثمان. (د.ت). *الكتاب*. (د. ط). تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: عالم الكتب.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (٢٠٠٦م). *الاقتراح في أصول النحو*. تحقيق: عبد الحكيم عطية. ط٢. دمشق: دار البيروتي.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. (د.ت). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. (د. ط). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (د. ط). مصر: المكتبة الوقفية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (١٩٩٨م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط١.بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاعر، حسن موسى. (١٩٨٨). *الكشف عن صاحب البسيط في النحو*. ط٢٠. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة. (١٩٩١م). *أمالي ابن الشّجريّ*. تحقيق: محمود محمد الطناحي. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الصبان، محمد بن علي. (١٩٩٧م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني وألفية ابن مالك*. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصفدي، صلاح الدين بن أيبك الصفدي. (٢٠٠٠م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط. ط١. لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الصفدي، صلاح الدين. (١٩٩٨م). *أعيان العصر وأعوان النصر*. ط١. تحقيق: علي أبو زيد وآخرون. بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.

ضيف، شوقي. (د. ت). *المدارس النحوية*. ط٧. مصر: دار المعارف.

عباس حسن. (د. ت). *النحو الوافي*. ط١٥. (د. م): دار المعارف.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى. (د. ت). *مجاز القرآن* . تحقيق: محمد فواد سزگين. (د. ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.

العثيمين، محمد بن صالح بن محمد. (د. ت). *مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب*. ط١. (د. م): مكتبة الرشيد.

العسقلاني، أحمد بن علي. (د.ت). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*. (د. ط). بيروت: دار الجيل.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (د.ت). *شرح جمل الزجاجي*. (د.ط). تحقيق: صاحب أبو جناح. (د.م): (د.ن).

عضيمة، محمد عبد الخالق. (١٩٧٢م). *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*. (د. ط). القاهرة: دار الحديث الشريف.

ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب. (١٩٩٣م). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد. ط١. لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي. (١٩٨٥م). *شرح ابن عقيل*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٢. دمشق: دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. (١٩٨٦م). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. ط١. (د. م): دار الغرب الإسلامي.
ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. (١٩٩٧م). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. ط١. (د. م): محمد علي بيضون.
الفارسي، أبو علي. (١٩٦٩م). *الإيضاح العضدي*. تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ط١. (د. م): (د. ن).
الفارسي، أبو علي. (١٩٨٥م). *المسائل البصريات*. تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط١. (د. م): مطبعة المدني.
الفارسي، أبو علي. (١٩٨٧م). *المسائل الحلبيات*. تحقيق: حسن هنداوي. ط١. دمشق: دار القلم.
الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (١٩٩٣م). *الحجة للقراء السبعة*. تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرون. ط٢. دمشق: دار المأمون للتراث.
الفراء، يحيى بن زياد. (٢٠٠٣م). *معاني القرآن*. تحقيق: فائق اللبون. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (١٩٨٥م). *الجمل في النحو. فخر الدين قباوة*. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.
الفرزدق، همام بن صعصعة. (١٩٩٦م). *ديوان الفرزدق*. ط١. لبنان: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
الفوزان، عبد الله بن صالح. (د. ت). *تعجيل الندى بشرح قطر الندى*. (د. ط). (د. م): (د. ن).
الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (٢٠٠٠م). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. تحقيق: محمد المصري. ط١. مصر: دار سعد الدين.
القوجوي، محمد بن مصطفى. (١٩٩٥م). *شرح قواعد الإعراب لابن هشام*. تحقيق: إسماعيل مروة. ط١. دمشق: دار الفكر.
القيسي، مكي بن أبي طالب. (١٤٠٥هـ). *مشكل إعراب القرآن*. تحقيق : حاتم صالح الضامن. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٩٠م). *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: عبد الرحمن السيد وآخرون. ط١. (د. م): هجر للطباعة والنشر.
ابن مالك، محمد جمال الدين. (١٩٨٢م). *شرح الكافية الشافية*. ط١. المملكة العربية السعودية: دار المأمون للتراث.

المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي. (د. ت). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت: عالم الكتب.

المبرد، محمد بن يزيد المبرد. (١٩٩٧ م). *الكامل في اللغة والأدب. تحقيق:* محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٣. القاهرة: دار الفكر العربي.

المخزومي، مهدي. (١٩٥٨م). *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*. (د. ط). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم. ( ١٩٩٢م). *الجنى الداني في حروف المعاني*. ط١. تحقيق: فخر قباوة. بيروت: دار الكتب العلمية.

المقري، أحمد بن المقري التلمساني. (١٩٠٠م). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*. تحقيق: إحسان عباس. ط١. بيروت: دار صادر.
ابن منظور، جمال الدين. (٢٠٠٣م). *لسان العرب*. تحقيق: عامر حيدر. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد. (١٤٢٩هـ). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون. ط١. مصر: دار السلام.
النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل. (١٩٨٨م). *إعراب القرآن*. تحقيق: زهير غازي زاهد. (د.ط). بيروت: عالم الكتب.
النشرتي، حمزة عبد الله. (١٩٨٥م). *الرابط وأثره في التراكيب في العربية*. ط١٧. المدينة المنورة: الجامعة الاسلامية.
ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف. (١٣٨٣م). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. تحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد. *ط١١*. القاهرة: (د. ن).
ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف. (١٩٨٥هـ). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. ط٦. دمشق: دار الفكر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف. (د. ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. (د. ط). (د. م): دار الفكر.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي. (٢٠٠١م). *شرح المفصل للزمخشري*. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

## الفهارس الفنية

## أولاً: فهرس الآيات القرآنية

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| | **سورة البقرة** | | |
| ١. | ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ | ٦ | ٣٩ |
| ٢. | ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ | ٥٤ | ١٠٢ |
| ٣. | ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾ | ٦٧ | ١٠١ |
| ٤. | ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌ عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ | ٦٨ | ٦٥ |
| ٥. | ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ | ٧١ | ٥٥ |
| ٦. | ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ | ٩٠ | ٧٩ |
| ٧. | ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ | ٩٦ | ٢٥ |
| ٨. | ﴿وَعَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ | ١٢٥ | ٣٦ |
| ٩. | ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ﴾ | ١٤٣ | ٦٣ |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١٠. | ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ | ١٥٠ | ٧١ |
| ١١. | ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ | ١٨٧ | ٩٠ |
| ١٢. | ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ﴾ | ٢١٧ | ٨٣ |
| ١٣. | ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ | ٢٢٨ | ١٠٢ |
| ١٤. | ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ | ٢٣٤ | ٤١ |
| ١٥. | ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ | ٢٣٧ | ١٠٢ |
| ١٦. | ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾ | ٢٤٦ | ٧٦ |
| ١٧. | ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ | ٢٥٨ | ٣٥ |
| ١٨. | ﴿قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ | ٢٥٨ | ١٠٢ |
| ١٩. | ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ | ٢٥٣ | ٨٩ |
| سورة آل عمران | | | |
| ٢٠. | ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ | ٥٢ | ٨٧ |
| ٢١. | ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ | ١٠٣ | ٨٢،٥١ |
| ٢٢. | ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ | ١٨٥ | ٣٠ |
| سورة النساء | | | |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ٢٣. | ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ | ٢ | ٨٧ |
| ٢٤. | ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ | ٤ | ٧٠ |
| ٢٥. | ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ | ٢٨ | ٦٨ |
| ٢٦. | ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ | ١٣ | ٣٤ |
| ٢٧. | ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ﴾ | ٩٠ | ٧٦ |
| ٢٨. | ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ | ٩٦ | ٥٢ |
| ٢٩. | ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ | ١٢٥ | ٦٦ |
| ٣٠. | ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ | ١٧٠ | ٦٨، ٦٩ |
| ٣١. | ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ﴾ | ١٧١ | ٦٩ |
| ٣٢. | ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ | ١٧١ | ٦٨ |
| ٣٣. | ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ | ١٧٦ | ٦٩ |
| سورة المائدة | | | |
| ٣٤. | ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ | ٦ | ٩٠ |
| ٣٥. | ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ | ٣٨ | ٤٥ |
| ٣٦. | ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ | ٦٩ | ٦٤ |
| ٣٧. | ﴿فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ | ١٠٧ | ٨٥ |
| سورة الأنعام | | | |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ٣٨. | ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾ | ١ | ٦٨ |
| ٣٩. | ﴿قَالَ أَتُحَآجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾ | ٨٠ | ١٠١ |
| ٤٠. | ﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ | ٩١ | ٢٩ |
| ٤١. | ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ | ١١٧ | ٧٨ |
| ٤٢. | ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ | ١٢٤ | ٨٤ |
| ٤٣. | ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ | ١٣٧ | ١٠٠ |
| | **سورة الأعراف** | | |
| ٤٤. | ﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ | ١٠٦ | ٨٣ |
| ٤٥. | ﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَۖ﴾ | ١٠٢ | ٦٣ |
| ٤٦. | ﴿وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ | ١٣٢ | ٢٢ |
| ٤٧. | ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ | ١٤٢ | ٧٦ |
| ٤٨. | ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ | ١٤٢ | ٧٦ |
| | **الأنفال** | | |
| ٤٩. | ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ | ٢٦ | ٨٢ |
| ٥٠. | ﴿إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ﴾ | ٤٣ | ٦٦ |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| | **سورة التوبة** | | |
| ٥١. | ﴿وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٍۚ﴾ | ٥ | ٨٣ |
| ٥٢. | ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ﴾ | ٦٩ | ٣٢ |
| ٥٣. | ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ﴾ | ١٠٣ | ٨٩ |
| ٥٤. | ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ | ١٠٨ | ٨٦ |
| ٥٥. | ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ | ١٠٥ | ج |
| | **سورة يونس** | | |
| ٥٦. | ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ | ٢ | ٤٩ |
| ٥٧. | ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ٦٣﴾ | ٦٣ | ٨٦ |
| ٥٨. | ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآ﴾ | ٦٨ | ٥٣ |
| | **سورة هود** | | |
| ٥٩. | ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ | ٨ | ٥٠ |
| ٦٠. | ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾ | ٧٤ | ٢٧ |
| ٦١. | ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ | ٧٨ | ٧٤ |
| ٦٢. | ﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ | ١١١ | ٦٢ |
| | **سورة يوسف** | | |
| ٦٣. | ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ | ٢ | ١٨ |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ٦٤. | ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ | ١٣ | ٢٣ |
| ٦٥. | ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأٓيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ | ٣٥ | ٢٢ |
| ٦٦. | ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ | ٣٦ | ٦٦ |
| ٦٧. | ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ | ٨٠ | ٤٣ |
| ٦٨. | ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ | ٨٥ | ٤٨ |
| ٦٩. | ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ | ٨٦ | ٣٠ |
| | **سورة الرعد** | | |
| ٧٠. | ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ | ٤٣ | ٥٦ |
| | **سورة إبراهيم** | | |
| ٧١. | ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ | ٧ | د |
| | **سورة الحجر** | | |
| ٧٢. | ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ | ٢ | ٢٦ |
| ٧٣. | ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾ | ٤٧ | ٧٧ |
| | **سورة النحل** | | |
| ٧٤. | ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ | ٤١ | ٤١ |
| ٧٥. | ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ | ٦١ | ٢٦ |
| ٧٦. | ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ | ٦٢ | ٦٠ |
| ٧٧. | ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ | ١٢٣ | ٧٧ |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ٧٨. | ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ | ١٢٤ | ٢٢ |
| | **سورة الإسراء** | | |
| ٧٩. | ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ | ١٣٢ | ٥٢ |
| | **سورة الكهف** | | |
| ٨٠. | ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ | ٣٠ | ٤٣ |
| ٨١. | ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ | ٥٠ | ٨٠ |
| ٨٢. | ﴿مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ | ٧٦ | ١٠٢ |
| ٨٣. | ﴿قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ | ٩٦ | ٦٩ |
| | **سورة مريم** | | |
| ٨٤. | ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ عِتِيًّا﴾ | ٦٩ | ٣٤ |
| | **سورة طه** | | |
| ٨٥. | ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ | ١٧ | ٣٣ |
| ٨٦. | ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ | ٦٣ | ٦١ |
| ٨٧. | ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ | ٧٤ | ٣٢ |
| | **سورة الأنبياء** | | |
| ٨٨. | ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ | ٩٢ | ٧٩ |
| ٨٩. | ﴿وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ | ١٠٩ | ٢٤ |
| | **سورة الحج** | | |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ٩٠. | ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾ | ٢٥ | ٥٨ |
| ٩١. | ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾ | ٣٠ | ٨٩ |
| ٩٢. | ﴿ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ ﴾ | ٧٣ | ٦٧ |
| | سورة المؤمنون | | |
| ٩٣. | ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴾ | ٣٧ | ٣١ |
| | سورة النور | | |
| ٩٤. | ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ ﴾ | ٢ | ٤٥ |
| ٩٥. | ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ ﴾ | ٥ | ٧٤ |
| ٩٦. | ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ | ٤٣ | ٨٩ |
| ٩٧. | ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ ﴾ | ٤٥ | ٩٠ |
| ٩٨. | ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ ﴾ | ٥٥ | ٨٩ |
| ٩٩. | ﴿ وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحٗا فَلَيۡسَ عَلَيۡهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعۡنَ ثِيَابَهُنَّ غَيۡرَ مُتَبَرِّجَٰتِۭ بِزِينَةٖۖ ﴾ | ٦٠ | ٤٦ |
| | سورة الشعراء | | |
| ١٠٠ | ﴿ فَظَلَّتۡ أَعۡنَاقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ | ٤ | ٤٠ |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١٠١ | ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ | ١٠٢ | ٣٨ |
| ١٠٢ | ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ | ١٨٦ | ٦٣ |
| | **سورة النمل** | | |
| ١٠٣ | ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ﴾ | ٩١ | ٣٠ |
| | **سورة العنكبوت** | | |
| ١٠٤ | ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ | ٩ | ٤١ |
| ١٠٥ | ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ﴾ | ٦٩ | ٤١ |
| | **سورة الروم** | | |
| ١٠٦ | ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ﴾ | ٤ | ٨٦ |
| | **سورة لقمان** | | |
| ١٠٧ | ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ | ٢٧ | ٥٩ |
| | **سورة الأحزاب** | | |
| ١٠٨ | ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ | ٣٥ | ١٠١ |
| ١٠٩ | ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ۚ﴾ | ٥٦ | ١٠١ |
| | **سورة سبأ** | | |
| ١١٠ | ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ | ٤٠ | ٤٩ |
| ١١١ | ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ﴾ | ٤٦ | ٣٠ |
| | **سورة فاطر** | | |
| ١١٢ | ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى | ٨ | ٤٢ |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| | ﴿مَن يَشَآءُ﴾ | | |
| ١١٣ | ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ٤١﴾ | ٤١ | ٢٧ |
| ١١٤ | ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ | ٤١ | ٥٣ |
| | **سورة يس** | | |
| ١١٥ | ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ | ١٣ | ٦٧ |
| ١١٦ | ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ | ٣٧ | ٢٨ |
| | **سورة ص** | | |
| ١١٧ | ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾ | ٣ | ٥٤ |
| ١١٨ | ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ﴾ | ٦ | ٣٧ |
| ١١٩ | ﴿فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ | ٧٢ | ٣٧ |
| ١٢٠ | ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ | ٧٥ | ٣٧ |
| | **سورة فصلت** | | |
| ١٢١ | ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ﴾ | ٤١ | ٥٨ |
| ١٢٢ | ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ﴾ | ٤٢ | ١٧ |
| | **سورة الزخرف** | | |
| ١٢٣ | ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ ٨٠﴾ | ٨٠ | ١٠١، ١٠٢ |
| | **سورة الدخان** | | |
| ١٢٤ | ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ | ٥٦ | ٧٢ |
| | **سورة الجاثية** | | |
| ١٢٥ | ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ | ٢٣ | ٦٦ |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| | سورة الأحقاف | | |
| ١٢٦ | ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ | ٩ | ٢٤ |
| ١٢٧ | ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ﴾ | ١٧ | ١٠٢ |
| | سورة القمر | | |
| ١٢٨ | ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ﴾ | ٧ | ٨٥ |
| | سورة الجمعة | | |
| ١٢٩ | ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡۖ﴾ | ٨ | ٤٨ |
| | سورة الحاقة | | |
| ١٣٠ | ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ | ١٩ | ٦٩ |
| ١٣١ | ﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾ | ٤٧ | ٥٣ |
| | سورة القلم | | |
| ١٣٢ | ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ | ٦ | ٥٦ |
| ١٣٣ | ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ﴾ | ٥١ | ٦٣ |
| | سورة البروج | | |
| ١٣٤ | ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ﴾ | ١٠ | ٤٧ |
| ١٣٥ | ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥﴾ | ١٥ | ٤٤ |
| | سورة الشمس | | |
| ١٣٦ | ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ٦ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ٧﴾ | ٥-٧ | ٣٧ |
| | سورة الهمزة | | |

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١٣٧ | ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ | ٢ | ٨٥ |

## ثانيًا: فهرس الأبيات الشعرية

| البيت الشعري | القائل | الصفحة |
|---|---|---|
| مـــات أثيـــر الـــدين شـــيخ الـــورى فاســـتعر البـــارق واســـتعبرا | الصفدي | ١١ |
| ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالهـا تخفـى علـى النـاس تعلم | زهير | ٢٢ |
| أنـا الضـامن الراعـي علـيهم وإنمـا يـدافع عـن أحسـابهم أنـا أو مثلـــــــــــــــــــــــي | الفرزدق | ٣٠ |
| وإني لرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواهـا أزورهـا | الفرزدق | ٤٧ |